جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب:
شريف عادل منصف

إشراف:الأستاذ/الذكتور
شرقي محمود

لجنة المناقشة

الأستاذ/الدكتور حاروش نور الدين.....رئيسا

الأستاذ/الدكتور شرقي محمود.....مشرفا و مقررا.

الأستاذ جدي احسن.....عضوا

جوان 2015

شكر وتقدير

الشكر أوّلا للحق – **سبحانه وتعالى** –الذي ألهمنا اختيار هذا الموضوع الذي يعالج كثيرا من القضايا السياسية و الدينية الهامة، ويسر لنا السبل لفهمه وأمدنا بالعون حتى أخرجناه إلى حيّز الوجود.

وأمّا التقدير فهو لأستاذنا الجليل " **محمود شرقي**" الذي بذل في هذا البحث الكثير من الجهد دون كلل أو ملل والذي أمدنا بالتوجيهات الواعية التي كان لها أثرها الطيّب في هذا البحث، ولقد شرفنا بملازمة أستاذنا في هذا البحث فأعجبنا فيه ذكاء وكبرياء الأستاذ الجامعي ولمسنا فيه الأخوة الصادقة والتواضع الذكي والأخلاق الجميلةفهو جميل ترى فيه كلّ جميل فنرجو من الله أن يحفظه ويكثر من أمثاله .

كما نتقدم بخالص شكرنا إلى كلّ أساتذتنا الكرام الذين أرشدونا كثيرا في هذا البحث وأمدونا بكل ما عندهم في سخاء نادر دون تبرم أو ضيق ولمسنا فيهم تواضعا كبيراوإخلاصا في النصح والإرشاد فجزآهم الله خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة قصد إنارتنا بما يفيدنا في أبحاثنا المستقبلية.

كما نتوجه بالشكر لكل من قدم لنا العون بالتوجيه الواعي، أو بالنقد الهادف لكي يخرج هذا البحث في صورة أفضل.

والله نسأله أن يوفقنا جميعا لخدمة العلم والدين إنّه سميع مجيب.

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. الذي علمني العطاء بدون انتظار...إلى **أبي** الحبيب.

إلى من كان دعائها سر نجاحي .. إلى معنى الحب و الرقة والتفاني ...إلى **أمي** الحبيبة.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة .. إلى رياحين حياتي

الآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم

هو بحر الحياة و في هذه الظلمة لا يضيء

" إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي "

عادل منصف

فهرس

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول: السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبنمبر 2001 10

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية..... 12

المطلب الأول: الخلفية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية..... 12

المطلب الثاني : تفسير المقاربات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية. 15

المطلب الثالث: محددات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية 22

المبحث الثاني: عملية صنع القرار في سياسة الخارجية الأمريكية 26

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية 27

المطلب الثاني: القوى و العوامل المؤثرة في صنع القرار للسياسة الخارجية الأمريكية..... 32

المبحث الثالث: أحداث سبتمبر 2001 وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية..... 38

المطلب الأول: أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 39

المطلب الثاني: التحول في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 40

المطلب الثالث: مقارنة بين توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في فترتي كل من بوش و أوباما.. 46

الفصل الثاني: العلاقات الأمريكية الجزائرية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001..... 40

المبحث الأول :التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية1776-1992 42

المطلب الأول :العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل استقلال الجزائر1776-1962..... 42

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال1962-1992 47

المطلب الثالث: التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على السياسة الخارجية للبلدين 53

الفرع الأول: التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة 53

الفرع الثاني: انعكاسات التحولات الدولية الجديدة على السياسة الخارجية للبلدين. 61

المبحث الثاني: الأهمية الجيو استراتيجية للبلدين 69

المطلب الأول: المعطى الجغرافي 69

المطلب الثاني: المعطى السياسي الأمني. 71

المطلب الثالث: المعطى الجيو اقتصادي 74

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات الجزائرية– الأمريكية قبل أحداث **11** سبتمبر **2001**. 77

المطلب الأول: العلاقات السياسية بين البلدين. 77

المطلب الثاني: العلاقات الأمنية بين الدولتين 81

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية بين البدين. 81

الفصل الثالث: تطور سياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 87

المبحث الأول: تطور العلاقات السياسية والأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 89

المطلب الأول: التوجهات السياسية الجديدة في تعزيز العلاقات بين البلدين. 89

المطلب الثاني: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية. 90

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 101

المطلب الأول: المبادرات الأمريكية المتعددة الأطراف في المجال الاقتصادي..... 101

المطلب الثاني: الإطار الثنائي والجماعي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين 106

المبحث الثالث: العراقيل و التحديات التي تواجه العلاقات بين البلدين 110

المطلب الأول: العراقيل الداخلية التي تواجه العلاقات بين البلدين 110

المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر 117

الخاتمة 140

قائمة المراجع 143

مقدمة

مقدمة

يتسم الوضع الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي بالعديد من التحولات والتغيرات الكبرى، سواء على مستوى الفاعلين الدوليين حيث ظهر العديد من الفواعل من غير الدول أو على مستوى القضايا والاهتمامات المطروحة التي تعدت الحدود التقليدية للدول، لتصبح قضايا ذات أبعاد عالمية (أمنية، اقتصادية، سياسية،....) كما واكب هذا التحول محاولة استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم، كقوة عظمى ووحيدة تحاول إحكام سيطرتها الاحادية وتحقيق مصالحها القومية، من خلال إعادة التموقع في المناطق الاستراتيجية والحيوية.

وتعد منطقة المغرب العربي وبالأخص الجزائر أحد المناطق التي اكتسبت أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كونها منطقة تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام بالإضافة إلى الموارد الطاقوية التي تتوفر عليها، الأمر الذي اعتبرته أوروبا الغربية بزعامة فرنسا انتهاكا لمنطقة نفوذ مباشرة لها وتهديدا لمصالحها، ولمكانتها في العلاقات الدولية، خاصة وأن هذه المنطقة ظلت طوال حقبة الحرب الباردة، حكرا للسياسات الفرنسية والأوروبية التي استفادت من مواريث الحقبة الاستعمارية في تكريس هيمنتها على المنطقة، استنادا إلى منطق تقسيم الأدوار الذي انتهجه المعسكر الليبرالي ضد المعسكر الاشتراكي خلال فترة الحرب الباردة، والذي اعترفت به الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انها لم تتطلع إلى إسقاط العلاقات الفرنسية الجزائرية –المغاربية، كما انها لم تذهب بهذا الاعتراف إلى حد **الإحجام** في البحث عن أي موقع أو دور في تلك المنطقة، فقد **حظيت الجزائر بنوع من الاهتمام بالنسبة** لصانع القرار في الولايات المتحدة الأ**مريكية،** وذلك بالنظر للرهان الطاقوي الذي تمثله، والذي تأكد أكثر في فترة **التسعينات خاصة** مع الاكتشافات البترولية الهامة ليتعزز هذا الاهتمام بقوة **بعد أحداث** 11سبتمبر 2001، **مع** تبني الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ مكافحة الإرهاب كمبدأ قائد لسياستها الخارجية، الأمر الذي سرع من وتيرة التقارب بين البلدين وترقية الدور الاستراتيجي للجزائر في ميدان ما يعرف بالإرهاب، فالجزائر بفضل خبرتها وتجربتها المميزة في محاربة الظاهرة أصبحت شريكا لا يستهان به وهذا ما أعطى لها وزنا معتبرا في الشؤون الأمنية **والعسكرية والدولية،** الذي مهد لبروز اهتمام مميز وتعاون ثنائي مشترك في مختلف المجالات العسكرية والامنية

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تم اختيار هذا الموضوع لمعالجة مجموعة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية وتتمثل هذه الأسباب في النقاط الرئيسية التالية:

– الأسباب الموضوعية:

إن السبب الأهم هو تطور العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل ملحوظ مقارنة مع السنوات الماضية في جميع المجالات، خاصة مع بروز عامل التعاون الأمني والعسكري بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار **مكافحة "الإرهاب"، بالإضافة** إلى تطور العلاقات **الاقتصادية ناهيك عن الزيارات و العلاقات السياسية المتكررة** بين الطرفين سواء الرسمية أو غير الرسمية مع تعزيزها بتبادلات تجارية وكذا اتفاقيات.

و كذلك البحث في حقيقة وعمق هذه العلاقات الثنائية، فهل هي علاقة تبادل أم هيمنة أحادية الجانب؟

و كذلك التساؤل حول حقيقة التعاون في المجال الامني **العسكري، هل هو وليد أحداث** 11 سبتمبر 2001 **في إطار الحرب على الإرهاب؟ أم هناك عوامل ومقومات أخرى؟**

– الأسباب الذاتية:

***الانتماء** إلى الجزائر ومن ثم محاولة الاهتمام بالمواضيع المساعدة على فهم **السياسة الخارجية الجزائرية، على المستوى** الدولي، **خاصة القضايا المتعلقة بالدول** العظمى، وعلى سبيل الحصر أخذنا نموذجا في دراستنا **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.**

*الميل إلى المواضيع التي تدرس السياسات الخارجية **وعلاقات الدول ببعضها البعض خاصة علاقة دولة نامية مع دولة تصنف قوى عظمى، فما بالك إذا كانت تتبوأ مركز قيادة عالمية** بحكم مجال تخصصنا.

***كما نود التطلع و**الإسهام في إعطاء فكرة وصورة عامة عن نوعية العلاقات التي تربط بين الجزائر **والولايات المتحدة الأمريكية.**

بيان أهمية الموضوع:

- تكمن أهمية الموضوع في محاولة فهم وتفسير قضايا السياسة الخارجية، التي تطرحها مرحلة **ما بعد الحادي** عشر من سبتمبر 2001، بالتركيز على سياسات الدولتين (**الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية).**

- معرفة توجهاهما السياسية والاقتصادية وكذا الامنية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر **2001 بعد** محاولة الكشف عن النوايا والأهداف الحقيقية لهذه المواقف والتوجهات الجديدة.

- **تقصي الآليات والوسائل** التي اعتمدهما الدولتين لتحقيق اهدافهما ومصالحهما المشتركة، خاصة في ظل التنافس الدولي الشديد على مناطق النفوذ في العالم.

- **إشكالية الدراسة:**

أفرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الكثير من المعطيات الدولية الجديدة التي ساهمت في زيادة الاهتمام الأمريكي بالعديد من الدول بما فيها الجزائر، حيث ساهمت هذه الأحداث في جعل الجزائر الفاعل الأساسي، لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في ما يعرف بالحرب على الإرهاب.

هذا التحول السريع في المنظور الاستراتيجي خاصة الأمريكي، يثير الكثير من نقاط الغموض حول الأسباب والأهداف التي أدت إلى هذا التحول، بالإضافة إلى مختلف الآليات والأساليب التي توظف في إطار تعزيز العلاقات بين البلدين.

ما يدفع بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

❖ **ما هي أولويات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟**

من خلال هذه الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مضامين السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر2001؟
2. ما هي الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين؟ وكيف انعكست أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية للدولتين؟
3. ما هي الأساليب والآليات المنتهجة لكلا البلدين؟ وفيما تتمثل أهم المالات التعاون بينهما؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

01- إن الاهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية (الطاقوية) للجزائر جعلتها محل اهتمام واطماع العديد من الدول.

02- يعتبر عامل "الإرهاب" هو أحد الأسباب التي أدت للتعاون الجزائري-الامريكي في المجال الامني والعسكري خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي كان سببا في تغير العقيدة الأمريكية لتوظيف القوة إلى أدوات أخرى ألا وهي التعاون والتكامل.

03- كلما تزايدت التهديدات الأمنية للمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية خاصة منطقة الساحل الإفريقي، كلما تزايد الاهتمام الأمريكي بالجزائر نظرا للمدركات الاستراتيجية الامريكية تجاهها ،وهذا ما ادى الى تعزيز العلاقات الثنائية.

- **مجال الدراسة:**

إن تحديد الإطار الجغرافي والزمني ضروري لكل دراسة موضوعية، وذلك بغرض الوصول إلى نتائج علمية دقيقة

- **الإطار الزمني:**

لقد تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2001 إلى 2014 كمجال زمني، وقد تم التركيز على مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لما شهده هذا التاريخ من تحولات في التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية بجاه العديد من دول العالم، مع التعرض لابرز المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الجزائرية-الأمريكية، مقارنةً بواقعها قبل الأحداث وتطورها بعدها.

- **الإطار المكاني:**

إن الدراسة كانت تتمحور حول البحث في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فهذا يعني أن الإطار المكاني يتمحور حول منطقتي الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ،ومحاولة منا لفهم فحوى بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية (بان ساحل) لعام 2002 التي سعت الولايات المتحدة الامريكية على ضم الجزائر إليها بالتنسيق مع دول الساحل (موريتانيا، مالي، تشاد، نيجر،...)، ناهيك عن المنطقة الأوروبية وبالتحديد فرنسا بعد أن تطرقنا إلى التنافس الأورو-الأمريكي، وكذلك الصين.

- **أدبيات الدراسة:**

إن إعادة مراجعة الأدبيات السابقة التي تعرضت إلى الموضوع تعتبر أساسية وفي غاية الأهمية، وذلك لما يمكن الباحث من متابعة كل ما كتب حول الموضوع والاطلاع على مختلف العناصر المتناولة حتى لا يتم تكرارها، وهو ما يسمح للباحث أيضا بالقيام بدراسة من وجهة نظر مختلفة وهذه بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة:

– السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة: وهي مذكرة ماجيستر، لعليلي موني والتي تناولت طبيعة التوجهات الأساسية التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا والتي حددت بثلاثة دول (الجزائر، المغرب، تونس) في فترة ما بعد الحرب الباردة، كما استعرض الباحث إلى أهم التطورات في العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وهذه الدول في المجال السياسي والعسكري الامني والاقتصادي.

–العلاقات الجزائرية-الأمريكية (1992-2004): وهي مذكرة ماجيستر لحشود نور الدين، والتي تناولت طبيعة العلاقات الجزائرية-الأمريكية، حيث حددت فترة الدراسة من نهاية الحرب الباردة إلى ما بعد احداث 11

سبتمبر 2001، فتعرضت إلى أهم محطات التقارب والتعاون وكذا التنافس قبل وبعد الأحداث، بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف الأهداف والمصالح التي تسعى لتحقيقها الو لايات المتحدة الامريكية مع الجزائر بعد أن تفردت هذه الأخيرة بقيادة العالم.

- السياسة التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة: وهي مذكرة ماجيستر لحجاج مراد، والتي عالجت موضوع التنافس الفرنسي-الأمريكي في المنطقة المغربية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أين تناولت أهم الخصائص والأسباب التي جعلت منطقة المغرب العربي وحوض المتوسط نقطة استقطاب تسعى الدول الكبرى في النظام الدولي وخاصةفرنسا والو لايات المتحدة الامريكية ،لأن تكون لها أدوار في المنطقة، كما تناولت في الجزء الآخر من الدراسة إلى إبراز أهم المشاريع الاقتصادية والأمنية، لتخلص في الأخير إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي وانعكاس التنافس الدولي عليها.

- الأبعاد الاستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب "2001-2008"): وهي مذكرة ماجستير لـ بو الروايح إسماعيل والتي تناولت تطور السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر)، وذلك بالتركيز على مفاهيم حول سياسةالو لايات المتحدة الامريكية ومنظورها لمنطقة المغرب العربي، وتحديد علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمنية مع كل دولة وصولا إلى محاولة تحديد أبعادها الاستراتيجية في هذه المنطقة.

- **نظريات الدراسة:**

تعتبر **المدرسة الواقعية** التي تستخدم مصطلح المصلحة الوطنية كمرادف للقوة وكهدف تسعى إليه كل دولة، أداة تحليل أساسية لكن باعتبار المصلحة هي جوهر السياسة وهو ما أكد عليه أب المدرسة الواقعية هانس مرغانثو "**Hans morgenthau**" وقد حاول الواقعيون الجدد تجاوز نقائص المدرسة الواقعية التقليدية نتيجة تطور البيئة الدولية التي لم تعد الدولة فيها هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بل برز فاعلون آخرون، كما أن تحقيق الأمن المصلحة الوطنية لم يعد يقتصر على استخدام القوة العسكرية بل أدوات أخرى كالتعاون والتكامل وهذه أداة تحليل أساسية في دراساتنا هذه.

المدرسة الليبيرالية الجديدة والتي تعلي من أهمية التفاوض كبديل الحرب، ويسعى مفكروها إلى إقناع الدولة بالاهتمام بالمصالح طويلة المدى على حساب المصالح قصيرة المدى، بالسعي للوصول إلى حالة من التعاون من أجل التحقيق مصالح مشتركة بدلا من التصارع على المصالح المتعارضة، وهذا ما نلمسه في دراستنا هذه خاصة في فصل الثاني تطور علاقات الجزائرية-الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

- **مناهج الدراسة:**

تقتضى الدراسة العلمية الاستعانة بمجموعة من المناهج والتي نجد منها:

✓ **المنهج التاريخي:**

كان ولا يزال المنهج التاريخي يحظى بمكانة الدراسات السياسية، وهو ذلك المنهج العلمي الذي يهتم ببناء إطار تحليلي وتفسيري لمختلف الظواهر والاحداث في تعاقبها زمانا وتناقلتها مكانا ومعرفة المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما يكون في المستقبل[1]، وجاء توظيف المنهج التاريخي لاستعادة الظرف الزمني للعلاقات الأمريكية الجزائرية من أجل فهم هذه العلاقة والوقوف على العوامل التي ساهمت في تطورها ... إلى غاية الفترة المعنية بالدراسة.

✓ **المنهج الوصفي:**

يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي إضافة إلى التحليل أو التغير، ويعمل هذا المنهج من أجل استحضار حادثة أو الإحاطة بجوانب الموضوع ما كان يساعد على التعرف أكثر على الأحداث التاريخية أو الأبنية، وكذلك فإنه يقوم بتفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتبيان العلاقات بينهما وذلك بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل لها، ولمختلف الحقائق المرتبطة بها[2].

✓ **صعوبات البحث:**

إن أي عمل لا يخل من النقائص والأخطاء مهما سعى صاحبه إلى الكمال كما أنه لا يأتي دون صعوبات معينة التي تقف حجر عثرة في وجه كل تقدم علمي يخص البحث العلمي وهكذا فإننا لا نخرج من القاعدة العامة ونشير إلى أن المشاكل الذي صادفنا في هذا البحث وهو نقص المراجع التي تناولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر، إلى جانب قلة خبرتنا في إنجاز البحوث من هذا النوع حيث تعودنا على البحوث القصيرة ذات المراجع القليلة. والمنهجية البسيطة.

✓ **تقسيم الدراسة:**

بناءا على كل ما تقدم فإن محاولة الإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية للإلمام بكافة جوانب الموضوع، وحسب الإطار النظري المحدد سلفا سنتبع تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، بعد أن حاولنا قدر الإمكان مراعاة ترابط وتناسق الأفكار المطروحة.

1- محمد شلبي، منهجية التحليل السياسي. الجزائر: بدون دار نشر، 1997، ص57.

2- نفس المرجع. ص 70.

- ففي الفصل الأول تناولنا السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة (الخلفية الفكرية والنظرية في تفسير السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الامريكية، المحددات، الأهداف، عملية صنع القرار)، وهو ما يظهر عند المقاربات الجديدة للعلاقات الدولية في تفعيل التعاون الدولي وذلك عن طريق دعم دور المؤسسات الدولية، ولتدعيم هذا الإطار في فهم وتفسير السياسة الخارجية الامريكية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مع ابراز التوجهات التي عرفتها مرحلة الأحداث الحادي عشر من سبتمبر، إذ شهدت تحولات هامة في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في فترتي كل من بوش و أوباما.

وفي الفصل الثاني فقد تناولنا الخلفية التاريخية للعلاقات الثنائية لفهم الموضوع وضبط حدوده، ومحاولة توظيف الخبرة التاريخية بين البلدين لفهم واقع العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وتحليل أهم التحولات الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وتاثيرها على العلاقات الثنائية، وهذا بالتطرق لاهم التغيرات التي عرفها العالم والتغير في أنماط ترتيب القوة وتغير المنظومة القيمية، وأهم مميزات النظام الدولي الجديد ، مع إبراز الأهمية الجيو استراتيجية و الجيو اقتصادية التي جعلت الجزائر محل اهتمام واستقطاب من طرف صانعي القرار للسياسة الأمريكية في خلال تلك الحقبة (1992-2001)، أي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ناهيك عن دور العامل الاقتصادي الذي ساهم إلى حد قريب في إحداث تقارب دبلوماسي بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة تطور العلاقات الجزائرية-الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ وبعد سيطرة العامل الاقتصادي على هذه العلاقات طوال حقبة الحرب البارة وما بعدها، حينما كانت السياسة الخارجية الأمريكية تصاغ في اطار مجالس الشركات النفطية، أفرزت أحداث سبتمبر معطيات ومتغيرات جديدة، أدت إلى إعادة صياغة أولويات جديدة في العلاقات الثنائية ليس فقط بالاعتماد على العامل الاقتصادي فحسب، حيث عاد من خلالها العامل الأمني وبقوة كخيار استراتيجي في السلوك الخارجي للبلدين، لمواجهة ما أصبح يعرف بالإرهاب الدولي، كما اختتمنا في دراستنا على الكشف لمختلف العراقيل الداخلية، وكذا التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر.

✓ **المفاهيم والمصطلحات:**

- **تعريف السياسة الخارجية:**

إن محاولة وضع تعريف موحد للسياسة الخارجية تكتنفه العديد من الصعوبات خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، وذلك باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة: نفسية، وطنية، دولية، حيث حدد الباحثون مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف شامل ودقيق للسياسة الخارجية.

-السياسة لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل في تركيبها وتأثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض اجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات، بحيث نجد تعريف **سيبوري** (**Sibouri**) الذي يرى باانها: مجموعة الاهداف والارتباطات التي تحاول الدولة من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية[1].

- كما يعرفها جيمس روزنو (**Djems roznou**) بأنها: "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها داخل البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير مرغوب فيها"[2].

- ويرى كينيت تومسون (**Kenit tomson**) أن السياسة الخارجية: "تعرف من خلال النظرة الايديولوجية والنظرة التحليلية، فالسياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، ولها عدة مقومات منها: (تقاليد الدولة التاريخية، موقعها الجغرافي، المصلحة الوطنية، أهداف الأمن وحاجاته)"[3].

- وكتعريف شامل للسياسة الخارجية انها: مجموع الافعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، والمعبرة عن ايديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية، الراعية للمصالح الوطنية، والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية.

- **مجلس الأمن القومي The National Security Council**

أنشئ مجلس الأمن القومي بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان، و هو عبارة عن هيئة حكومية لها تكوين مرن تتمثل وظيفتها الأساسية في تنسيق أنشطة المصالح و المؤسسات المهتمة بالامن القومي جميعها، و يراس رئيس الدولة بنفسه اعمال المجلس او نائب الرئيس في حالات

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1999، ص 09.

[2] نفس المرجع. ص 11.

[3] عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو، 2005، ص 106.

نادرة و يضم كاتب الدولة في الشؤون الخارجية و كاتب الدولة **للدفاع و رئيس مكتب الخزانة و رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة**[1].

- ✓ و يعد مجلس الأمن القومي فاعلا مهما في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية حيث تولى بالإضافة إلى تقديم المشورة الدائمة للرئاسة كجزء من مهامه الاساسية، يقوم المجلس بتحديد الخطط و البرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجالات الدفاع و السياسية الخارجية و **الأدوار** الاقتصادية الأمريكية في العالم، و كذا صياغة الخطوط العامة للقرارات ذات الطابع الاستراتيجي، **عسكرية و اقتصادية و سياسية**[2].

[1] اسماعيل العربي، **فصول في العلاقات الدولية**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص22.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق. ص 135.

الفصل الأول:

الإطار النظري التاريخي

للعلاقات الجزائرية -الأمريكية

تمهيد:

لقد شكلت أحداث سبتمبر المنعطف الرئيسي في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث عمدت الإدارة الامريكية لترتيب اولويات سياستها الخارجية، تماشيا مع المعطيات و التحولات الجديدة التي افرزها احداث 11 سبتمبر 2001، لتكريس هيمنتها العالمية من جهة و ضمان مصالحها الاستراتيجية في العديد من المناطق الحيوية، حفاظا على الأمن القومي الأمريكي بجوانبه المتعددة السياسية العسكرية الاقتصادية و الثقافية.

من هذا المنطلق و حتى نسلط الضوء على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة لابد من التطرق أولا إلى مضامين السياسة الأمريكية، و ذلك بإبراز خلفياتها الفكرية و النظرية، و التعرف على محدداتها و أهدافها، و كذا الوقوف عند أهم القوى و العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي. كما ستعرض البحث ايضا لاحداث سبتمبر، حيث يقوم بإبراز خصوصياتها و معرفة تاثيراتها على السلوك الخارجي الامريكي في عهد كل من الرئيس جورج ولكر بوش و براك أوباما. بالإضافة إلى العديد من العناصر التي تناولها في هذا الفصل بشيء من التفصيل.

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية

إن فهم مضامين السياسة الخارجية الأمريكية يتطلب الإلمام بالجوانب الفكرية المحددات التي تقوم عليه و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، و هو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث و ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الخلفية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية

يسود السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام توجهان: إما التدخل و إما الانعزال، و سيادة أحدهما على الآخر متوقف على طبيعة توجهات القائمين على أمر الإدارة الأمريكية أولا، و على طبيعة المرحلة التاريخية و السياسية التي يمر بها العالم و الولايات المتحدة الامريكية ثانيا، و بالتالي فإن اختلاف الرؤية الفكرية يولد اختلافا في نوعية السياسة المتبعة و هو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: النزعة الانعزالية

تعتبر النزعة الانعزالية إبراز و أولى توجهات السياسة الأمريكية، و قد نشأت هذه السياسة لعدة أسباب لعل أهمها: الانفصال الجغرافي و الخصائص السياسية و الإيديولوجية للأمة الأمريكية و الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. بإضافة هذا فإن الولايات المتحدة الامريكية و لحداثة نشاتها لم تكن مصدر تهديد للدول الاخرى فهي لم تتورط في الشؤون الخارجية العالمية[1]، حيث كانت تهدف من وراء عزلتها إلى العمل على تحقيق استقلالها و تحصين نفسها و تدعيم وحدتها، و كذا التفرغ لاوضاعها الداخلية و بناء قوتها، خاصة و انها كانت تخشى التوسع الروسي في تلك المرحلة على شواطئ المحيط الهادي لأمريكا الشمالية، كما كانت تتخوف من التحركات الإسبانية في امريكا اللاتينية، و لهذا سعت إلى إنهاء الهيمنة الاوروبية في المنطقة و العمل على بسط نفوذها في النصف الجنوبي للقارة الأمريكية الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية امتداد لها و تكريسا لمبدأ أمريكا للأمريكيين الذي تبناه جيمس مونرو (1817-1825) عام 1823.[2]

إن الولايات المتحدة الأمريكية بتبنيها سياسة العزلة لم تكن بحاجة إلى تخصيص موارد كبيرة للدفاع الخارجي، بل انكبت على التنمية الداخلية و مشاريع البنية التحتية، و تجنبت أي التزامات أو تحالفات خارجية، كما ابتعدت عن التورط في الصراعات التي كانت تحدث في أوروبا.[3]

---

[1] لويس جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**. ترجمة: (محمد بن أحمد مفتي)، محمد سليم السيد، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص95.

[2] بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، ص 334.

[3] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية**. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص9.

و الانعزالية على مدى التاريخ الأمريكي جمعت بين التيار الجمهوري و الديمقراطي، و كانت أشد عند الجمهوريين، الذين كانوا أكثر ميلا إلى عدم الثقة بالعالم الخارجي، كما أن لهم نظرة تشاؤمية إلى ما هو أجنبي و يحبذون الميزانيات المتوازنة و الضرائب المنخفضة، و لهذا رفضوا التزامات ما وراء البحار (المحافظون التقليديون)، أما الديمقراطيين فقد تبلورت سياسة العزلة عندهم في شكل الحماية الاقتصادية، و كذا العزوف عن تمويل سياسات دفاعية حقيقة.[1]

إن العزوف الأمريكي عن التورط خارج الحدود الأمريكية، لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الدخول في الحرب العالمية الأولى، و مناداة رئيسها و لسن بانضمام بلاده إلى عصبة الأمم التي أنشأت بعد معاهدة فرساي، في الحرب العالمية الثانية فقد اتسمت السياسة الأمريكية برد الفعل و الدخول في الحرب إلى جانب كل من فرنسا و بريطانيا عندما تعرضت قاعدة **بيرل هاربر** إلى الهجوم من طرف اليابانيين. كما لم يمنع إدارة كلينتون في التسعينات من التدخل في الصومال، هايتي، البوسنة، كوسوفو.

عموما يمكن القول أن أحداث 11 سبتمبر كرست قطيعة في مسار الفكر الاستراتيجي الأمريكي بالتخلي عن المقاربة الانعزالية و تبني عقيدة إستراتيجية ركيزها الحرب على الإرهاب، و هو الامر الذي هيئ للولايات المتحدة الامريكية الارضية التي تتحرك على اساسها و تتدخل في الشؤون الدولية، لتصبح معظم تحركاها فيما بعد أحداث سبتمبر باسم ما يسمى بالحرب على الإرهاب.

الفرع الثاني: النزعة التدخلية

لقد رفض أنصار الاتجاه التدخلي الانعزالية اليمينية التي تدعو إلى قلعة أمريكية معزولة عن العالم، كما رفضوا الانعزالية اليسارية التي تأخذ (شعار عش ودع الآخرون يعيشون)، حيث لم تعد هذه الأفكار حسبهم صالحة في عالم يتجه نحو التقليص من مكانة السيادة الوطنية، و لذلك فإنه لا بد من التدخل في شؤون الدول إذا تدهورت أوضاعهم الداخلية، كما أن مبدأ السيادة يعد عائقا أمام تقدم البشرية[2]، و لهذا فقد نادى المحافظين الجدد بأن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا قياديا كوها القوة العظمى و الوحيدة في الساحة الدولية خاصة

[1] السيد ولد أباه، المرجع السابق. ص41.

[2] مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي الجديد". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات و النشر، العدد 153، جويلية 2003، ص68.

بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر[1].

الفرع الثالث: الأصول الفكرية للمحافظين الجدد

تأسس تيار المحافظين الجُدد على يد المفكر اليهودي الألمان **ليوستراس**، الذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1938 و عمل أستاذا جامعيا في جامعة شيكاغو، و أسس ما عرف بالشتراوسية التي مثلت الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد.

و يرتكز المذهب **الليوستراوسي** على نقطتين أساسيتين مثلتا مرجعية رئيسة في فهم تطور نزعة المحافظين الجُدد:

1. الارتباط بين متغيرين الديمقراطية و القوة لمواجهة العصيان، لأن الديمقراطية لا يمكن أن تفرض بدون قوة.
2. أي موقف رافض للديمقراطية هو رفض للفضيلة الإنسانية.

و المحافظون الجدد جيلين من المفكرين و السياسيين، تبلور الجيل الأول في الستينات من القرن العشرين[2]، و يرى هذا التيار أن الشر ظاهرة واقعية لا يمكن إنكارها، و أن صعود هذه الظاهرة مرهون بتواني أعدائها عن محاربتها، و بهذا فهم يرجعون السبب الرئيسي لصعود النازية و تفشي شرورها إلى عزلة امريكا و انغلاقها على نفسها، كما و يؤكدون أيضا على دور القوة العسكرية كأداة أساسية لمواجهة الشر[3].

أما المرحلة الثانية من هذا الفكر فقد بدأت في النقاشات العامة عام 1996، منذ نشر مقال**لروبرت كرستول و روبرت كاغان** تحت عنوان: **نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة**، و قد تضمن هذا المقال فكرة أساسية مفادها أن العالم يبحث عن قائد، و أن أمريكا حتما هي القائد و بالتالي فإن سيطرتها على العالم يجعلها مصدر القرار الاساسي فيه كما يضمن الاستقرار و السالم الدولي، اما فشلها في هذه السيطرة يؤدي إلى انهيار النظام الدولي الراهن[4].

---

[1] إبراهيم درويش، قراءة في كتاب أمريكا في مفترق الطرق: الديمقراطية و السلطة، وإرث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما. **متوفر على الموقع** الإلكتروني:

www.arab-nation,com/index,php?option=com-content&task=4141&Itimid=67

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001**. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص11.

[3] أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001".(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة باتنة،2011 ، ص40.

[4] نفس المرجع، ص41.

و يمكن القول أن الرؤية التي تبنتها الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس دبليو بوش بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ما هي إلا تعبيرا عن فكر المحافظين الجدد و ما يحتويه من نزعة تدخلية وهيمنة عالمية، عن طريق توظيف الأداة العسكرية لمحاربة ما يسمى بالإرهاب. غير أن هذا التوجه الخارجي للولايات المتحدة الامريكية اثر على صورتها في العالم، حسب مستشار الامن القومي السابق زبينغيو برجينسكي، و الذي دعا في المقابل إلى ضرورة التعاون مع القوى الكبرى الأخرى و خاصة أوروبا لمواجهة التحديات الراهنة، فالتعاون العابر للدول لحل الأزمات المتفاقمة يتحقق من خلال القيادة الأمريكية بالشراكة مع قوى إقليمية أخرى[1]، فيما يرى جوزيف ناي ضرورة اعتماد القوة الناعمة خاصة أمام جاذبية النظام الاجتماعي و الثقافي و منظومة القيم و المؤسسات الأمريكية بدل الاعتماد على القوة الصلبة، التي شكلت أساس الغضب و العداء على المستوى العلمي[2].

المطلب الثاني : تفسير المقاربات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية.

تنطلق السياسة الخارجية لأي دولة من مجموعة من العوامل أبرزها وأعمقها أثرا رؤية صانعي القرار لطبيعة العلاقات بين الدول، والتي قد تنطلق من منظور واقعي، كما يمكن أن تنطلق من منظور ليبرالي أو مثالي....هو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

الفرع الأول: النظرية الواقعية

تعتبر النظرية الواقعية من اقدم النظريات تطورا وانتشار، فقد برزت في الولايات المتحدة الامريكية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كرد فعل مزدوج على المثالية الولسونية وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين، في ظل النقاش الدائر في تلك الفترة حول الدور الذي يجب ان تلعبه الولايات المتحدة الامريكية في صياغة افتراضاتها امام تنا مي قوا على الساحة الدولية.[3]

وتعود جذور هذه النظرية إلى كتابات الإغريقي (**تيوديوس**) في مؤلفه (فن الحرب) وكذلك إلى أعمال الإيطالي (**نيكولا ميكيافلي**) خاصة مؤلفه (الأمير) الغاية تبرر الوسيلة[4] (**توماس هوبز**) الذي يرجع له الفضل في صقل التصور الرئيسي للواقعيين وهو الفوضى التي يعتبرها الواقعيون السمة الرئيسة للبيئة التي تتفاعل فيها الدول،

---

[1] **هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية**. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008، ص109.

[2] نفس المرجع. ص110.

[3] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع**، 2007، ص 133.

[4] **عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. ط2 ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية**، 2006، ص 220.

أما في القرن العشرين فقد برز كل من الجغرافي (**نيكولا سبيكمان**) **والدبلوماسي المؤرخ**(**أدموند كار**)**صاحب كتاب** (**أزمة العشرين 1939**)، **واضع أسس النظرية الواعية التقليدية** (**هانس مورغانتو**).

ويستند المنهج الواقعي التقليدي على اعتبار الدولة، الوحدة الأساسية للنظام الدولي والفاعل الوحيد على الساحة الدولية، كما يرون أن العالم هو علم صراع وحرب.[1] **وذلك بسبب غياب سلطة مركزية تحتكر القوة، الأمر** الذي يجعل الدول تلجا إلى زيادة قوتها في تعاملها مع محيطها الخارجي من اجل ضمان البقاء.

أما في ما يتعلق بأهم المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي فنجد القوة، ميزان القوى المصلحة الوطنية، حيث يعتبر المفهوم الأول المتغير الرئيسي والأساسي لتفسير واستيعاب السلوكية الدولية، أما في ما يتعلق بمفهوم ميزان القوى فإنه يعتبر الوسيلة الأنجع لتحقيق السلام والاستقرار، وليس عن طريق القانون الدولي، وفضلا عن ذلك فالواقعيون ينظرون إلى المصلحة الوطنية باعتبارها المعيار الاساسي في السياسة الخارجية **للدول، فالدول تحاول تحقيق** العديد من الأهداف المتعددة والمتنوعة التي تصب كلها في قالب المصلحة الوطنية.[2]

وبالرغم من كل الافكار التي طرحتها الواقعية التقليدية في محاولتها لتفسير سلوك الدول، إلا انها لم تسلم من الانتقادات الشديدة التي وجهت لها، خاصة من طرف المدرسة السلوكية التي اعتبرت أفكارها مجرد فلسفة تفتقد إلى المنهجية العلمية، لهذا حاول **كينت والتز** (**Kenneth Waltz**) ومن خلال عمله الشهير "نظرية السياسات الدولية" تجاوز الانتقادات التي وجهت للواقعية التقليدية، من خلال رؤية نسقيه جديدة **للسياسة الدولية حافظت على** اعتبار الدولة الفاعل الأساسي في الساحة الدولية[3]، **وعلى البنية الفوضوية للنظام** الدولي، وذلك بسبب عدم وجود سلطة مركزية عليا تحمي الدول[4] وعلى البنية الفوضوية للنظام الدولي، وذلك **بسبب عدم وجود سلطة مركزية عليا تحمي الدول**،[5] لهذا فأن الدول تبذل مجهودات داخلية كبيرة (**تقوية الاقتصاد،** بناء القوة العسكرية ...) ومجهودات أخرى خارجية (الدخول في أحلاف، إضعاف الأحلاف المعادية ...). لهذا فإن سلوك الدولة الخارجي حسب الواقعية الجديدة يحدده اساسا موقع قوتها في النسق الدولي، وهذا يعتمد على متغيرين: نصيب الدولة من القدرات التي تملكها مقارنة بالقوة الأخرى، وقطبية النظام الدولي بما يضمن لها تحقيق

---

[1] Hans Morgenthau,«politic among nations the struggle for power and peace»,chapter-one,in: http://weber.ucsd.edu/mhiscox/240.htm

[2] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 184.

[3] **إكزافييه غيوم، العلاقات الدولية**. ترجمة: (قاسم المقداد)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2001، ص 06.

[4] **إكزافييه غيوم، المرجع السابق. ص**07.

[5] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق. ص135.

أهدافها. وبالنسبة للقدرات فهناك شبه إجماع بين الواقعيين الجدد حول أهمية كل من القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة مع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحجم النسبي **لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى**[1]، وحسب باري بوازن فإن مبدأ توزيع القدرات لا يحدد فقط هيكل النظام الدولي في حد ذاته، لكنه إضافة إلى ذلك يؤثر في قدرات الفواعل التي لها دورها في تشكيل الهيكل حيث أن النظام الدولي لم يعد ينظر إليه على مستوى الهيكل فقط، ولكن **أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين الفواعل** التي تساهم هي الأخرى في النظام الدولي.

وإن كان الحوار الأول ضمن المنظور الواقعي بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة. فهناك حوار آخر ظهر في ظل الواقعية الجديدة بين تياري واقعيين هما الواقعية الدفاعية والو اقعية الهجومية، حيث أن ظهورهما يعتبر من الإضافات التنقيحية المهمة للواقعية، وإن كل من التوجيهين يتفقان حول كون الأمن يشكل الحافز الأكبر لكل الدول في ظل نظام دولي سمته الفوضى، إلا انهما يختلفان حول تحقيق هذا الامن فبالنسبة للواقعيين الدفعيين **وعلى رأسهم كينت والتز وجاك سنايدر)** فإن القوة هي مجرد وسيلة وأن الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى **تحقيقها هي البقاء والأمن**[2]، وبالتالي فإن القوة حسبهم وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وليس هدفا في حد ذاته، فحين يرى الواقعيون الهجوميين أن الدول تسعى للقوة كوسيلة وكغاية على حد السواء، وأن استراتيجيات التوسع والهجوم هي الأنسب للدول لتحقيق الأمن.

وعموما فإن مضامين الفكر الواقعي يمكن أن نلمسها في توجهات السياسة الأمريكية سواء في فكرة الحرب الباردة او بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ففي ظل الحرب الباردة سيطر على التفكير الاستراتيجي الا**مريكي ما** يسمى بتوازن القوى، وقد ساد جو يندر باحتمال حدوث نزاع شامل، ولهذا لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء حلف الناتو مع دول من غرب أوربا لمواجهة الخطر الشيوعي تحسبا لكل ما قد يحدث، أما الحرب الباردة فقد برزت الولايات المتحدة كقوة كبرى في النظام الدولي، مصممة على البقاء في وضع مهيمن لهذا عملت على تعظيم قدرتها وفي نفس الوقت انشغلت بالقوة الصينية المنافسة، وهو ما يجسد فكرة أهمية القوة للواقعيين.

وإن كانت السياسة الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة قد بدا وكانه قد طغت عليها الافكار الليبرالية، **خاصة بعد** أن نادي الرئيس جورج بوش بفكرة النظام الدولي الجديد وضرورة العمل الدولي الجماعي والمشترك،

[1] عبد الناصر جندلي، **المرجع السابق**. ص136.

[2] *Lui Feng, & Zhang Ruizhuang, «the typologies of realism , departement of international relations, nankai university, in : http://www.irahina.org/en/pdf/liu&zhang.pdf*

الذي ظهر من خلال الحرب التي قادها الولايات المتحدة الامريكية مع المجموعة الدولية ضد العراق بعد غزوه الكويت 1990/8/2-1991/02/28، كذلك سياسة كلينتون الخارجية التي أطلق عليها البعض بالإنسانية أو العمل الاجتماعي، إلا أن أحداث 11 سبتمبر أرجعت بقوة المفاهيم الواقعية كالأمن والقوة، والتوسع، وتعويض المتغير الاقتصادية بالمتغير العسكري (التواجد العسكري الأطلسي في أفغانستان وفي العراق..)، وانتهاج استراتيجية التوسع والهجوم التي يعتبرها الواقعيين وخاصة الهجوميين ضرورية لتحقيق الأمن أفغانستان، العراق [1] .

لكن وإن كانت الأفكار الواقعية قد احتلت حيزا واسعا في السياسة الأمريكية، انطلاقا من المعطيات التي حملتها الواقعية، ووجدت صدها في الواقع، إلا أن الفكر الواقع لا يفسر كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية حيث لا يمكن إهمال المنظور الليبرالي، الذي يعد من أهم المنظورات المنافسة للطرح الواقعي والذي كان له الدور البارز أيضا في بلورة السياسات والاستراتيجيات الأمريكية.

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية

تعتبر النظرية الليبرالية من أهم النظريات التي تهتم بعنصر القيم والاخلاق، كما تؤكد على وجود الكثير من اشكال التعاون على المستوى الدولي، فحسبها فإن الدول لا تهتم بالمنافسة فقط والانشغال بمسالة القوة، بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة[2].

تعود الأسس الفكرية والفلسفية للنظرية الليبرالية في كتابات القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، إلى المفكر جون ستيوارت ميل (**John Stuart mill**)، والمفكر الاقتصادي آدم سميث (**Adam Smith**) والفيلسوف كانط إيمانويل (**Kant Emannuel**)، في فكر الليبرالية الجمهورية خاصة ما يسمى **بالسلام الديمقراطي** *.

كذلك فإن الرئيس الأمريكي الأسبق ويدرو ويلسن يعتبر أحد المساهمين في هذه المدرسة، وذلك من خلال خطابه حول النقاط الأربعة عشر في 8 جانفي 1918 وما جاء فيه:

---

[1] أسماء رسولي، المرجع السابق. ص27.

[2] **جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات**. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص54.

* لقد قدم الفيلسوف جون ستيوارت ميل تخمينات منهجية حول تأثيرات الظواهر الثقافية الجماعية، الهوية الوطنية والقيم العالمية، ويرى أن المفتاح الحاسم لسلوك الدولة هو مدى تطابق الحكومة مع تلك القيم الوطنية.

"يجب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام حرية التجارة بين الأمم أو خفضها بشكل كبير يجب تأسيس عصبة للأمم تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والتكامل الإقليمي للدول الكبيرة والصغيرة."[1]

مع بداية السبعينيات من القرن الماضي برز تيار الليبرالية الجديدة على خلفية حضر النفط في عام 1973، حيث لم تعز أفكار هذه النظرية الأزمة فقط إلى ارتفاع أسعار البترول، بل أيضا إلى ارتفاع نفقات الدولة على الفئات الاجتماعية البسيطة، وقد عرفت انتشار كبيرا على يد كل من **توماس فيردمان وجوزيف ناي وكيوهان**.

ويقوم الفكر على ثلاثة تيارات رئيسية:

- **السلام الديمقراطي**: والذي تتخذه الليبرالية الجمهورية فرضية أساسية لها، أي أن انتشار القيم الديمقراطية وتبني أفكارها من طرف الدول سيجعل السلام يعم في كل العالم.
- **الاعتماد المتبادل**:* الذي تؤكده الليبرالية التجارية المدافعة على حرية التجارة بين الدول وتعتبره مهما لتحقيق السلام الدولي.
- **الليبرالية المؤسساتية**: التي ترى بأن إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية والاقتصادية، هو الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي.[2]

ونخلص إلى أن الليبرالية الجديدة سعت إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤسس لنوع من التعاون بين الدول، وذلك بدعم المؤسسات الإقليمية والدولية، وتستند في ذلك إلى أن تصرف الدولة يعكس العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع العالمي وذلك بتاثير الاعتماد المتبادل، ولذا فقد عملت هذه النظرية على تجاوز الحقل الاقتصادي على المستوى الدولة والتي_ تعتبروها الركيزة الاساسية ايضا_ إلى وضع رؤية للعالم بكل تعقيداته والعمل من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية على إيجاد حلول لمشاكل الدول الفقيرة.

وعموما فإن مضامين الفكر الليبرالي يمكن أن نلمسها على توجهات السياسة الأمريكية سواء بعد الحرب الباردة، أو بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ ما يسمى بمبدأ السلام الديمقراطي مبررا لسياستها التوسعية فأصبح نشر القيم الديمقراطية وما تشمله من حريات وحقوق الإنسان

---

[1] **نورتون فريش، ريتشارد ستيفنز، الفكر السياسي الأمريكي**. ترجمة: (هشام عبد الله)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص 250.

* ويقصد بالاعتماد المتبادل وجود قنوات متعددة التفاعل عبر الحدود بواسطة العديد من الأشخاص والمؤسسات.

[2] أسماء رسولي، المرجع السابق. ص 31.

حجة للتدخل الأمريكي في الكثير من المناطق، وإن اتخذ هذا التدخل الطابع العسكري (التدخل في العراق لنشر الديمقراطية) وهو التدخل الذي لم يجعل العراق بلد ديمقراطيا بقدر ما حوله إلى ساحة قتال ودماء.

و إلى جانب التدخل فإن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت المساعدات الاقتصادية المشروطة للدول الغير ديمقراطية، حيث ربطت المساعدات بتغير هذه الدول لأنظمتها السياسية، وكل هذا يصب في خدمة المصلحة الأمريكية، وليست مصلحة الدولة أو مصلحة السلام العالمي.

الفرع الثالث: النظرية البنائية

لقد ظهرت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة وبالتحديد اواخر عقد الثمانيات من القرن العشرين بسبب إخفاق الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا، يعتبر **نيكولاس أنوف** (***Onuf Nicholas***) أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989[1]

والبنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية، واعتمادا على تصور وإدراك **ألكسندر ووندت** (***Alescander Wendt***) الملقب بأب البنائية، فهي تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:[2]

- ذاتانية البني الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البني الاجتماعية ضمن النظام.

وبالنسبة للبنائيين فإن الفوضى ليست معطى مسبق، وإنما هي نتاج ما تصنعه الدول حيث اعتبر **ووندت** (***Wendt***) أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول وهذا أعطى تصورا جديدا لفهم السلوك الخارجي للدول وذلك بتبنيه لتركيب نظري يقوم على العناصر التالية دور الأفكار يتعدى دور القوة المادية.

- كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.
- النظام الذاتاني للبنيات، والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات.
- الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكيات، فالهويات هي قاعدة المصالح.

ومن هذا المنطلق فإن السلوك الخارجي للدول يرجع حسب البنائيين إلى دور العوامل المجتمعية (التنشئة الاجتماعية، الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية..) ،بالإضافة إلى أن الفاعلين يتخذون القرارات على أساس

---

[1] *Alescander Wendt,* ***Social Theory of International politic****. Cambridge University, Press, 1999,P1.*

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق. ص323.

المعايير أي بخلفية العوامل الذاتية من خلال التجربة الثقافية والتاريخية، وهكذا فإن السلوكات الناتجة تعتبر متغير تابعا للمتغير المستقل الممثل في المعايير والهويات، حيث أن هذه الأخيرة هي المحدد للأهداف والمصالح ،

وتنظر البنائية للقانون الدولي وللمنظمات الدولية وغيرها من الأعراف الدولية كأحد أهم مرتكزات المعايير.[1]

وبالنسبة لإسقاط الأفكار البنائية على السياسة الخارجية الأمريكية فإنه وإن كان المهيمن النظري على هذه السياسة هي كل من النظرية الواقعية والليبرالية، إلا أنه بإمكاننا تفسير السياسة الخارجية الأمريكية بناء على ما **جاء به التيار البنائي، حيث يرى كامبل أن السياسة** الخارجية الأمريكية تأسست قبل كل شيء على فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية، والتي تأثرت بصفة خاصة بالتهديدات الشيوعية وهكذا ضلت خلال الحرب الباردة مركزة على تحديد إظهار الخطر الشيوعي السوفيتي وهنا نجد قول **كينان** في عام 1950 "هذه الشيوعية ينظر إليها كأزمة **لحضارتنا"، كما كان كل من نيكسون وكارتر وريغان** يتعاملون مع الإتحاد السوفيتي بمنطق المتخلف المهدد للتحضر الأمريكي والغربي[2] وهناك من البنائيين من اعتبر أن التدخل الأمريكي في الصومال في عهد الرئيس **كلينتون، بمثابة الدفاع عن القيم الأمريكية، وكذلك الأمر بالنسبة** للتدخل في العراق سنة 1990 في عهد الرئيس **جورج بوش الأب، الذي تمكن من حشد الرأي** العام الأمريكي لصالح الحرب**على العراق، وذلك انطلاقا من كوا حرب ذات أخلاقي، كما عملت إدارة بوش(الإبن)**نفس الأسلوب لتبرير تدخلها في أفغانستان والعراق **وذلك من خلال خطابات رموز** الجمهوريين والتي ركزوا فيها على أحقية الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع **عن القيم الغربية** وحمايتها من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وضرورة القضاء على التنظيمات الأصولية والتركيز على تشويه الرئيس الراحل صدام حسين بكونه ديكتاتور.

لكن وإن كانت البنائية قد قدمت تفسيرات حول الخارجية الامريكية وارجعت اسبابها إلى القيم والهويات والأفكار، فإن **كريس براون *chris Brown*** يجد بأن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أبحوا

---

[1] *Henning Bockle and Volker and Rittberger and Wolfgner.«Norms and foreign policy : constructivist foreign policy theory», center for international relations Peace and conflict studies, institute for political science, university of Tubingen, in :*
http ;//www.uni-tuebingen.de/ussi/spi/taps/tap34a.htm

[2] *Toru Oga,«from con structivism to Deconstructivision : theorising the construction and identities» in :*
http://www.isanet.org/portlardarchive/oga.html

وحدهم قادرين على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل تجاه ذلك، وهنا تظهر إشكالية إمكانية ممارسة هذا التقدير لخدمة المصالح الخاصة.[1]

في الأخير وفي إطار الجدال النظري لتفسير السياسة الخارجية الأمريكية، فإن الهاجس الأمني يبقى المحرك الأساسي للسلوك الخارجي الأمريكي، وهو ما يظهر عند المقاربات الجديدة في العلاقات الدولية، فالواقعية الجديدة دعمت الهيمنة الأمريكية لحماية مصالحها، أما النيوليبرالية فقد رأت أن التقليل من المخاطر والتهديدات الأمنية يكون عبر تفعيل التعاون الدولي وذلك عن طريق دعم دور المؤسسات الدولية، فيما اعتبرت المقاربة البنائية أن عدم استقرار السياسة الخارجية مرده أن المعايير والأفكار التي تعمل من أجلها الولايات المتحدة الأمريكية غير معروفة سياسيا.

المطلب الثالث: محددات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

الفرع الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى مختلف المحددات التي تحكم السياسة الامريكية في علاقاتها الخارجية، والمتمثلة في: الدين، القوة، الرأسمال.

أولا: الدين

إن الدين يعني الالتزام بعقيدة معينة و اداة واجباتها و شعائرها و كل ما يتصل بها من عبادات نحو المعبود المعترف به، و هو كظاهر اجتماعية يتسم بالموضوعية و التلقائية و الإلزام و العمومية.

و يعود الالتزام الديني في الولايات المتحدة الأمريكية إلى المهاجرين الأوائل، خاصة من البروتستانت المتأثرين باليهودية[2]، حيث أفرز هذا التأثير صيغة تعايش بين هذين الديانتين استمرت إلى الآن، و يعود هذا التأثير إلى رؤية المستوطنين الجدد للعالم الجديد باعتباره "القدس الجديدة". *

و قد تحول التعاطف الوجداني الديني مع اليهود إلى ضغط سياسي لتحقيق الهدف الروحي السياسي، و المتمثل في إقامة وطن يهودي، فتم تأسيس العديد من المنظمان و الحركات البروتستانتية، مثل منظمة البعثة العبرية من أجل إسرائيل، أسسها (القس وليام بلاكستون 1841 – 1935)، و التي بقيت مستمرة في مهمتها إلى

[1] أسماء رسولي، المرجع السابق. ص37.

[2] منار الشوربجي، "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية". **السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005، ص213.**

*يعتقد هؤلاء المهاجرون انهم فروا مثل العبرانيين القدامى من عبودية و ظلم ملك إنجلترا جيمس الاول و ذلك بحثا عن ملاذ في الارض الجديدة هروبا من الاضطهاد الديني.

اليوم باسم جديد **"الزمالة اليسوعية الأمريكية"** و تعد من مرتكز الضغط الصهيوني المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

و تؤمن الحركات البروتستانتية بأهمية الدعوة و تحقيق الهداية حيث ينتقل الإنسان حسبهم من دائرة الخطيئة إلى حالة الخلاص الدائم، و يطلقون عليها "الولادة من جديد" و قد وردت هذه العبارة في حملة كارتر لسنة 1976 و في الكثير من خطابات بوش الابن، كما يعتقدون بقرب نهاية العالم و ان الشرق الاوسط سيخوض حروبا تمهيدا لمعركة **"هرمجدون"** بين إسرائيل و العرب و التي يجب أن تنتصر فيها إسرائيل ليسهل على المسيح بناء مملكة "الله" في فلسطين عند نزوله الثاني[2].

و لهذا فإن الدعم السياسي لليهود قد أصبح واضحا لدى العديد من الرؤساء الأمريكيين (مصادقة ويلسن على إقامة وطن قومي لليهود، فما يسمى بوعد بلفور 1917، إلى جانب هذا نجد تأكيد الرئيس **كارتر جيمي** على التقارب الديني بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل، ليعطي الرئيس **ريغان إسرائيل حق الدفاع** على نفسها، ما في فترة التسعينات فقد استطاعت أن تجد لها هامش مناورة حيث عملت على إصدار قانون الحرية العامة... أما في فترة **بوش الابن** فقد وجدت هذه الحركات مكانا واسعا لها لتأييد الأهداف الخاصة بالحركات الدينية.

ثانيا: رأسمال

يفضل صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية الخيارات و البدائل التي تخدم أصحاب رؤوس الأموال، و تعزز ثروتهم في الخارج، و هو ما يعني تغليب منطق الربح و الثروة، و الذي يعتبر اصل الحركة **الاجتماعية و** السياسية للمغامرين الأوربيين الأوائل الذين فروا من أوروبا إلى العالم الجديد بحثا عن الثراء.

و تفسيرا للسياسة الامريكية التي تقوم على الدفاع عن الديمقراطية و المجتمعات المفتوحة يقوم نعوم تشو مسكي:

"السياسة الخارجية الأمريكية وضعت من أجل خلق – على نظام دولي تستطيع الشركات الأمريكية أن تزدهر من خلاله، عالم مجتمعات مفتوحة أي مجتمعات مفتوحة أمام الاستثمارات، تعمل على توسيع أسواق التصدير و على سهولة انتقال رؤوس الأموال، و أيضا على قيام الشركات الأمريكية و الشركات المحلية التابعة لها،

[1] سمير مرقس، **رسالة في الأصولية البروتستانتية و السياسة الخارجية الأمريكية**. القاهرة: مكتبة الشروق، 2001، ص7.

[2] عرض كتاب لأرين أرمسترونغ: المعركة من أجل الله: الأصولية في اليهودية و المسيحية و الإسلام: على الموقع الإلكتروني:
www.arab-nation,com/index,php?option=com-content&task=view&id=5700

بالاستغلال الثروات الإنسانية و المادية إن تعبير المجتمعات المفتوحة يعني في تفسيره الحقيقي المجتمعات المفتوحة أمام التحكم الاقتصادي و السياسي للولايات المتحدة.[1]"

فالطبقة الرأسمالية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الكرة الأرضية كلها امتدادها الحيوي و هو ما يتضح من الخريطة العسكرية الأمريكية في الخارج حيث قسمت العالم إلى قيادات عسكرية متخصصة بمناطق معينة و هذه المواقع الهامة تحتوي على الثروات الطبيعية التي تخدم الشركات و الرأسمال المالي الأمريكي.[2]

ثالثا: القوة

نقصد بمفهوم القوة هنا استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للخيارات العسكرية كخيارات أساسية، في حسم القضايا الداخلية و الخارجية، و بالتالي نكون أقرب إلى مفاهيم القانون الدولي مثل العدوان و الجريمة المنظمة.

و المتتبع في تاريخ الامة الامريكية يلاحظ انها استعملت كل وسائل الإكراه و الإبادة ضد المواطنين الأصليين من سكان اليهود، و لم يكتفي المهاجرون الذين استقروا بالقارة الجديدة، بالمناطق التي استوطنوها بل عمدوا إلى الانتشار و التوسع و الاستيلاء على كل أراضي القارة، و قد كان للأدوات العسكرية فضل كبير في عملية التوسع و الانفتاح العالمي.[3]

و يعتبر الكثير من المفكرين أن القوة هي مصدر السياسة الخارجية الأمريكية حيث يقول أحد منظري المحافظين الجدد روبرت كانمان(**Robert kanmen**):

لاشك أن الولايات المتحدة الأمريكية الفتية قد استخدمت القوة ضد أقوام أضعف في القارة الشمالية، غير انها كانت تسارع حين يكون الامر متعلقا بالتعامل مع عمالقة أوروبا إلى إدعاء نبذ العنف و إلى مهاجمة سياسة إمبراطوريات القرنين الثامن عشر و التاسع عشر الأوروبية، باعتبارها سياسة رجعية و بالية"[4].

و هنا تكمن ازدواجية الخطاب الأمريكي في تلك الفترة، حيث تستخدم القوة للتوسع في الداخل، في حين تكون المطالبة باحترام المبادئ الأخلاقية في الخارج.

---

[1] مصطفى صايج، "السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية". (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة و الإعلام، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، ص33.

[2] نفس المرجع. ص34.

[3] عبد القادر محمد فهمي، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**. الأردن: دار الشروق للنشر، 2009، ص70.

[4] صايح مصطفى، المرجع السابق. ص36.

و أما عن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد سمحت الظروف للولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع نشاطها العسكري باختراع أفتك أسلحة، وصلت مداها إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي **لمراقبة الفضاء و السيطرة** على القوة المنافسة بعد أن حققت تفوق عسكري بري و بحري.

لتتيح بعدها أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة تمدد موقع الولايات المتحدة الأمريكي الخارجي باستراتيجية **يطلق عليها الضربة الاستباقية**[1]. و استخدام الأداة العسكرية لمواجهة القاعدة، إلى جانب تقديمها للدعم العسكري و ذلك من أجل محاربة الحركات الإسلامية التي تواجه إسرائيل.

الفرع الثاني: أهداف الولايات المتحدة الأمريكية العالمية

رغم تعاقب الحكومات و تداول التيارين الجمهوري و الديمقراطي على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الاتفاق يبقى واضحا حول أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، و التي نجده في النقاط الأساسية التالية:

أولا: ضمان الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام العالمي

و استخدام الوسائل الممكنة لضمان استمرار هذه الهيمنة[2]. **و ذلك من خلال إقامة اقتصاد قوي، و قوة** عسكرية قادرة على حماية المصالح الأمريكية في كل العالم، و امتلاك التكنولوجيا، و السيطرة على الأسواق و **توسيع دائرة الحلفاء و الأصدقاء.**

ثانيا: ضمان التفوق الاقتصادي العالمي

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان تفوقها الاقتصادي العالمي، و ذلك من خلال بناء اقتصاد قوي، و تعزيز سيطرة الشركات العالمية على مصادر الطاقة الحيوية (الشرق الأوسط، أسيا الوسطى، بحر قزوين) و **ذلك لضمان تدفق إمدادات النفط إليها و بأسعار رخيصة**[3]، و في هذا الصدد يقول وزير الخارجية الأسبق في **عهد الرئيس كلينتون السيد كريستروفر(kristofer).**

"علنا أن نعزز أمن أمريكا الاقتصادي، بنفس الطاقة التي خصصناهما للحرب الباردة.... و على الرغم من مصاعبنا الاقتصادية فنحن مازلنا أعظم دولة تجارية في العالم، و أكبر سوق فيه و أبرز البلدان المصدرة فيه و

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق. ص 76.

[2] **ظاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية تحليلية. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص56.**

[3] سمير صارم، "النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية". **مجلة الفكر السياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد المزدوج 19-18، 2003، ص9.**

لهذا علينا استخدام كل الأدوات المتوفرة لدينا، بما فيها اتفاقية جديدة للتجارة، و التعريفات الجمركية و اتفاقية مصالح الشركات و العمال الأمريكيين".[1]

لكن تكريس التفوق الامريكي في المجال الاقتصادي كاحد اهم الاهداف في السياسة الخارجية الامريكية لا يكفي على الرغم من أهميته القصوى، لتكريس زعامتها العالمية، و هو ما يقتضي أيضا تعزيز التفوق العسكري و الاستراتيجي.

ثالثا: تكريس التفوق العسكري و الاستراتيجي

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على تفوقها العسكري و ضمان قوة و استمرارية انتشارها الاستراتيجي و ذلك عن طريق توظيف كل ما افرزته التكنولوجيا في المجال العسكري، و العمل على بناء دفاع قوي و تكيف أو إعادة هيكلة القوات الأمريكية، و تجديد التحالفات مع مختلف القوى الديمقراطية، لكي تصبح مستعدة للتعامل مع كل التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

رابعا: نشر القيم الديمقراطية و الليبرالية في العالم

إذا كانت الإدارات الأمريكية تسعى لدعم الأمن القومي الأمريكي، و تكريس قوا العسكرية و تعزيز انتشارها الاستراتيجي، فإنها تحرص ايضا على توسيع و نشر الليبرالية الامريكية و قيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، خاصة في البلدان العربية، كهدف من أهداف سياستها الخارجية.

خامسا: ضمان أمن إسرائيل

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان لأمن إسرائيل في كافة أبعاده المختلفة من المخاطر الخارجية، و المحافظة على بقاءها كقوة إقليمية مهيمنة في المنطقة بالعمل على منع أي دولة معادية لها من امتلاك الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] موني عليلي ، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، ص29.

[2] ظاهر الياسري، المرجع السابق. ص57.

المبحث الثاني: عملية صنع القرار في سياسة الخارجية الأمريكية

سيتم التطرق في هذا المبحث بالتحليل إلى أهم المؤسسات الضالعة بصناعة القرار الخارجي، و ذلك من خلال التركيز على العناصر الرئيسة المؤثرة في صناعات القرارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بداية بالمؤسسات الدستورية، فالأجهزة التنفيذية وصولا إلى القوى و العوامل المؤثرة في عملية صناعة المؤسسات الغير رسمية.

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

تمّ وضع الدستور الأمريكي في عام 1787 **و ذلك بعد نقاشات دستورية واسعة تمت من جانب هيئات** تأسيسية مثلث ثلاثة عشر ولاية في تلك الفترة، ليتم بعدها انتخاب جورج واشنطن عام 1989 **كأول رئيس أمريكي.**

و مما نص عليه الدستور الفيدرالي[1]، **قيام نظام رئاسي يتكون من ثلاثة هيئات أساسية رئيس الدولة الذي** يتولى السلطة التنفيذية، الكونغرس الذي يتشكل من مجلسي الشيوخ و النواب، إلى جانب السلطة القضائية ممثلة بالمحكمة العليا و محاكم الولايات، بالإضافة إلى العديد من الهيئات و الأجهزة الرسمية و الغير الرسمية التي تتمتع بهامش من التاثير خاصة فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية الأمريكية و التي سيتم التطرق إليها انطلاقا من ثلاثة فروع، الفرع الأول يعالج المؤسسات الدستورية أما الفرع الثاني فيتعلق بالأجهزة التنفيذية فيما يتم الوقوف في الفرع الثالث الهيئات و الجماعات المؤثرة بالإضافة إلى دور العامل الخارجي في عملية صنع السياسة الخارجية.

الفرع الأول: المؤسسات الدستورية

و تشمل إلى جانب مؤسسة الرئاسة، الكونغرس و الجهاز القضائي.

أولا: مؤسسة الرئاسة

يتركز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرم السلطة التنفيذية[2]، و قد كانت أعظم أدواره و سلطاته و مازالت تنحصر اكثر في العلاقات الخارجية، و بالنظر إلى مسئوليات الولايات المتحدة و التزاماتها الدولية فقد بلغ هذا الدور علوا بالغا، يقول (**ستيف وأين**) المختص بشؤون الرئاسة:

---

[1] محمود شرقي، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: 1990-2006**.(رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007، ص42.

[2] فواز جرجيس، **السياسة الخارجية الأمريكية كيف تصنع و من يصنعها**.بيروت: مركز دراسات الو حدة العربية، 1998، ص10.

"عند ذكر السياسة الخارجية تفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسو الرئيسيون للسياسة الخارجية".

و غالبا ما تنحصر تلك السلطات في ثلاثة هي: سلطة إدارة العلاقات الخارجية فهو العنصر الوحيد للأمة في علاقتها الخارجية، و ذلك استنادا إلى المادة الثانية، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي، و سلطة قيادة العمليات العسكرية فهو القائد الأعلى لجيش و أسطولالولايات المتحدة الأمريكية و لقوات المليشيا.... و كذلك فإن له الحق في إرسال القوات خارج البلاد أو استعمال القوة العسكرية عند الضرورة، إلا أن هذا لا ينفي القول بالحق الدستوري للكونغرس في إعلان الحرب و تنظيم العمليات العسكرية في الخارج[1] غير أن بعض الرؤساء الأمريكيين أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من الكونغرس (قرار ترومان بالحرب على كوريا 1950)[2]، و إلى جانب ما سبق يتمتع الرئيس بسلطة إجراء المفاوضات و عقد المعاهدات مستعينا بمشورة مجلس الشيوخ و موافقته، أو من دون مشورة هذا الأخير و ذلك باللجوء إلى الاتفاقيات التنفيذية (كحالات المساعدات العسكرية و المالية للدول التي تربطها علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية)[3]. و تضم مؤسسة الرئاسة إلى جانب الرئيس (مكتب البيت الأبيض، مثل التجارة الأمريكية و مكتب الإدارة و الخزانة، وكالة المخابرات المركزية .... و التي سنأتي على ذكر بعضها لاحقا.

و من هذا المنطلق فإن دور مؤسسة الرئاسة تستمد أهميتها من دور الرئيس و نظرة الدستور إليه و الصلاحيات التي حصل عليها و هو الأمر الذي يجعله محوريا في صنع القرار، و بالتالي فإن مؤسسة الرئاسة تقوم بالدور الرئيسي في صنع السياسة الخارجية.

ثانيا: الكونغرس

لقد أنشأ الكونغرس نتيجة الاتحاد الفيدرالي بعد إقرار دستور 1789، هو نفسه الذي نعرفه اليوم إذ يتألف من مجلسي الشيوخ و النواب[4]، و ينتخب اعضاء مجلس النواب بواسطة المناطق الانتخابية في ولاياتهم بواقع مثل واحد عن كل منطقة[5]، فيما يضم مجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام و يجدد ثلثهم كل سنتين يتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري و

[1] عامر هاشم عواد، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة.** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010، ص 110.

[2] فواز جرجيس، المرجع السابق. ص11.

[3] عامر هاشم عواد، المرجع السابق. ص116.

[4] ياسين العيثاوي، **السياسة الأمريكية بين الدستور و القوى السياسية.** الأردن: دار أسامة للنشر، 2009، ص41.

[5] موني عليلي، المرجع السابق. ص34.

الديمقراطي، و يعتبر التشريع من أهم وظائف الكونغرس و نجد أيضا كجزء من مهامه الحق في إدخال التعديلات على الدستور و تعين بعض كبار الدولة، و إلى جانب هذه المهام فقد منح الدستور الأمريكي للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية و التي تتجلى فيما يلي:

- الموافقة على إبرام المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس **(بأغلبية الثلثي).**
- الحق في إعلان الحرب و الرقابة على بيع الأسلحة.
- **تأسيس الإدارات الحكومية و الموافقة على الميزانيات العامة بما فيها ميزانية الدفاع و المساعدات الخارجية** و المنظمات الدولية، و غيرها من المهام و الصلاحيات.

و إلى جانب ما سبق فإن هناك لجان تعمل في الكونغرس و تختص في الشؤون الخارجية و هي كل من **لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمس الشيوخ و لجنة العلاقات و لجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين**[1]

لقد عمل الكونغرس الأمريكي على الحفاظ على صلاحياته التي منحها له الدستور خاصة فيما يتعلق **بسلطة إعلان** الحرب، كما تستطيع هذه الهيئة تعطيل العديد من مشاريع الرئيس و أولوياته[2].

ثالثا: الجهاز القضائي

تتألف من المحكمة العليا باعتبارها هرم السلطة القضائية و محاكم الولايات، و هي محاكم عادية، و استنادا إلى المادتين الثالثة و الرابعة من الدستور فإن المحكمة العليا **الفيدرالية هي السلطة القضائية العليا، و يلعب** الجهاز القضائي دور غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية و يتمثل ذلك في إطار بعض القوانين و **الاتفاقيات المتعلقة بالسياسية الخارجية**[3]، إذ ترفض قرار للرئيس أو الكونغرس إذا ما استشعرت أن تلك القرارات هي تجاوز للصلا**حيات الممنوحة من الدستور.**[4]

الفرع الثاني: الأجهزة التنفيذية

و هي أقسام منبثقة عن مؤسسة الرئاسة باعتبارها محور السلطة التنفيذية، حيث أدت التغيرات التي حدثت في بيئة الحكومة الفيدرالية إلى إنشاء و تنظيمات إدارية جديدة (مجلس الأمن القومي 1947)، **وكالة المخابرات المركزية كما أعيد تنظيم المؤسسة العسكرية.**

---

[1] محمود شرقي، المرجع السابق. ص57.

[2] نانسين مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياته". **مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز** الأهرام للدراسات، جانفي 1997، ص 80.

[3] منصف السلمي، المرجع السابق. ص 171.

[4] ياسين العيثاوي، المرجع السابق. ص 146.

و فيما يلي سوف نتطرق إلى أهم المؤسسات الأجهزة التنفيذية.

أولا: وزارة الخارجية

أهم هيئة في الدبلوماسية الأمريكية و أقدم جهاز في الحكومة، حيث يعود إنشائها إلى أول رئاسة سنة 1789، كما تعتبر الهيئة المركزية المختصة في مجال السياسة الخارجية ذلك انها المركز الرئيس للمعلومات و الوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة الأمريكية بالخارج، يرأسها كاتب دولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية و تمثيل الحكومة و التفاوض باسمها، و هو مسؤول أمام الرئيس مباشرة و تمثل الإدار ة أمام الكونغرس فيما يتعلق ببرامج المعونات للدول الأجنبية[1].

و تتبع الوزارة العديد من الوكالات (وكالة التنمية الدولية، وكالة الرقابة على الأسلحة و نزع السلاح، و كذلك العديد من القطاعات المقسمة على أساس جغرافي إدارة أوروبا، إدارة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و شرق أدنى أسيا و شؤون المنظمات الدولية). و أخرى مقسمة على أساس فني (الشؤون القانونية، التخطيط السياسي...إلخ، بالإضافة إلى هيئة المستشارين و الذين هم عادة الدبلوماسيين أو السابقون)[2].

ثانيا: المؤسسة العسكرية

تضم المؤسسة العسكرية ثلاثة أقسام رئيسية: وزارة الدفاع، هيئة الأركان العامة و القيادات المتمركزة ففي جميع أنحاء العالم[3]، و قد تم إنشاء وزارة الدفاع بصورها الحالية بموجب تعديلات قانون الامن الوطني لسنة 1949، حيث أصبح هناك وزير دفاع توسعت مسؤولياته داخل وزارة الدفاع فيما احتفظ رئيس الدولة لنفسه بقيادة القوات المسلحة، و بتوجيه من الرئيس يمارس وزير الدفاع قيادته على كل القوات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال هيئة أركان مشتركة تمتعت بدرجة متزايدة من الاستقلالية، و تبرز أهميته في أنه يقف في مركز حساس ما بين احتياجات القوات المسلحة و قيام الرئيس و الكونغرس بتخصيص الموارد المالية الضرورية[4].

و إلى جانب المؤسسات المسؤولة عن صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، تعد المؤسسة العسكرية أداة من أدوات السياسة الخارجية، و ذلك من خلال مشاركة موظفو الدفاع و القوات المسلحة في مناقشة و بلورة الاختيارات و البدائل في مجالها لارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية بشبكة عالمية من اتفاقيات الدفاع، كما المؤسسة العسكرية تعمل على ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية و تحقيق طموحات سياستها

---

[1] محمود شرقي، المرجع السابق. ص62.

[2] منصف السلمي، المرجع السابق. ص 145.

[3] هالة أبوبكر السعودي، **السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص170.

[4] منصف السليمي، المرجع السابق. ص 197.

الخارجية على المستوى الدولي، ناهيك عن الميزانية السنوية العالية المخصصة لها و التي تمنحها دورا بارزا في مركز صناعة القرار لقوة ال بشرية و المادية ا.

ثالثا: مجلس الأمن القومي The National Security Council

أنشئ مجلس الأمن القومي بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان، و هو عبارة عن هيئة حكومية لها تكوين مرن تتمثل وظيفتها الأساسية في تنسيق أنشطة المصالح و المؤسسات المهتمة بالامن القومي جميعها، و يراس رئيس الدولة بنفسه اعمال المجلس او نائب الرئيس في حالات نادرة و يضم كاتب الدولة في الشؤون الخارجية و كاتب الدولة للدفاع و رئيس مكتب الخزانة و رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة[1].

و يعد مجلس الأمن القومي فاعلا مهما في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية حيث تولى بالإضافة إلى تقديم المشورة الدائمة للرئاسة كجزء من مهامه الاساسية، يقوم المجلس بتحديد الخطط و البرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجالات الدفاع و السياسية الخارجية و الأدوار الاقتصادية الأمريكية في العالم، و كذا صياغة الخطوط العامة للقرارات ذات الطابع الاستراتيجي، عسكرية و اقتصادية و سياسية[2].

و رغم الدور المهم الذي يقوم به، إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة و ذلك كنتيجة للإخفاقات المتعددة لأدائه في قضايا مهمة: حرب الفيتنام، التورط في لبنان الصومال، العراق، و بالتالي فإن إخفاقات بهذه الخطورة يتطلب إعادة النظر في أداء مهامه باعتباره مؤسسة ذات تأثير فعلي و مباشرة على المستوى الدولي.

رابعا: وكالة المخابرات المركزية Central Intelligence Agency

إن أهم ما يميز هذه الوكالة هو صعوبة التعرف على هيكلها و الأشخاص العاملين ا، و ذلك بالنظر إلى السرية التي تحاط بها كغيرها من وكالات المخابرات، و ترجع نشاتها إلى القانون الذي سن من طرف الكونغرس و الذي يتعلق بالأمن القومي و ذلك استجابة لمتطلبات الأدوار الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد دخولها في الحرب العالمية الثانية، حيث أرغمت على إحداث تغيير شامل في الاهتمامات السياسية إزاء شؤون العالم[3].

---

[1] محمود شرقي، المرجع السابق. ص65.

[2] ياسين العيثاوي، المرجع السابق. ص 110.

[3] محمود شرقي، المرجع السابق. ص 51.

و لهذه الوكالة دور هام في صنع السياسة الخارجية الأمريكية حيث تقوم:

- تزويد دائرة القرار في مجال السياسة الخارجية بجميع المعلومات في الميادين الاستراتيجية **و العسكرية و السياسية و الاقتصادية.**
- تقويم المعلومات **الاستخبارية بالنسبة لشؤون الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية**[1].
- القيام بأعمال أو عمليات سرية في الخارج، لتنفيذ أهداف استراتيجية أو سياسية أو عسكرية محددة في إطار برنامج السياسة الخارجية الأمريكية و بأمر من رئيس الدولة.

و يشمل نظام المخابرات الأمريكية تسعة فروع أساسية نجدها كما يلي:

وكالات المخابرات المركزية، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، هيئة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع، و هيئة المخابرات التابعة لفروع القوات المسلحة الثلاثة إلى جانب هيئة المن القومي، مكتب التحقيقات[2].

المطلب الثاني: القوى و العوامل المؤثرة في صنع القرار للسياسة الخارجية الأمريكية

يعالج هذا المطلب أهم القوى و العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية حيث يشمل القوى و الفواعل الغير رسمية (الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة مراكز البحوث و الدراسات و الرأي، الرأي العام وسائل الإعلام)، بالإضافة إلى دور العامل الخارجي.

الفرع الأول: القوى المؤثرة في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

إلى جانب المؤسسات و الأجهزة الرسمية السابقة، نجد العديد من القوى و المؤسسات الغير رسمية و التي تؤثر في صياغة السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، و هو ما يدل على انفتاح النظام الأمريكي و اتساع هامش المناورة فيه لمختلف هذه المؤسسات و الهيئات و التي نجد من أهمها الأحزاب السياسية، مجموعات المصالح **الاقتصادية و الإيديولوجية، وسائل الإعلام و مراكز الفكر و الرأي**[3].

و فيما يلي سوف نستعرض بالدراسة دور هذه المؤسسات و الهيئات الفاعلة الغير رسمية في صنع **السياسة** الخارجية الأمريكية:

أولا: الأحزاب السياسة

---

[1] داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي،: بين النص الدستوري و الواقع العملي. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2006، ص118.

[2] هالة أبوكر السعودي، المرجع السابق. ص112.

[3] منصف السليمي، المرجع السابق. ص203.

تعتبر الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية أحد عناصر المهمة في العملية **السياسية، حيث** تساهم بفاعلية في صناعة القرار السياسي الخارجي، و يتقدم هذه الأحزاب، الحزب الجمهوري كممثل للتيار المحافظ، و أكثر أعضائه من رجال الأعمال، و كذا الحزب الديمقراطي الأقل محافظة من الأول، و الذي يضم في صفوفه الكثير من المثقفين و الفلاحين و العمال و ذوي الدخل المحدود، و الملاحظ أن سياسة هذا الحزب أكثر اعتدالا و انفتاحا من الحزب الجمهوري، كما أن وجود هذين الحزبين لا ينفي وجود الكثير من الأحزاب السياسية التي عكست الثراء و التعدد الإثني الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية و لكن فعاليتها تبقى محدود[1].

و غالبا فإن الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية غير مهتمة بالشؤون الخارجية، فالانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية تقرر بشكل أساسي حول القضايا الداخلية، إلا أن قضايا الأمن القومي الأمريكي و المصالح الأمريكية العليا يشترك فيها الحزبان الرئيسان بالإجماع، فالأمن القومي الأمريكي يتطلب قوة عسكرية و الاستعداد لاستخدامها في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الحيوية، كما تبقى مبادئ كل حزب متميزة السياسة الخارجية في إدارة العلاقات الدولية، فالحزب الجمهوري حتى قبيل الحرب العالمية الثانية كان من المؤيدين لسياسة العزلة، و الدعوة لبناء اقتصاد قوى، أما الحزب الديمقراطي فقد كان حزب الدولية خاصة في فترة ويلسون و مثاليته وصولا إلى الرئيس فرنكلين روزفلت و سياسية حسن الجوار[2].

ثانيا: دور الجماعات الضاغطة

غالبا ما تطلق تسمية أو مصطلح جماعات الضغط (pressure Group) و اللوبي (lobbies) على الجماعات و المنظمات غير الحكومية التي تمارس ضغط في عملية صنع السياسة و القرار السياسي، و يمكن تعريف اللوبي بأنه "مجموعة الأفراد الذين يؤثرون في صنع القرار عن طريق مقابلة المسئولين في مراكز صنع القرار"، أما جماعات المصالح (**Interest Group**) فيقصد بها "مجموعة من الافراد لهم مصلحة مشتركة محددة، تختلف عن مصالح الاشخاص الاخرين، لذلك فإن اية شريحة او طبقة في المجتمع تشكل من الناحية العملية جماعة مصلحة[3].

لهذا فجماعات الضغط تتنوع بين تلك المرتبطة بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى كشركات الصناعة العسكرية (نخبة المجتمع الصناعي العسكري)، او الجماعات المهتمة بالمجال النفطي (اللوبي النفطي)، او العديد من

[1] هالة أبوكر السعودي، المرجع السابق. ص114.
[2] محمود شرقي، المرجع السابق. ص 64.
[3] نفس المرجع . ص 60.

الجماعات و الهيئات الناشطة في المجال الديني (اللوبي الإسرائيلي)[1] و غيرها من الهيئات و الجماعات التي تلعب دورا فعالا في التأثير على القرار السياسي مثل:

أ- نخبة المجمع الصناعي العسكري:

يعرف هذا المجمع بتحالف العسكريين و الصناعيين المستفيدين من إنتاج و بيع الاسلحة و تاثيرهم على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، باتجاه تأجيج عملية التسلح، و يعود ظهور هذا التحالف إلى فترة الستينات و ذلك في خطبة **إيزاور** 1961 أين تحدث فيها التغيير الذي لحق بالمؤسسة العسكرية و اختلافها عما كانت عليه في السابق، أين لم يكن هناك انتشار لظاهرة ارتباط المصالح بازدياد التسلح[2].

و إذا كان مفهوم المصطلح قد برز في فترة الستينات، فإن جذور هذا الارتباط تعود فعليا إلى نهاية **الحرب** العالمية الأولى عند امتداد الحرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هذه الأخيرة تتبع سياسة العزلة، فأنشأ مجمع الصناعات العسكرية سنة 1918 **برئاسة برنار باروك**(**Bernard barok**)*.

و يمثل **امع الصناعي العسكري أكثر من** 230 ألف شركة من البنتاغون، أهمها شركة **لوكهيد، ماكدونال** (**Mc Donnel**)، **نورتروب** (**Northrop**)، **دونالد دوغلاس** (**Donald Douglas**)....

و قد برز تأثيرهم في القرار السياسي الأمريكي الخارجي عن طريق اختراقهم لدوائر صنع القرار مستفيدين في ذلك من البحوث و الدراسات التي كانت تسوق لمفاهيم مختلفة في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي (الضربية الاستباقية، و سياسة قلب الأنظمة)، إلى جانب تقلد بعضهم لمناصب حساسة في **أجهزة الدولة الأمريكية على غرار غوردن إنغلاند**(**Golden inglend**) **الذي أصبح النائب الأول لوزير الأمن الداخلي،** بالإضافة إلى هذا فإن هذا المجمع يستمد قوته من تواجد الحلف الاطلسي، و من **استمراريته** و توسعه إلى دول أوروبية أخرى فتقديرا لمكانة السوق الأوروبية في مجال صناعات الأسلحة و الإلكترونيات الدفاعية سارعت العديد **من الشركات** الصناعية العسكرية على غرار بيونغ، اميرتاك، فورد.... إلى تمويل احتفال الذكرى الخمسين لتأسيس الحلف، بالإضافة إلى هذا فإن المجمع يستفيد من ما يسمى بعسكرة الاقتصاد الامريكي خاصة في ظل الازمات **الاقتصادية، و ذلك بالعمل على إنعاش الاقتصاد من خلال قيام البنتاغون بدعم الصناعات العسكرية و طلب المزيد من التسلح و الرفع الدائم من ميزانية الدفاع** [3].

---

[1] حافظ زياد، "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية وتداعياته على سياساتها الخارجية". **مجلة المستقبل العربي، العدد، 306،** 2004، ص 81.

[2] صايج مصطفى، المرجع السابق. ص، 138.

[3] نفس المرجع. ص 142.

أما فيما يتعلق بالجماعات المهتمة بالنفط فالملاحظ أن ارتباطات عضوية مع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، و يتضح لنا ذلك خاصة من خلال علاقة الرئيس الأمريكي **جورج دبليو بوش*** و أعضاء إدارته الفاعلين (**كوندليزا رايس، ديك تشني، و ريتشارد بيرل**)، بالجماعات الصناعية النفطية و دورها البارز في رسم مستقبل السياسية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية، لهذا فإن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن اتخذت من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ذريعة خطر (الإرهاب الإسلامي) في بناء قواعد عسكرية في أفغانستان لضمان نقل الطاقة، بعيدا عن الممرات الروسية الإيرانية، إلى جانب تأمين مصادر الطاقة في بحر قزوين و في الخليج خاصة بعد الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين، و إعادة ترتيب الصفاقات النفطية التي أبعد عنها الشركات النفطية الأمريكية في فترة الرئيس صدام حسين[1].

ب– جماعة اللوبي الإسرائيلي:

يعد اللوبي الإسرائيلي أكثر جماعات الضغط تأثير في صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية و هذا يرجع إلى ما تمثله إسرائيل من أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يقول مستشار الأمن القومي (**ساندي برغر**) في حكومة بوش الأب:

" إن الشرق الأوسط هو موطن إسرائيل، وهي أكبر حلفائنا، و علاقة تربطنا بها علاقات تضرب في جذورها في التاريخ و تتميز بمصالح مشتركة و تدعمها قيم مشتركة بيننا، إن حماية أمن إسرائيل بمثابة حماية أمننا نحن، و هذا هو سبب التزامنا بأمن إسرائيل، أنه التزام صلب و دائم"[2]

و من بين أهم المؤسسات الرسمية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل و التي تلعب دور هاما في القرار السياسي الخارجي نجد اللجنة الأمريكية الإسرائيلية (**The American Israel Public Affaire**) إلى جانب المسيحيين البروتستانت و المحافظين الجدد (**بولتون وروبرت بارتلي**) رئيس التحرير السابق لجريدة (**Journal Wall Street**) و آخرون.

---

* يمتلك الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش ثروة هائلة أغلبية مصادرها من النفط، إلى جانب هذا فإن مساره السياسي يؤكد دور الجماعات النفطية في وصوله إلى السلطة السياسية، سواء أثناء توليه لمنصب حاكم بولاية تكساس 1994،2000، أو توليه رئاسة الولايات – المتحدة الأمريكية (2000- 2008).

[1] مصطفى صايج، المرجع السابق. ص210.

[2] **عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية**. بيروت: مطبعة سيكو، 2001، ص130.

و يمكن تأثيرهم فيما يلي:

- قدرهم على التغلغل في دوائر صنع القرار فهناك اعضاء في الكونغرس، و في الجهاز التنفيذي (مارتن أنديك، سام لويس في عهد إدارة كلينتون).
- امتلاكهم لكبريات شركات الأسلحة و البترول و الصناعات التكنولوجية.
- اختراقهم الكبير لمعاهد البحوث و الدراسات، و مراكز الفكر و الرأي (معهد بروكينيز من خلال مركز سابان لصاحبه رجل الأعمال الأمريكي اليهودي سبابان حاليين، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى)، كما انهم يضغطون دائما لمنع اي منتقد من الوصول إلى مناصب حساسة في الإدارة الأمريكية[1].

بفضل هذا الضغط استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم السياسي و الدبلوماسي من خلال استخدام حق الفيتو في تعطيل العديد من القرارات الموجهة ضد إسرائيل في مجلس الأمن، بالإضافة إلى استمرار المساعدات الاقتصادية و العسكرية إلى إسرائيل حيث تشكل ما قيمته 20% من حجم المساعدات الأمريكية الخارجية.

ثالثا: دور مراكز البحوث و الدراسات و الرأي

يطلق على مراكز البحوث و الدراسات تسمية (Think Tank) و تعني الكلمة الأولى التفكير و الثانية لها أكثر من دلالة (دبابة، آلة حربية...)، و بالتالي فالجميع بين الكلمتين يعني الفكر و السلاح، يقول الرئيس الامريكي الاسبق إيزنهاور "إن نفوذ هذه المؤسسات ينطوي على تفويض لم يصوت عليه احد، و سلطته لا تخضع لحساب"[2].

و قد بدأ ظهور المراكز بداية القرن العشرين مع معهد كارنيجي الذي أسسه بيت سبيرغ في سنة 1910، مؤسسة هوفر للحرب 1919 أنشأها هربات هوفر، يبلغ عددها أكثر من 2000 مركز منها 25% مستقل و الأغلبية الأخرى تنتمي إلى أغلب الجامعات و نذكر أهمها فيما يلي:

- مؤسسة التراث أنشئت منذ ثلاثين سنة.
- مركز م اتن للدراسات أنشأ منذ 25 سنة.
- مشروع القرن الأمريكي و الذي أنشأ منذ 60 سنة.[3]

---

[1] ياسين العيثاوي، المرجع السابق. ص 71.

[2] محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية و لإغارة على العراق**. ط3، القاهرة: دار الشروق، 2004، 269

[3] محمود شرقي، المرجع السابق. ص67.

- مشروع القرن الأمريكي الذي أسس 1997، و غيرها من المراكز المؤسسات الخاصة بالبحوث و الدراسات.
- الملاحظ أن هذه المراكز تقوم على التخصص الجغرافي و معالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح و الأهداف الأمريكية، و تقوم على تمويل ذاتي من خلال بيع الكتب أو الأحداث البحثية أو من تبرعات الشركات[1].

أما الوظائف الرئيسة لهذه المراكز الفكرية حسب ريتشارد هاس فتتمثل في العمل على إيجاد تفكير جديد حول السياسة الخارجية، و تزويد الكونغرس و الإدارة الأمريكية بالخبراء و العلماء لتقلد المناصب الحساسة (كاتر استعان بخبراء من معهد بروكينيز 1976.)[2]

و عليه يمكن القول أن هذه المراكز أصبحت المنظر الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية فمؤسسة ألترات أصبحت تبشر بثلاثية التاجر و العسكري و المبشر، و يقابلها المال، الثروة و الدين.

رابعا: دور الرأي العام ووسائل الإعلام

يولي صناع السياسة اهتماما بالغا بالرأي العام خاصة في الأنظمة المفتوحة المتميزة بالمشاركة الواسعة، كونه يرتبط بعلاقة دائمة مع الحكومة، كما يتهم الرأي العام بالقضايا ذات الطابع العام، و يمثل قوة أساسية من قوى التأثير السياسي و الاجتماعي[3].

و في الولايات المتحدة الأمريكية يحتل الرأي العام مكانة كبيرة و يعتبر أحد مكونات عملية صنع و تنفيذ القرارات في السياسة الخارجية، و قد ازدادت أهميته أكثر خاصة مع التطور النوعي الذي عرفته تقنيات المعلومات و الاتصالات، و التي تعتبر هذه الأخيرة أحد الركائز الأساسية و المصادر الرئيسة لقياس تفضيلات الرأي العام و رصد انطباعاته خاصة في القضايا المصيرية، (تأييد قرار الانسحاب من الصومال في التسعينات،و قرار عدم استخدام القوة في رواندا، إلى جانب مساندة قرار غزو أفغانستان)، و عموما فإن غالبية الشعب الأمريكي غير مبالي بالقضايا العالمية فهم يولون اهتمام كبير للسياسة الداخلية أكثر من السياسة الخارجية لما لها من أهمية على

---

[1] كريم القاضي، مراكز الدراسات البحثية المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://acpss .ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/fil e24.html

[2] محمد حسنين هيكل، المرجع السابق. ص 270 .

[3] هناء حافظ بدوي، **العلاقات العامة و الخدمة الاجتماعية: أسس نظرية و مجالات تطبيقها. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص** 103.

حيادم و مصالحهم[1].

اما فيما يخص وسائل الإعلام فإلى جانب كونها تلعب دور مهم في توجه الراي العام الامريكي و قياس ميولات الجمهور، فإنها تتجه ايضا باجندتها بما يخدم مصالح الاطراف المالكة لها، (قيام بدعم الحرب على العراق، و تشويه صورة الرئيس العراقي و هو ما قامت به وسائل الإعلام المحسوبة على تيار المحافظين الجدد)[2].

الفرع الثاني: دور العامل الخارجي في صنع القرار للسياسة الخارجية الأمريكية

إن العامل الخارجي له دور كبير قد توازي مكانة العوامل الداخلية (المؤسسات الرسمية، و القوى الغير رسمية)، في التاثير على عملية صنع و قرارات السياسة الخارجية الامريكية، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية اصبحت البيئة الخارجية بختلف مكوناتها و تفاعلاتها تلعب دور لدعم صانع القرار الامريكي و المرجعية الاساسية لتغير و صياغة العديد من القرارات، و قد ظهر ذلك جليا في صراع بين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، أما بعد الحرب الباردة فقد تغيرت بنية النظام الدولي حيث استفردت الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم و عملت على فرض توجهاتها على الدول، فقد استفادت من حق الفيتو في مجلس الامن في تعطيل العديد من المشاريع التي لا تخدم مصالحها، كما استفادت من المؤسسات المالية و التجارية في التأثير على اقتصاديات الدول النامية، بالإضافة إلى استفادتها من الحلف الأطلسي في صياغة سياستها الأمنية في العالم، و من جهة ثانية فقد تأثرت بأحداث 11 سبتمبر 2001، أين تعرضت لهجوم عنيف من طرف ما يعرف بتنظيم القاعدة، حيث عمدت لتغيير اولوياتها وفق المعطيات الجديدة التي افرزتها تلك الاحداث باتخاذ مبدا الحرب على الإرهاب المبدأ الأساسي في سياستها الخارجية[3].

في الاخير نصل إلى ان عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية تتسم بكونها اكثر العمليات السياسيات تعقيدا و تشابكا و ذلك لتعدد العوامل و الفواعل المؤثرة التي تشارك في صياغة السلوك الخارجي، و التي زادت أهميتها أكثر مع التطورات التي عرفها النظام الدولي (التطورات التكنولوجية التي مست وسائل الاتصال)، و هو يتيح متابعة واسعة لمختلف التغييرات الدولية و بالتالي سرعة التفاعل معها بما يخدم المصالح الأمريكية[4].

---

[1] السيد أمين شلبي، "سياسة إدارة كلينتون الخارجية، إنجاز أم فراغ إستراتيجي". **مجلة السياسية الدولية، السنة 37، العدد 144،أبريل، 2001، ص68.**

[2] محمود شرقي، المرجع السابق. ص68.

[3] حافظ زياد، المرجع السابق. ص 87.

[4] ياسين العيثاوي، المرجع السابق. ص 76.

المبحث الثالث: أحداث سبتمبر 2001وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية أين تعرضت رموزها السياسية و العسكرية و الاقتصادية لهجوم عنيف من طرف إرهابيين عن طريق مجموعة من الطائرات، و لقد خلفا هذا الهجوم تدميرا كاملا لمركز التجارة العالمي بالإضافة إلى تدمير الجانب الغربي من البنتاغون مقر وزارة الدفاع الأمريكي و كذا حدوث تفجيرات بالقرب من وزارة الخارجية مخلفة وراءها خسائر بشرية و مادية و معنوية فادحة و حالة من الذعر و الرعب بعد انكسار حالة و الثقة الأمن التي كانت سائدة عند الأمريكيين[1].

المطلب الأول: أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

يتمحور هذا المطلب حول معالجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث يشمل أهم الخصائص المميزة لها، كما يبحث في توظيف المحافظين الجدد لهذه الأحداث في صياغة التوجهات السياسية الخارجية الأمريكية.

أولا: خصائصها:

تتميز أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالغة الأهمية فبقدر الخصوصية الكبيرة لهذا الهجوم كانت الآثار و ردود الأفعال واسعة و كبيرة و فيما يلي سيتم استعراض إبراز الجوانب التي تعكس هذه الخصوصية:

- غموض العدو منفذ العمليات الهجومية فهو ليس دولة ذات سيادة يمكن تحديدها و شن حرب عليها أو تنفيذ ضربات انتقامية ضدها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بل مجموعة مجهرية منتشرة في العديد من أنحاء العالم ما يجعل القضاء عليها صعب.
- إن هذا الهجوم استهدف الدولة الأقوى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة اقتصاديا و سياسيا، مما يعني قدرتها الفائقة على استقطاب و تجنيد المجتمع الدولي بكل مؤسساته و تعبئة الراي العام لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتصفية المسؤولية عنه.
- إن الهجوم أصاب مواقع حيوية و إستراتيجية في الولايات المتحدة الامريكية ما يعني اهيار المزاعم الأمريكية الأمنية، ففي الوقت الذي تتحرك فيه أمريكا لبناء درع صاروخي يحميها من أي اعتداءات

[1] أبو بكر الدعسوقي، "أمريكا و الإرهاب الحدث و التداعيات". مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 146 ،2001، ص05 .

إرهابية فجُئت باعتداءات حدثت بالداخل الأمريكي و هو ما ضرب أيضا لمصداقية الاستخبارات الأمريكية خاصة و أن الهجوم قد استغرق وقت من التدريب[1].

ثانيا: أحداث 11 سبتمبر و المحافظين الجدد

لقد مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة ذهبية لتطبيق أفكار المحافظين الجدد خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب يقول أحد صقور المحافظين الجدد دولندا رامسفليد: وزير الدفاع السابق في عهد بوش:

"إن الحادي عشر من سبتمبر احدث ذلك النوع من الفرص التي وفرها الحرب العالمية الثانية من اجل

إعادة صياغة العالم كلما ساهمت تلك الأحداث في إضافة نوع من أنوع المشروعية على عملية الاستقرار بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و تكريس نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعليا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، لكنه بقي بسب افتقاره للشرعية غير قادرة على الإفصاح الحر عن نفسه حتى تاريخ الحادي عشر من سبتمبر"

عموما يمكن القول أن أحداث 11 سبتمبر مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تشكيل تحلف دولي ضد الإرهاب و قيادته استنادا إلى قاعدة مفادها أمن ليس معنا فهو ضدنا، بالإضافة إلى توفير غطاء من الشرعية الدولية لحملها على الإرهاب و قد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم 1373 الصادر في 28 أيلول 2001، أما تيار المحافظين الجدد في عهد الرئيس بوش فقد استطاع أن يمضي خطوات أبعد من تحقيق أهدافه لبناء الإمبراطورية الأمريكية تحت شعار قيادة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب[2].

المطلب الثاني: التحول في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001

أثناء الحرب الباردة كان الهدف الرئيسي في السياسة الخارجية هو العمل على احتواء المد السوفيتي، و العمل على منع انتشار الأفكار الشيوعية

و ذلك من خلال توظيف العديد من الوسائل التي تظهر فيما يلي:

- العمل على تقديم الدعم للعديد من الدول من أجل تحقيق الإصلاحات الاقتصادية و السياسية كما هو الشأن في روسيا (لكن المساعدات لروسيا اقترنت بولائها للسياسات الأمريكية خارجيا و مدى جدية الإصلاحات السياسية و الاقتصادية الداخلية التي باشرها.

[1] خالد الحروب، الهجوم على أمريكا التداعيات الداخلية و الخارجية. متوفرة على الموقع الإلكتروني:
Aljazeera.net/ Casses- Analysis/ 14/09/2001.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق. ص 64.

- **تكثيف عمليات التدخل لأغراض إنسانية (الصومال) لكن دون تحقيق المطلوب و العمل على وقف** التطهير العرقي في البوسنة و لكوسوفو، فقد كانت الإدارة الأمريكية ترى أن دعم الاستقرار الدولي يعمل على تعزيز اقتصاد عالمي منتج و مفتوح، و هذا يلعب دور كبيرا في ازدهار اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للتواجد الكبير للشركات الأمريكية في الاقتصاد العالمي[1]
- تعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط لتحقيق الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، من أجل ضمان أمن إسرائيل و دعم حلفائها في هذه المنطقة، كما قد اقترح تقسين القدس **خلافا للقرار** 181 الذي يضعها تحت وصاية دولية، و الاستقرار في سلسلة العقوبات و الحصار على العراق[2].
- **أما فيما يتعلق بالقارة الإفريقية فقد سعت إدارة الرئيس كلينتون لبناء شراكة أمريكية إفريقية و ذلك بدعم** الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، و كذا دعم الأنظمة المتحولة إلى الديمقراطية، إلى جانب العمل على منع تدفق الأسلحة و التهريب و محاربة انتشار العنف و الجريمة المنظمة المخدرات[3].

في المقابل عملت الولايات **المتحدة الأمريكية تحت قيادة كلينتون على تكثيف الضغوط السياسية** ة الاقتصادية على الدول المتورطة في عدم احترام حقوق الإنسان (فرض خطر تصدير التكنولوجيا العسكرية إلى الصين، بالإضافة إلى معارضة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية **1999، و العمل على احتوائها من خلال** ربطها بشراكة إستراتيجية من منظور إن الروابط الاقتصادية تدفع الصين باتجاه ليبرالي مما يهيئ الحياة السياسية نحو **مسار الديمقراطية.**

و فيما يخص الجانب الأمني فقد تم توسيع الحلف الأطلسي، ليشمل العديد من دول أوروبا الشرقية ليضم **بولندا و هنغاريا و تشيك، كماعملت الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع كل من أوكرانيا بيلاروسيا و** كازاخستان بالتخلي عن ترسانتهم النووية الموروثة عن الإتحاد السوفيتي، إلى جانب المحافظة على تبعية أوروبا للولايات المتحدة الامريكية في المجال الامني.

---

[1] السيد ولد أباه، المرجع **السابق. ص** 11.

[2] إلياس حنا، المرجع **السابق. ص** 60.

[3] حمدي عبد الرحمان، أبعاد الأبعاد الأمريكية تجاه إفريقيا. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http//www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/oplitic4asp.HTML.

الفرع الأول: عهد الرئيس جورج ولكر بوش

ركزت أسس السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن على الإبقاء على تفوق الولايات المتحدة الأمريكية، و دعم النمو الاقتصادي و استغلال الثروة الحاصلة في الشؤون العسكرية للاحتفاظ بالهيمنة العسكرية لعهود قادمة، بالإضافة إلى المضي قدما في مشروع الذرع الصاروخي لمواجهة انتشار الصواريخ البعيدة المدى لدى الدول المارقة،[1] و عملا بمرجعية المصلحة الوطنية فقد تم حصر التدخل في المناطق التي تشكل أهمية استراتيجية للمصالح الأمريكية خاصة تلك التي تحتوي على مخزونات للطاقة، إلى جانب هذا فقد استمرت إدارة بوش في ربط المساعدات الاقتصادية بمدى التقدم في تحقيق الديمقراطية و حقوق الإنسان، و اعتماد خط واقعي مرن في العلاقة بالقوى الدولية النافذة، مع ميل لتعزيز الشراكة مع روسيا و الحفاظ على العلاقات التقليدية بدوائر التحالف الأوروبية الآسيوية.

و إن كانت هذه هي أولويات السياسة الخارجية الأمريكية قبل أحداث سبتمبر فما الذي جاءت به هذه الأحداث؟

لقد عدلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من مدركات التهديد لدى صناع القرار الأمريكيين و أضحى الإرهاب الدولي الذي يقوده تنظيم القاعدة هو التحدي الأبرز للأمن الأمريكي وفقا لوثيقة **الأمن القومي الأمريكي ل 2002 و 2006**[2]، خاصة مع إمكانية وصول الدول المارقة إلى هذه أسلحة الدمار الشامل أو أن تساعد الإرهابيين للحصول عليها.

لهذا فإن أولويات الولايات المتحدة تحت إدارة بوش ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تركزت في النقاط التالية:

1. محاربة الإرهاب و منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
2. العمل على عزل الدول الرافضة لهذه الالتزامات.
3. استعمال القوة الوقائية ضد الإرهابيين كأداة ضرورية لاحتواء حركات التمرد العالمية.
4. ممارسة رقابة مطلقة على تسير الأزمات حيث العمل على إشراك الحلفاء و لكن دون تدخلهم المباشر في القرارات العالمية.

---

[1] السيد ولد أباه، المرجع السابق. ص 39.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق. ص97.

و عقب الأحداث عمدت الإدارة الأمريكية إلى إنشاء مكتب الأمن القومي 2001، و ذلك لمكافحة الإرهاب، و إصدار العديد من التشريعات و القوانين تصب في الاتجاه المتعلق بالإرهاب، و تشديد إجراءات الرقابة على الوافدين إليها خاصة من العرب المسلمين.

أما على المستوى الخارجي فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالسياسات التالية:

- العمل على إزاحة الانظمة الديكتاتورية التي تزعم انها تملك اسلحة الدمار الشامل (العراق).
- شن حملة لإسقاط حكومة (طالبان) المتهمة بإيواء القاعدة.
- تكثيف الضغوط على (إيران) بسب برنامجها النووي و (سوريا) بسب دعمها لتنظيمات الإسلامية حزب الله و حركة حماس.
- الدعم المطلق (لإسرائيل) دبلوماسيا و عسكريا.
- العمل على إشراك الجميع في حربها على الإرهاب[1].
- رفضها التوقيع على اتفاقية كيوتو للمناخ بضغط من رجال الأعمال و أصحاب الشركات الصناعية الكبرى.
- عقد شراكة مع العديد من الدول الإفريقية في المسائل الأمنية حيث تسعى لإقامة قواعد عسكرية في بعض المناطق، و المساهمة في المساعدات الإنسانية للدول و المساهمة في المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة، و ذلك لتوسيع نفوذها في المنطقة.

من هذا المنطلق يمكننا القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أثرت على توجهات الإدارة الأمريكية تحت قيادة جورج بوش الابن في جعل المعطى الأمني المنطلق الهام في توجهات سياستها الخارجية، و إذا كنا بصدد الحديث عن الرئيس الجديد باراك أوباما، فهل سيكون مضمون السياسة الخارجية في عهد امتداد لسياسة الرئيس بوش أم لا ؟

[1] منذر سليمان، "دولة الأمن القومي و صناعة القرار الأمريكي". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 325، مارس 2006، ص29.

الفرع الثاني: عهد الرئيس باراك أوباما

لقد شكل تغير الشعار المفصلي في الخطاب الانتخابي الديمقراطي لباراك أوباما بل أنه القوة التي أدت إلى الفوز في الانتخابات الرئاسة، فقد تحدث أوباما عن رؤية جديدة للقيادة الأمريكية خاصة **و أن وصوله تزامن مع** تدهور صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ناهيك عن المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها فقال:

"إني مازلت ارفض فكرة ان زمن امريكا قد مضى، و مازلت اعتقد انها مازلت الامل الاخير و الافضل على الأرض لكن على مدار الأعوام الستة الماضية ظل منصب القائد العام الحر شاغرا، و حان الوقت للعب هذا الدور مرة أخرى، و أعتقد أن أهم مهام أي حماية الشعب الأمريكي، و أنا شخصيا مقتنع بأن أداء تلك المهمة بفاعلية في القرن الحادي و العشرون يتطلب رؤية جديدة للقيادة الأمريكية و فكرا جديدا لأمننا القومي"[1]

إن تحليل التوجهات الجديدة للرئيس باراك أوباما يستند إلى المقاربات الأكاديمية الرافضة لسيطرة المحافظين الجديد و على رأسها مشروع إصلاح الأمن القومي في 2008 و هو بمثابة مراجعة محورية لإستراتيجية و هيكلة الأمن القومي الأمريكي، بالإضافة إلى الوثائق الإستراتيجية و التقرير الرسمية و التي: أهمها وثيقة المراجعة الدفاعية في فيفري 2010، و وثيقة إستراتيجية الأمن القومي في ماي 2010 و التي تمثل جميعها الإطار النظري للتفكير الإستراتيجي الأمريكي في عهد أوباما.

وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2010

تم الإعلان عن وثيقة الأمن القومي في 27 مارس **من عام** 2010 و هي الأولى في **عهد الرئيس باراك أوباما و الثانية عشر منذ أن بدأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بإعدادها بموجب قانون:** (**Goldwater Nichols Act**) لعام 1986 و التي ترسم الخطوط الرئيسة للتفاعل الأمريكي مع الأحداث و التهديدات الخارجية[2].

و أهم ما يميز استراتيجية الامن القومي الامريكية في عهد الرئيس الامريكي باراك اوباما انها قدمت و لأول مرة مقترب ينحو بالولايات المتحدة الأمريكية من قوة عظمى في صراع على القطبية إلى قوة فريدة و مسؤولية عن العالم جماعي و كوكب واحد. كما انها اول استراتيجية أمن قومي تعترف بتعقد التحديات التي سوف

[1] أنظر مقال: السياسة الخارجية الأمريكية لباراك أوباما. متوفرة على الموقع الإلكتروني:
http:// digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=657085&eid=2920

[2] مركز الجزيرة للدراسات، واقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الأمريكية. متوفر على مركز الجزيرة:
www.aljazeera.net/ND/exeres/1931D642-58F6-40F-857D

تواجهها الولايات المتحدة الامريكية في القرن الحادي و العشرون بالإضافة إلى جانب هذا فإنها اول إستراتيجية تشير إلى الأهداف الإنمائية للألفية على من وضع الأمم المتحدة لهذه الأهداف الإنمائية على 2000.

لهذا فقد ارتكزت أولويات السياسة الخارجية الأمر يكية في عهد الرئيس أوباما باراك على تحقيق الأهداف و المصالح القومية التالية:

1. إعادة بناء القوة الاقتصادية، و العمل على دفع النمو المتوازن و التنمية المستدامة التي يقوم عليها الرخاء و الاستقرار العالمي.

2. حرمان الدول و الجماعات المعادية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، و ذلك عن طريق تأمين الموارد التي تستخدم في صناعة الاسلحة النووية كاية 2013، و كذا حضر انتشار المعارف التي تساعد على تطوير البرامج النووية، و العمل على تعزيز معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية[1].

3. العمل على تفكيك تنظيم القاعدة و المنظمات المرتبطة بها في اليمن، الصومال، العراق، دول الساحل الإفريقي.

4. تعزيز الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و حكم القانون و العمل على ضمان الاستقرار و الأم و العالمي.

5. اللجوء إلى الدبلوماسية و المؤسسات الدولية للمساعدة في حل الخلافات و النزاعات و مواجهة التطرف العنيف، و مكافحة التغير لمناخي و الأمراض الوبائية، و تعزيز أمن الطاقة.

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة أوباما إلى توثيق علاقات الشركاء التقليديين أوروبا و أسيا و الشرق الأوسط و مجموعة الصناعية الكبرى، القائمة على المصالح المشتركة لضمان الأمن و الرخاء في العالم و العمل على بناء علاقات فعالة مع مراكز رئيسة أخرى للنفوذ، لهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تنظيم علاقاتها مع روسيا و إقرار معاهدة **ستارت** الثانية لتخفيض الأسلحة الإستراتيجية، و إقامة علاقات مع الهند و الصين على أساس الاحترام المتبادل و المصالح المتبادلة، و إلزام كوريا الشمالية بالاختيار بين الوفاء بالمعايير الدولية و تحقيق منافع سياسية و اقتصادية فيما يخص برنامجها النووي، و رفض هذا المسار و تحمل تبعات قرارها بمزيد من العزلة الدولية[2].

---

[1] مجاهد الزيات، قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الجديدة. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.ahram.org.eg/211/2010/06/28/4/27019.aspx

[2] مجهول، تراجع العراق عن الإستراتيجية في سلم الأولويات الأمريكية. متوفر على الموقع الإلكتروني

http://www.ahram.org.eg/211/2010/06/28/4/27019.aspx

أما فيما يخص الشرق الأوسط فقد كان و لا يز ال ضمان أمن إسرائيل أحد الأوليات الرئيسة لجميع الإدارات المتعاقبة، بما فيها إدارة الرئيس أوباما، و استئناف المفاوضات مع الطرف الفلسطيني تمهيدا لتحقيق طموحات الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية، كذلك تضع إدارة اوباما ضمن اولوياتها الاساسية المحافظة على التدفق الحر لإمداد الطاقة خاصة من منطقة الخليج العربي[1]، و ضمان الأمن و الاستقرار بالمنطقة عن طريق منع إيران من تطوير الأسلحة النووية و تطوير برنامج أمني لمنع استخدامها و تجنب امتداد سباق تسلح في المنطقة.

يضاف إلى هذا أن الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي باراك اوباما عمدت إلى سحب قواتها العسكرية من العراق و الإبقاء فقط على الوجود المدني بما يخدم المصالح الإستراتجية الأمريكية، و حشد هذه القوات في الشريط الحدودي الأفغاني و الباكستاني، الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية الجهة المركزية للإرهاب.

أما فيما يتعلق بالقارة الإفريقية فإن أولويات الإدارة الأمريكية فيها تتركز على تطوير البنية التحتية للدول الإفريقية و تعزيز مؤسساتها الديمقراطية و زيادة التجارة و الاستثمار فيها، و تحقيق المصالح المشتركة في مجال الأمن[2].

المطلب الثالث: مقارنة بين توجهات السياسة الخارجية في فترتي كل من بوش و أوباما

الفرع الأول: نقاط الاختلاف

إن ما يشير إلى التحول في قراءة أوباما للأمن القومي الأمريكي و اهتمامه بقضايا جديدة خلافا لسلفه الرئيس بوش يتجلى في النقاط التالية:

أولا: توجيه رؤية الأمن القومي الأمريكي

الانتقال من فصل و تجزئة الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس بوش إلى تقديم رؤية شاملة في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما، أي أن الإدارة الحالية قامت بإعلان شأن الأبعاد العسكرية (الاقتصاد، التنمية و المناخ الفضاء الإلكتروني التغير المناخي بعد أن كانت عناصر ثانوية في فترة حكم الرئيس بوش الابن)

[1] مجاهد الزيات، قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.whitehouse.gov/stes/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

[2] منار الشوربجي، المرجع السابق. ص 227.

ثانيا: توظيف القوة العسكرية

بعد أن كانت القوة العسكرية الركيزة الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بوش، **عملت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس أوباما على وضع قيود إنسانية و** قانونية عند استخدامها إلى الدبلوماسية و التنمية و المعايير و المؤسسات الدولية للمساعدة في حل الخلافات يقول الرئيس باراك أوباما:

سوف نستفيد من الخيارات الأخرى قبل الحرب، كلما استطعنا، و نزن بدقة تكاليف و مخاطر العمل "في المقابل التكاليف و المخاطر المترتبة **عن التقاعس عن العمل، و عندما تكون القوة لازمة سنقوم بذلك بطريقة تعكس قيمنا و تعزز الشرعية الدولية".**

ثالثا: الحرب على الإرهاب[1]

يقول الرئيس اوباما انها ليست حرب عالمية ضد تكتيك هو الإرهاب او ديانة هي الإسلام نحن في حرب **مع شبكة بعينها هي القاعدة مع فروعها** التي تدعم الأعمال الموجهة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها و شركائها، و هذا خلافا للإدارة السابقة بقيادة بوش الذي جعلها حرب شاملة على الإرهاب دون أن يحدد بدقة المستهدف منها.

رابعا: الإرهاب، العنف و الاستبداد

لقد كانت إدارة بوش تعزو ظاهرة الإرهاب و العنف و الاستبداد أو عدم الحرية إلى عوامل دينية و ثقافية و تضع الآلة العسكرية كحل لها، فحين ترى الإدارة الأمريكية في ظل الرئيس أوباما أن هذه الظواهر بالأساس مردها الفقر، و عليه فإنه يولي اهتمامه بالجانب التنموي أو الوضع الاقتصادي و ذلك سعيا لأحداث التغيير و **مواجهة التطرف العنيف.**

خامسا: الديمقراطية

إذا كانت إدارة أوباما قد أعلنت الاستمرار في تشجيع و نشر بعض المبادئ التي في عهد الرئيس السابق بوش (تعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان و حكم القانون) بالاساس و إنما لكونها جزء من القيم و العالمية[2].

عموما يمكن القول أنه على الرغم من الاعتقاد الشاسع بأن السياسية الخارجية لأوباما قد تغيرت كليا عن سلفه الرئيس بوش إلا انها لا تعبر عن انقطاع تام عنها، ذلك ان إستراتيجية الرئيس اوباما اخذت من عهد بوش

[1] لويس جنسن، المرجع السابق. ص111.

[2] نفس المرجع. ص 113.

بقدر ما أخذ هذا الأخير من رؤى أسلافه التي تم التعبير في استراتيجيات الأمن القومي الصادرة في حقبة التسعينات من القرن العشرين.

الفرع الثاني: نقاط التقارب

أما فيما يتعلق بنقاط التقارب فتتجلى في العناصر التالية:

أولا: التعامل مع الإرهاب

يمكن القول أن المعطيات الجديدة التي فرضتها ظاهرة الإرهاب جعلت الديمقراطيين و الجمهور **يين يلتقون** عند نقطة العمل على التصدي لهذه الظاهرة مادام الأمر يتعلق بحماية أرواح الأمريكيين و من هذا المنطلق يمكن القول أن تعاطي الديمقراطيين مع هذه المسألة سوف لن يختلف عن تعاطي الجمهوريين إن لم نقل سوف يتعمق أكثر من خلال تكثيف التنسيق الاستخباراتي و تبادل **المعلومات.**

ثانيا: ضمان أمن إسرائيل

إن إدارة الرئيس أوباما تتبع سياسة مماثلة في جوهرها لسياسة الرئيس بوش، مع إدخال بعض التعديلات عليها بغية الإبقاء على وجود إسرائيل و مطالبها في مجالات الأمن و الجغرافيا من أجل تحويلها إلى قوة إقليمية في **إطار مشروع السيطر**ة الإمبريالية الصهيونية على نطاق واسع.

ثالثا: تعزيز الديمقراطية

تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بتبني تطبيق الديمقراطية و الإصلاح السياسي، خاصة في العالمين الإسلامي و العربي، استنادا إلى قناعة مفادها أن تحول هذه النظم إلى نظم **ديمقراطية** يقضي على الإرهاب و يحسن تسويق المفاهيم الديمقراطية لتوفير التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

رابعا: تكريس التفوق الأمريكي

لا يزال الحفاظ على النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الأمريكي و حمايته و ضمان أولوياته و تفوقه و ديمومته هدف أساسي للإدارة **الأمريكية بقيادة الرئيس بوش.**

خامسا: قضايا الشرق الأوسط

مازالت قضايا الشرق الأوسط تحظى بالأولوية في السياسة الأمريكية، كما لا تزال إدارة الرئيس أوباما **تما**رس ضغوط كبيرة على كل من إيران و كوريا الشمالية و تواجه حركة طالبان.

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **المرجع السابق. ص**114.

خلاصة الفصل:

لقد ميزت الأولوية الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية لما بعد أحداث 11 سبتمبر، كما زادت الرغبة في تحقيقها باستعمال مختلف الوسائل و الآليات، فقد تبنت إدارة الرئيس جورج بوش مفاهيم الحرب على الإرهاب الضربة الاستباقية، الانتقال من الاحتواء إلى التدخل، بيد أن هذه التوجهات أخفقت في تحقيق أهدافها بفقدان الولايات المتحدة الأمريكية لمصداقيتها الدولية، لذا عملت إدارة الرئيس أوباما دون الانحراف عن السياق الاستراتيجي الأمريكي عن إحداث مراجعات في سلوك الولايات المتحدة الخارجي بتملصها مما يسمى بالحرب على الإرهاب و استبداله بالحرب على التطرف وكذا تبني المقاربة التعددية في حل الأزمات و النزاعات و إعطاء الأهمية للشرعية الدولية... و ذلك من أجل استعادة الدور الأمريكي الغائب في الساحة الدولية.

الفصل الثاني:

واقع العلاقات

الجزائرية -الأمريكية

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

تمهيد

إن الحديث عن العلاقات الجزائرية-الأمريكية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر يقودنا أولا وقبل كل شيء إلى البحث من جهة عن أهم العوامل والمقومات التي تسعى إلى تعزيز التقارب بين البلدين، بالرغم من تأثير كل عامل على السلوك الخارجي للدول رغم التداخل الموجود بين هذه العوامل التي تعتبر بمثابة متغيرات تساعدنا على فهم العلاقات الجزائرية-الأمريكية، ومن جهة أخرى البحث عن أهمية الإستراتيجية الجيو اقتصادية التي جعلت الجزائر محل اهتمام السياسة الأمريكية خلال تلك الحقبة، هذا ما يقودنا إلى التعرف أكثر إلى طبيعة العلاقات بين البلدين قبل 11سبتمبر 2001، مع التعرض إلى أهم التوجهات السياسية الخارجية لكلا البلدين، بعد استعراض التفاعل الأمريكي مع ما يحدث في الجزائر خلال أزمتها، ناهيك عن دور العامل الاقتصادي في إحداث تقارب دبلوماسي سياسي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل من خلال مجموعة من المباحث التي نرى انها تفي بالغرض

المبحث الأول :التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية 1776–1992

إذا ما أردنا دراسة موضوع ما، فيجب علينا أن نلقي نظرة على جذوره التاريخية من أجل إيضاح التصور وإيجاد الأرضية التي تسمح بالفهم الجيد لهذا الموضوع.

وحسب الأستاذ **عدنان طه الدوري** فإن المقاربة التاريخية تربط بين مظاهر العلاقات الدولية المعاصرة وجذورها التاريخية السابقة[1] وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

يتناول الأول العلاقة بين البلدين قبل استقلال الجزائر، في حين يتناول الثاني العلاقة بين البلدين بعد الاستقلال.

المطلب الأول :العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل استقلال الجزائر1776–1962

قد يتساءل البعض عن سبب هذا الرجوع إلى الخلف، إلا أن الإجابة وببساطة هي أن هناك نقاط ومواقف مهمة لا بد من الإشارة لها، مثل موقف الجزائر من إعلان استقلال الولايات المتحدة، وطبيعة العلاقة التي كانت سائدة بين البلدين في تلك الفترة، كما أن هذا المطلب بدوره سيعالج من خلال نقطتين:

- قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر.
- خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر.

1) قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر1776– 1830

قد يبدو للبعض بأن العلاقات الجزائرية الأمريكية حديثة، بدأت في نهاية **الثمانينات وبداية التسعينات مع سقوط الاتحاد** السوفيتي وتبني **إصلاحات سياسية واقتصادية، بغية الانفتاح** على الرأسمالية والعالم الغربي. **وقد يذهب البعض للاعتقاد بأنها علاقة بدأت بعد الاستقلال بفضل اكتشاف حقول النفط والغاز في الصحراء الجزائرية، إلا أن** هذه **النقطة ستبين** الكثير **من الجوانب الغامضة** في هذه **العلاقة ومدى تجذرها** تاريخيا، **فكيف كانت بدايتها ؟وما هي طبيعتها ؟**

وفق ما ورد عن المؤرخين فإن الجزائر كانت من أوائل الدول التي اعترفت **باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 إثر حرب الاستقلال** التي **خاضتها ضد بريطانيا**(1775-1783).[2]

وتجدر الإشارة هنا إلى **أنه قبل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية** استقلالها **عن بريطانيا، كانت سفنها تمر** عبر **المتوسط وهي تحمل رايات بريطانيا وجوازاتها، ولكن بعد الاستقلال سحبت منها بريطانيا الرخص، فأصبحت**

---

[1] عدنان طه الدوري، **العلاقات السياسية الدولية**. تونس: جامعة بني عزيز المفتوحة، ط4، 1998، ص141 .

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830**. الجزائر: دار البعث، 1985، ص 248.

سفن الولايات المتحدة معرضة لخطر القرصنة الذي كان سائدا آنذاك، خاصة من طرف دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر، والتي تتعهد بعدم التعرض لسفن الدول التي توقع معها معاهدة سلم وتدفع لها ضريبة سنوية، وفي هذه الآونة حاول الأمريكيون إيجاد حل لتجارهم وسفنهم، فكانت الخطوة الأولى التي اتخذها الكونغرس تقضي بأن تتضمن المعاهدات التي تعقد مع الدول الأوروبية نصوصا أو فقرات تعدها فيها بالحماية ضد القراصنة، كما كانت تفعل بريطانيا من قبل.

وبذلك لجأت أمريكا إلى كل من هولندا و فرنسا، وعقدت معهما معاهدتي التجارة والصداقة (1778-1782) على التوالي، وتضمنت كلا المعاهدتين فقرة تنص على ضرورة في تدخل فرنسا وهولندا لحماية التجارة الأمريكية وسفنها، بالنظر إلى نفوذهما لدى الجزائر وبقية دول المغرب، وفشلت محاولة ثالثة لتضمين فقرة مماثلة في معاهدة مع بريطانيا ومجمل القول بأن المحاولات الثلاث باءت بالفشل، إلا أن فرنسا وعدت بتقديم مساعدتها لإقامة معاهدة مباشرة بين الولايات المتحدة والجزائر، قصد حماية سفنها، وذلك بعد مفاوضات قد تكون متعبة للأمريكيين على حد قول وزير البحرية الفرنسي دوسارتين.[1]

واستمر الحال على ما هو عليه إلى غاية مارس1783، حيث نجت سفينتين أمريكيتين في آخر لحظة من القراصنة الجزائريين، عندها قرر الكونغرس الدخول في مفاوضات مع دول المغرب بالنظر لخطورة الموقف، وتم تعيين لجنة ثلاثية لذلك ضمت جون آدمز بنجامين فرنكلين وتوماس جيفرصون[12]

و بعد كل هذه المحاولات، عرض الرئيس الأمريكي جورج واشنطن على الكونغرس مشروع لعقد معاهدة سلم مع الجزائر في 08 ماي1792، فوافق مجلس الشيوخ ورغم ذلك استمرت المفاوضات في التعثر، فقرر مجلس الشيوخ إنشاء أسطول بحري لمقاومة الأسطول الجزائري[3]. حينها قال آدمز نائب الرئيس لوزير الخارجية جيفر سون" إن محاولاتك الحربية ضد الجزائر لم تكن أجدى وأكثر نفعا من مساعي الدبلوماسية ".

واستمرت الجهود الدبلوماسية إلى جانب محاولة بناء الأسطول الأمريكي، حيث كان من المتوقع وقف بناء

---

[1] ليلى تيتة،" السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية(1958-1962)". (مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2002)، ص 44.

[2] إسماعيل العربي، **فصول في العلاقات الدولية** .الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص22.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق .ص219.

الأسطول الأمريكي في حال التوصل إلى عقد معاهدة سلام مع الجزائر.[1]

وبعد الكثير من المفاوضات والوساطات، تم الاتفاق على عقد معاهدة سلم بين الولايات المتحدة والجزائر، وهي المعاهدة الأولى للسلام بينهما في نوفمبر 1795 وصادق عليها الكونغرس في 02 مارس .1796 وأمضاها عن الجانب الجزائري الداي بابا حسن وعن الولايات المتحدة المبعوث الخاص جوزيف دونالدسن وقد حررت بالعربية أصلا.[2][4]

ودارت هذه المعاهدة حول ثلاث نقاط رئيسية هي:

1-إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين.

2-إقامة سلم دائم مع الجزائر.

3-توسط الجزائر لإبرام معاهدتين مماثلتين مع تونس وطرابلس.

ومقتضى هذه المعاهدة استمرت الولايات المتحدة في دفع ضريبة سنوية مقابل عدم التعرض لسفنها وتجارتها، وظل العمل ساريا بهذه المعاهدة إلى غاية سنة 1812 حيث وقع خلاف بين الجزائر والولايات المتحدة حول طريقة دفع الضريبة السنوية، حيث أرادت الولايات المتحدة الدفع نقدا إلا أن الداي طالب بالضريبة على شكل معدات حربية، وكذلك ظهر الاختلاف بين التقويم الهجري والميلادي، مما ساهم في توتر العلاقة بين البلدين فقرر الداي إعلان الحرب على الولايات المتحدة، ورد الرئيس الأمريكي والكونغرس بإعلان الحرب على الجزائر في 23 فيفري1815 ، فقام الكومندور ستيفن ديكاتور بغارة على الجزائر في جوان1815، وأستشهد الرايس حميدو رفقة30 بحارا .وانهزم الأسطول الجزائري نظرا لأنه كان يخوض حروبا ضد كل من إيطاليا وإسبانيا وهولندا وبروسيا والدانمارك وروسيا في نفس الوقت، ومن جهة أخرى فقد تم عقد الصلح بين الولايات المتحدة وبريطانيا[3].

وفي هذه الحرب تمكنت السفن الأمريكية من أسر سفينتين جزائريتين وأرادوا الدخول في مفاوضات، بحثوا فيها عن امتيازات خاصة، مثل إلغاء الضريبة السنوية، وإطلاق سراح الأمريكيين ودفع تعويض، وفي الأخير وافق الجانب الجزائري على هذه المعاهدة الجديدة مع بعض التعديلات، لتكون المعاهدة الثانية بين البلدين، وقعها كل من الداي عمر والرئيس الأمريكي جيمس ميديسون في 1815/07/03. وصادق عليها الرئيس الأمريكي في

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق. ص227.

[2] إسماعيل العربي، المرجع السابق. ص 82.

[3] راي إيروين، **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة " 1776 –1816"**، ترجمة: إسماعيل العربي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1978 . ص245 .

1815/12/26[1] وعدلت هذه المعاهدة بإلغاء بند الدولة الأكثر حظوة، لتمثل بذلك المعاهدة الثالثة بين البلدين، وانتهت المفاوضات في 22-23 ديسمبر1816. ووقعت في 01 فيفري 1822 بسبب إهمال أو سهو في مجلس الشيوخ[2]

كانت هذه أهم المحطات في تاريخ العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة خلال الفترة ما بين-1830 1776، وقد علق دليل الوثائق الأمريكية الرسمية الذي صدر في1978، على هذه المعاهدات الثلاث بأنها أصبحت غير ذات موضوع أي ملغاة، وذلك بسبب دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر[3]

وخلاصة القول حول هذه النقطة إجمالا أن العلاقات الجزائرية الأمريكية تعود إلى بداية ظهور الولايات المتحدة بعد إعلان استقلالها عن بريطانيا، وكانت تتراوح بين السلم والحرب، وغلب عليها الطابع الودي أحيانا، رغم وجود مضايقات من دول أخرى ليس في صالحها هذا التقارب، وعلى رأسها بريطانيا .وقد توجت هذه المرحلة بعقد ثلاث معاهدات بين البلدين، التزمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بدفع ضريبة سنوية وهدايا للجزائر مقابل عدم تعرض البحارة .الجزائريين لسفنها التجارية .وتم توقيف العمل بها بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر في1830، فكيف ستصبح العلاقة بين البلدين خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1962) وما هو أهم ما ميزها؟

2)العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر1830–1962

بعد التعرض لبداية العلاقات الجزائرية الأمريكية وطبيعتها، سنحاول التطرق لهذه العلاقة بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر في 05 جويلية 1830 بعد حادثة المروحة الشهيرة، وسيكون التركيز على أهم المحطات، وبالتالي ستتم معالجة هذه النقطة من خلال التساؤلات التالية:

ما هو الموقف الأمريكي من الاستعمار الفرنسي للجزائر؟ واندلاع الثورة الجزائرية المباركة ؟ وحق الشعب في تقرير المصير؟ وموقفها من الحكومة الجزائرية المؤقتة ؟وأخيرا من المفاوضات والاستقلال في 05 جويلية1962 ؟

في البداية نحاول تسليط الضوء على الموقف الأمريكي من استعمار الجزائر، قبل هذا التاريخ نجد أن الرئيس الأمريكي جورج واشنطن نصح ملك فرنسا بغزو الجزائر، التي ستكون أرضاً خصبةً للاستيطان، مع التركيز على

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق. ص 237 .
[2] راي إيروين، المرجع السابق. ص258 .
[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق. ص247.

البعد الصليبي في هذه العملية، وفي هذا السياق واصل وزير خارجيته آنذاك توماس جيفرسون حيث عمل على محاصرة الجزائر بأسطول دولي لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى استسلامها [1].

من هنا يمكن أن نستشف بأن الولايات المتحدة كانت تؤيد ضمنيا الاحتلال الفرنسي للجزائر بدافع المصلحة، وطيلة فترة الاستعمار اعتبرت الولايات المتحدة الجزائر خاضعة للسلطة الفرنسية المطلقة، فهي لم تعد كيانا مستقلا له شخصيته المعنوية، ودليل ذلك إلغاؤها للمعاهدات التي تربط البلدين، بل اعتبرت الولايات المتحدة التواجد الفرنسي في الجزائر ضمانا للمصالح الغربية، وظلت الأمور على هذا المنوال إلى أن قامت الثورة المباركة، وبدأ العمل على الصعيدين العسكري والدبلوماسي لإسماع صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية[2].

وعلى الصعيد الدولي تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بجو من التوتر بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، بسبب التنافس على مناطق النفوذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتبرت السلطات الفرنسية الثورة الجزائرية مجرد حركة تمردية، لا يمثل الذين قاموا بها الشعب الجزائري، وأضافت أن هذا يدخل ضمن شؤونها الداخلية ويحق لها تسويته بالطريقة التي تراها مناسبة[3] .

ففي المرحلة الأولى من الثورة التزمت الولايات المتحدة بالدعم التام للفرنسيين، وهنا يمكن أن نسجل الرأي الذي مثل استثناءً في الأوساط السياسية الأمريكية، وهو رأي السيناتور جون كيندي في عام1957، حينما كان عضوًا في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، وجاء في حديثه إن جميع المواقف التي اتخذها ممثلونا في واشنطن وباريس و الأمم المتحدة كانت مؤلمة، وتركنا الفرنسيين أحرارًا يستعملون العتاد الأمريكي ضد الثوار الجزائريين[4]."إلا أن هذه التصريحات بقيت حبرا على ورق، فهي لم تكن إلا مناورة انتخابية، ولا أدل على ذلك معارضة بلاده طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ورفضها إدانة الاستعمار الفرنسي في فترة رئاسته[5].

ففي الدورة العاشرة للأمم المتحدة 1955 تم رفض إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال المنظمة، بسبب إصرار فرنسا على أنها قضية داخلية، وبدعم أمريكي لم يتم إدراجها في الدورة الموالية على اعتبار أن الوقت

---

[1] راي إروين، المرجع السابق. ص220 .

[2] رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**. لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1983، ص 272.

[3] ليلى تيتة، المرجع السابق. ص23 .

[4] Nasreddine MEGHARBI," The question of Algeria :American attitude and policies1954-1962", (master of philosophy , faculty of arts, university of Manchester), 1985,p100

[5] إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954– 1962)**. الجزائر: دار هومه، 2003، ص176 .

غير مناسب، إلا أن الولايات المتحدة نصحت فرنسا بعدولها عن معارضة طرح القضية الجزائرية[1]. وفي الدورة الثانية عشر تقدمت مجموعة من الدول الآفرو آسيوية بمشروع قرار للتصويت لصالح القضية الجزائرية واجهته فرنسا بالتماطل، أما في الدورة الثالثة عشر 1958ازداد عدد الأصوات المنادية باستقلال الجزائر أمام تقهقر الموقف الفرنسي، 35 صوت لصالح القضية و 18 ضدها وامتناع 28 بلد عن التصويت[2]، أما في الدورة الرابعة عشر 1959حدث تصدع في الموقف الأطلسي وأصبح حلفاء فرنسا يضغطون عليها بعد كشف الممارسات الوحشية في حق الشعب الجزائري، أما في الدورة الخامسة عشر 1960 فقد سجل غياب الوفد الفرنسي، وكان بمثابة انتصار حقيقي للقضية الجزائرية، وتحصل مشروع قرار إجراء استفتاء حور تقرير المصير في الجزائر، على 68 صوت ضد 27 وامتناع 08 عن التصويت.[3]

وفي الدورة السادسة عشر 1961 وبعد فشل كل المحاولات العسكرية والدبلوماسية أصدرت الدورة لائحة تضمنت الدعوة لاستئناف المفاوضات، وحق تقرير المصير للشعب الجزائري وحصوله على استقلاله الكامل، وكانت الولايات المتحدة متحمسة للمفاوضات بين الطرفين، وعند إعلان الرئيس الفرنسي ديغول إجراء استفتاء شعبي في تصريح له في 16 سبتمبر1959 ، اعتبرته الولايات المتحدة خطوة عظيمة .وتجدر الإشارة إلى أنه بتوصل الطرفين الجزائري والفرنسي لوقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 بادر الرئيس الأمريكي جون كيندي ببعث رسالة تهنئة للشعب الجزائري وكذلك فعل عند إعلان الاستقلال.[4]

أما على الصعيد المالي والعسكري، فإن الدعم الأمريكي كان قويا وواضحا للحليف الفرنسي و للتدليل على ذلك ندرج تصريح فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 1960 حيث قال" لولا إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا لانتهت حرب الجزائر منذ1957".[5].

وخلاصة القول أن الموقف الأمريكي كان منحازًا لصالح الحليف الفرنسي، باستثناء بعض التصريحات التي أثبت الواقع عدم صحتها، لأن الطرف الفرنسي كان في كل مرة يستفيد من الدعم الأمريكي، بالقروض والأسلحة بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي الكامل لفرنسا في المحافل الدولية من خلال الضغط على الحلفاء، ورغم ذلك وقعت بعض الخلافات بين الحليفين الفرنسي والأمريكي، ساهمت في توتر العلاقات من حين لآخر بينهما

---

[1] محمد السعيد هارون،" صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية". مجلة المجاهد، العدد1143، 02 جويلية1982، ص78 .

[2] نفس المرجع. ص83 .

[3] ليلى تينة، المرجع السابق. ص53 .

[4] نفس المرجع. ص 54.

[5] إسماعيل دبش، المرجع السابق. ص 189.

وهذا يرجع بالطبع إلى الاختلاف في المصالح والتصورات الاستراتيجية، إلا أن هذا لا يقلل من شأن الدعم الأمريكي الذي حظيت به فرنسا، والذي يعود برأينا للأسباب التالية:

1- تخوف الولايات المتحدة من النفوذ السوفياتي في حال خسارتها للطرف الفرنسي الذي يتمتع بالموقع الاستراتيجي.

2- اعتبار فرنسا حليف قوي وقديم ينتمي إلى الغرب الرأسمالي ناهيك عن كونها عضوا فعالا في الحلف الأطلسي.

3- ظلت الولايات المتحدة تعتقد أن بقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية هو الوضع الأمثل، وذلك للتخوف من الأفكار التي تحملهاثورتها والتي من شأنها أن تمتد لبقية دول المنطقة.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال1962–1992

استكمالا لما سبق، نواصل الحديث عن أهم المحطات التاريخية بين البلدين خلال الفترة المحددة في هذا المطلب، فعند التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين الجزائري والفرنسي في 18مارس1962 ، وبعد رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس الأمريكي إلى الشعب الجزائري، إلا أن بلاده لم تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية رغم اعتراف فرنسا نفسها بها. وذلك تفاديا لإحراج فرنسا، وكرد فعل على ذلك صرحت جبهة التحرير الوطني بأن الولايات المتحدة كانت ضد الثورة وهذا ما تضمنه ميثاق طرابلس في 20 جوان 1962 وعند إعلان الاستقلال بادر الرئيس الأمريكي بإرسال رسالة تهنئة ثانية للشعب الجزائري.

1–خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة:

لقد شغل التوجه الجزائري بعد الاستقلال بال الكثير من الساسة الأمريكيين، من بينهم السيناتور الجمهوري باري قولد ووتر، الذي تساءل قبل الاستقلال بفترة وجيزة قائلا" ماذا سيصبح الجزائريون على مدى السنين الخمس أو العشر القادمة؟ هل سيكونوا أصدقاء لنا أم في الاتجاه الشيوعي؟[1]."من هذا السؤال سنبدأ مع هذه النقطة، فكيف كانت العلاقة بين البلدين في هذه الفترة ؟ وما هي طبيعتها ؟وما هي أهم العوامل التي ساهمت في رسم معالمها؟

لقد تم اعتراف الولايات المتحدة بالحكومة الجزائرية في 29 سبتمبر1962، وكان ويليام بورتر أول سفير لها في الجزائر في ديسمبر1962، إلا أنه وبالمقابل لم يصل السفير الجزائري إلى الولايات المتحدة إلا في 05 سبتمبر1963، وهو ما اعتبره الأمريكيون راديكالية ومعاداة للغرب.

[1] ليلى تيتة، المرجع السابق. ص99.

وأثناء تواجد الرئيس الجزائري أحمد بن بلة في الأمم المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية العامة وجه له نظيره الأمريكي دعوة للحضور للعاصمة واشنطن واجتمع معه سنة1963[1] .

كانت هذه أهم التطورات بين البلدين على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الاقتصادي:

كانت المساعدات الأمريكية للجزائر معتبرة في السنوات الأولى للاستقلال، حيث قدرت خلال 1962 بحوالي 38 مليون دولار، وبلغت في 1963 حوالي 39 مليون دولار، وبلغت سنة 1964 ما قدره 43 مليون دولار .وقد اتهمت الجزائر الولايات المتحدة بدعم النظام المغربي خلال حربه مع الجزائر في1963 ، بالإضافة إلى امتناعها عن بيع الأسلحة للجزائر.

وباختصار فخلال فترة حكم الرئيس بن بلة عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تفاوتا في المجالات فكانت منتعشة على الصعيد الاقتصادي إلا أنها تحمل بوادر خلاف عميق على الصعيد السياسي .

2-خلال حكم الرئيس هواري بومدين:

بحدوث الانقلاب الذي قام به وزير الدفاع هواري بومدين على الرئيس بن بلة بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين يمكن تلخيصها فيما يلي:

بعد 17 يوما من الانقلاب اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجديدة، وكرد فعل بعث الرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس جونسون، معربا له عن رغبته في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة في كل الميادين[2]، وفي هذه الفترة كانت الجزائر حاضرة بقوة على الصعيد الدبلوماسي إلى جانب قضايا العالم الثالث والتحرر وتصفية الاستعمار، وإقامة نظام اقتصادي عالمي يساوي بين فرص دول الجنوب والشمال .وفي نهاية 1966 وبداية 1967عرفت العلاقة بين البلدين توترا ملموسا بسبب التصريحات الجزائرية الرسمية المعارضة للأمبريالية الأمريكية في الفيتنام والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي هذه الفترة سجل تراجع للمساعدات الأمريكية الاقتصادية للجزائر، حيث بلغت 11 مليون دولار فقط[3]، وفي6 جوان 1967 قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لإسرائيل في حرب1967 ، ومعارضتها للقضية العربية، وتعتبر هذه المحطة قمة التوتر في العلاقة بين البلدين[4].

---

[1] Hocine BOUKARA, "Idiology and Pragmatism in Algerian foreign policy, B.A "(university of Algiers diploma and M.A, university of Lancaster), june1986.p191.

[2] محمد السعيد هارون، المرجع السابق. ص84.

[3] Nasreddine MEGHARBI, op.cit, p194.

[4] اسماعيل دبش، المرجع السابق. ص193

وفي نفس السنة عزمت الدول العربية على حظر بيع النفط والغاز للولايات المتحدة وبريطانيا والذي دام 11أسبوعا وانتهى في 12 سبتمبر 1967.[1]واستمر التوتر في العلاقة بين البلدين لفترة غير وجيزة، وحدثت بداية التقارب الجزائري الأمريكي في مارس1971، وقبل ذلك في أوت1970طلب الرئيس نيكسون من الحكومة الجزائرية التدخل لدى سفارة حركة تحرير جنوب الفيتنام، فيما يخص المساجين الأمريكيين.

وفي11 /4/ 1974 استقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري في البيت الأبيض عندما جاء هذا الأخير إلى الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية، وهذه الحادثة تعتبر في حد ذاتها سابقة، حيث يقوم الرئيس الأمريكي باستقبال رئيس دولة لا تربطه معها علاقات في تلك الفترة.[2]

ومع زيادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر أدرك وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر أنه سيكون لها دور مهم في حل قضية الشرق الأوسط، فقام بالاجتماع مرتين مع الرئيس هواري بومدين خلال 1974/1973لمناقشة تطورات قضية الشرق الأوسط، كما وجه الرئيس الجزائري رسالة ننئة إلى الرئيس فورد أمل فيها إلى تطوير العلاقات بين البلدين، وكنتيجة لهذه الاتصالات الدبلوماسية المتكررة تم إعادة العلاقات بين الطرفين من جديد في 12نوفمبر1974[3]

وببروز مشكل الصحراء الغربية واختلاف وجهات النظر بين الجزائر والمغرب حوله، حاولت الولايات المتحدة التزام الحياد على الأقل في هذه الفترة، وذلك حفاظا على مصالحها مع الطرفين، وفي هذه الفترة عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تحسنا ملموسا .وفي إطار الحوار شمال جنوب وخلال مؤتمر باريس 1974 حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، برز الخلاف بين الجزائر التي تمثل دول العالم الثالث والولايات المتحدة التي تمثل الدول المصنعة حول ماهية هذا النظام.

أما على الصعيد الاقتصادي كان لتوقيع صفقة البازو والتي تمت في 10 أكتوبر1969، والتي تقضي بتموين الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة بحجم 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع لمدة 25 سنة، والتي تعتبر ضخمة جدا من ناحية حجمها، إلا أنها تعثرت بسبب تأخر الولايات المتحدة في إنشاء مصنع تمييع الغاز الطبيعي بأرزيو، ما تسبب في تأخير البدء بالإنتاج إلى سنة1978[4] وخلال الفترة الممتدة من عقد الاتفاقية

[1] Hocine Bokara. op.cit. p198.

[2] Nasreddine MEGHARBI, op.cit, p195.

[3] Hocine Bokara. op.cit. p198 .

[4] Nicole GRIMAUD, **la politique étrangére algérienne 1962–1978**, paris: edition karthala, p146.

إلى بداية الإنتاج 1969 و 1978 حدثت تقلبات كبيرة في السوق الدولية للطاقة، مما دعا إلى إعادة تقويم أسعار المواد الطاقوية ومنها الغاز، وهي نقطة خلاف بين سوناطراك والبازو أضف إلى ذلك، بروز المكسيك كدولة مصدرة للغاز فيما بعد، وكان ذلك يعني توفر الغاز للولايات المتحدة من مناطق أقرب وتكاليف اقل، أدت هذه العوامل في نهاية المطاف إلى إلغاء هذه الاتفاقية في1983[1]

وفي سنة 1976 أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي للجزائر بدل فرنسا باستحواذها على 24.4 بالمائة من التجارة الخارجية الجزائرية[2] .

وما يمكن أن يستخلص عن العلاقة بين البلدين في هذه الفترة هو تميزها بالاضطراب تارة والتحسن تارة أخرى، في ظل اختلاف المصالح والتوجه الإيديولوجي، فيمكن أن نجد في كل مرة تقارب على الصعيد الاقتصادي إلا وتأثر بالاختلاف الإيديولوجي المتعلق بالقناعات الأساسية لكل طرف، وهو ما يمكن التعبير عنه بالمفارقة الأيديولوجية البراغماتية.

3–خلال حكم الرئيس الشاذلي بن جديد:

بوفاة الرئيس بومدين في أواخر سنة 1978 ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد عاد الأمل لواشنطن لإعادة التقارب بينها وبين الجزائر، واعتقد الأمريكيون أن السياسة الراديكالية للجزائر اتجاه الولايات المتحدة ستتغير .وفي السنوات الأولى من حكم الشاذلي جاءت أزمة الرهائن الأمريكيين الذين احتجزهم الطلبة في إيران، إثر اقتحامهم السفارة الأمريكية في طهران سنة1979 ، والذي لعبت فيه الجزائر دور الوسيط الناجح في تحرير الرهائن، وبرهن ذلك على وزن الدبلوماسية الجزائريةوقدرتها على التعامل مع الأزمات .

لكن إدارة الرئيس ريغن لم تثمن هذا الإنجاز، ولم توجه دعوة للرئيس الجزائري، بل أكثر من ذلك تبنت الاتجاه نحو المغرب الحليف الذي تربطهما مصالح حيوية[3] .ودعمت موقفه من قضية الصحراء الغربية، بإقرار حقه في مراقبتها وإدارتها، وهذا ما ردت الجزائر باعتباره خطوة أولى لبسط السيادة المغربية على المنطقة ككل، بمباركة الولايات المتحدة[4].

وعلى صعيد التعاون العسكري فإننا لا نجد له أي أثر قبل سنة1980 ، فالجزائر كانت الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تستفد من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة، على عكس تونس ليبيا والمغرب.

---

[1] Ibid, p150.

[2] عبد السلام بلعيد، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص17.

[3] Nicole GRIMAUD, op.cit, p151.

[4] Hocine Boukara. op.cit. p 200.

وقد قام أول أسطول أمريكي بزيارة للجزائر بميناء وهران بتاريخ سبتمبر 1980 وقبل ذلك، وفي نفس السنة، اشترت الجزائر طائرات شحن أمريكية، كما شارك الأمريكيون في إنقاذ ضحايا زلزال الأصنام .وقد رأى البعض في تحركات الجزائر في هذا الاتجاه رغبة منها في تنويع مصادر تسلحها وتدعيم استقلالها الاقتصادي عن كل من فرنسا والاتحاد السوفياتي.[1]

والمحطة التالية في جولتنا عبر تاريخ العلاقات بين البلدين، هي زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لواشنطن في1985/04/17 في سابقة تعتبر أول زيارة رسمية من نوعها، وقد تكون بداية التحول في مسار علاقات البلدين.

اتسم الرئيس الشاذلي بن جديد بالاعتدال، ما من شأنه أن يؤدي إلى سياسة خارجية أكثر توازنا، وقد جاءت هذه الزيارة في سياق مجموعة أحداث، أهمها الاتجاه نحو تنويع مصادر السلاح، واتفاق الوحدة بين المغرب وليبيا، الذي اعتبرته الجزائر موجه ضدها بالأساس.[2]

وعن القضايا التي تناولها الطرفان في المباحثات هي:

-العلاقات الثنائية خاصة التسلح والجوانب الاقتصادية والتكنولوجية.

-المغرب العربي ومشكلة الصحراء الغربية.

-الصراع العربي الإسرائيلي.

-الحرب العراقية الإيرانية.

-الأوضاع في لبنان.

-قضايا العالم الثالث.

وتم التركيز على المحورين الأولين[3] .وهو ما يعكس الآفاق الكبيرة للدبلوماسية الجزائرية، وتطلعاتها للعب دور أساسي على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي.

وعن الأحداث التي مست البلاد في 05 أكتوبر من سنة1988، والمتمثلة في انفجار الشارع الجزائري، مطالبا بالتغيير، وما تبع ذلك من إلغاء نتائج الدور الثاني من المسار الانتخابي في 1992ودخول الجزائر في الأزمة فما هو الموقف الأمريكي من تعثر المسار الانتخابي في الجزائر، والأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها الجزائر خلال عقد التسعينيات، ورد الفعل الجزائري على هذه المواقف .وهو ما سنتناوله في الفصل القادم.

---

[1] Hocine Boukara. op.cit, p202.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة. الجزء الثالث، الجزائر: دار البعث، 1991، ص86.

[3] عمر عز الرجال، "أبعاد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة". مجلة السياسة الدولية، العدد81 ، السنة 1985، ص13 .

وفي نهاية هذا المبحث المتعلق بالإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية والتي تعود لظهور الولايات المتحدة كدولة مستقلة في1776، ما يعزز العمق التاريخي للعلاقات بين البلدين .إلا أنه يبدو جليا التذبذب وعدم الاستقرار الذي طغى على هذه العلاقة التي مرت بأزمات وصلت لحد قطعها في منتصف السبعينيات . ويمكن القول بأنه تاريخيا لا يمكن الحديث عن الجزائر والولايات المتحدة كحليفين استراتيجيين ولكن بلدين جمعهما الاقتصاد وفرقتهما الإيديولوجيا[1].

المطلب الثالث: التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على السياسة الخارجية للبلدين

الفرع الأول: التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

المتتبع لمسار تطور المجتمع الدولي منذ العصور القديمة إلى اواخر القرن العشرين يلاحظ أنه يتميز بصفتين بارزتين هما التغير والنمو، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والفكرية وتعتبر سنوات 1648- 1815- 1919- 1945- 1989 من أهم المحطات التاريخية التي أسفرت كل منها ظهور أنظمة دولية يقوم فيها في كل مرة نظام جديد على أنقاض **نظام قديم.**

لقد ادت نهاية الحرب الباردة إلى بروز معالم نظام جديد نتيجة لجملة من التحولات الاستراتيجية **الجديدة،** التي تميزت بالتداخل وتعدد الجوانب والشمولية. يمكن ملاحظتها على ثلاث مستويات:

1- التغير في نمط ترتيب عناصر القوة
2- التغير في هيكل النظام الدولي
3- التغير في منظومة قيم النظام الدولي

أولا: التغير في نمط ترتيب عناصر القوة

تمثل التغير الذي طرأ على ترتيب عناصر القوة في فترة ما بعد الحرب الباردة في تراجع مركز دور القوة العسكرية والإيديولوجية وتعاظم دور القوة الاقتصادية والثورة العلمية والتقنية.

1- تقدم مكانة القوة الاقتصادية على حساب تراجع القوة العسكرية: قبل نهاية الحرب الباردة من أهمية القدرات العسكرية مقارنة مع زيادة الأهمية النسبية للقوة الاقتصادية بعد أن **أصبحت إحدى** الضروريات الأساسية في معادلات القوة[2].

[1] عمار فليل، المرجع السابق. ص89.

[2] Wiliam quandt, "flirt contrarie entre washington et alger", **le monde diplomatique**, juillet 2002, p13.

وعملت الظروف والبيئة الدولية الجديدة على صعود الأمن ببعده الاقتصادي على قمة أولويات دعم الأمن القومي بمفهومه الشامل الذي يشمل كافة نشاطات قوى الدولة السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والعسكرية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي ضد كافة التهديدات.

والدارس لمختلف التفاعلات الدولية لهذه الفترة يلمس بشكل واضح الدور الذي تحتله الدبلوماسية الاقتصادية كأداة تأثير ونفوذ وتدخل في سياسات الدول الداخلية[1].

ويعود تراجع القوة العسكرية لجملة من الأسباب، تتلخص فيما يلي:

1- تزايد امال حفظ السلام والامن والحرية بعد انهيار النظام الشيوعي في اوربا الشرقية وهدم حائط برلين ومنه أصبح السلام في أوربا الغربية أكثر شمولية، ثم الحرب الشمالية في الخليج وانتصار الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في حرب الخليج واخيرا انهيار الاتحاد السوفيتي.

2- تراجع ظاهرة سباق التسلح

3- انتهاء عدد كبير من النزعات الدولية في أنحاء مختلفة من العالم.

4- إدراك الدول للتكاليف الباهظة التي تنجم عن استخدام القوة العسكرية، إذ أن السبب الرئيسي لانهيار احد العملاقين كان الاعباء العسكرية التي اثقلت كاهله.

لكن بالرغم من تراجع القوة العسكرية في ترتيب عناصر القوة، فإنه من غير الممكن القول بعدم ضرورتها أمام القوة الاقتصادية، فالقوة الاقتصادية ليست بديلا للقوة العسكرية، وما حصل في الواقع ما هو إلا إعادة التوازن بين دور القويتين في السياسة العالمية[2].

ظهور تعاظم القوة الاقتصادية في نظام ما بعد الحرب الباردة في بروز ظاهرتين متداخلتين ومتكاملتين، أثرتا على طبيعة وأنماط التفاعلات الدولية في هذه الفترة تتمثلان في:

أ- الاتجاه نحو بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية

يسير الاتجاه العم للتفاعلات الدولية إلى مسار العالمية ويبرز التوجه العالمي نحو التكتل والتكامل الاقتصادي الإقليمي جليا في هذه الفترة إذ يتوقع أن جميع الدول في مختلف أنحاء العالم ترتيبات اقتصادية إقليمية، وتشكل هذه الأخيرة المظهر الأساسي للتجمعات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

---

[1] عمر عز الرجال، الرجع السابق. ص14.

[2] هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**. بيروت: دار العربية للعلوم، ط1، 2008، ص 109.

يتجه النظام الدولي إلى مزيد من المؤسسة وتوزيع_ الهياكل التي تضم تكتلات اقتصادية وتجارية على أساس من الجغرافيا والاقتصادية، وفي حين تتجه نظم إقليمية للتداخل كظهور التجمعات في أوربا وشرق أسيا وأمريكا الشمالية، هناك مناطق ونظم إقليمية أخرى فقدت أهميتها الاستراتيجية وضرورة إدماجها في الاقتصاد العالمي نظرا لاسباب مختلفة اهمها غياب دوافع المنافسة مع زوال الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة[1].

وتظهر أهمية هذه التكتلات في ظل النظام الجديد السعي لتحقيق الاستقرار والتجانس **على المستويين** الإقليمي والدولي إذ تؤدي إلى إرساء قواعد محددة لتنظيم العلاقات فيما بينها، وهو ما يجعل الوصول إلى اتفاقيات دولية في مختلف الجوانب أمرا سهلا لمحدودية أطرافه التي تقلص عددها، فعوض التفاوض مثلا مع كل دولة على حدة في منطقة جغرافية ما سيكون سهلا التفاوض معها ككتلة كما تهدف هذه التحالفات إلى السيطرة على **سوق أو قطاع على المستوى العالمي ورغم الصراع فيما بينها لتعارض مصالحها على المستوى الصناعي أو التجاري** أو المالي للسيطرة على الاسواق الخارجية إلا انه من غير المتوقع قيام صراعات مادية بالمفهوم التقليدي كونها تتمتع بعناصر ترابطية قوية تستمدها من منظومة قيم موحدة في القيم الرأسمالية، لأن مصطلح الصراع استبدل بمصطلح التنافس وقيام شبكة من علاقات التبادل التجاري والمالي و الاستشاري التي تربط بينها في ظل نمو ظاهرة الاعتماد **المتبادل وتكثيفها.**

ب– تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل

يتميز النظام الدولي الجديد اقتصاديا بتعدد الأقطاب والتكتلات الاقتصادية، تمثلت في ثلاثة أقطاب فاعلة في الاقتصاد العالمي، ويعمل كل قطب منها على استقطاب **مجموعة من الدول تشكل المدى الإقليمي والاقتصادي للتفوق والمنافسة على القطبين الآخرين.**

التنافس بين هذه الأقطاب ليس بالجديد ولكن الجديد هو الاتجاه نحو إضفاء طابع تكاملي شامل على العلاقات بين أعضاء التكتل و تحقيق مرحلة التكامل فيما بينها ومن ثم دفع عملية الاعتماد **المتبادل بينها**[2]. **خاصة مع التحول الذي عرفته التجارة الدولية للبحث عن طرق جديدة تسمح بضمان تطور مقبول للمبادلات التجارية.**

كما تبرز أهمية الاعتماد المتبادل في مواجهة المشاكل التي يتطلب حلها تجنيدا عالميا للطاقات وخلق نوع من المؤسسات للتعامل مع هذه القضايا، خاصة وأن البيئة الدولية الجديدة قد فرضت تشابكا نادرا في المشكلات

---

[1] **عبد الإله بلقزيز**، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي". **مجلة السياسات الدولية، القاهرة:** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 253، **جانفي** 2000، ص 47.

[2] محمد دياب، **النظام الدولي الجديد سمات المرحلة الراهنة مجلة العربي. الكويت: وزارة الإعلام، العدد** 433، ديسمبر 1994، ص28.

الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم، حيث اكتسبت هذه المشاكل العالمية المتعددة المظاهر اعترافا دوليا ضمنيا بأن حلها والقضاء عليها لن يكون ممكنا في إطار الدولة الإقليمي حتى ولو كانت عظمى، بل يقتضي مشاركة وتفاعلا دوليين يعتمدان على قاعدة واحدة للمعلومات وقدرا كبيرا من الاجتماع.

ثانيا: التغير في هيكل النظام الدولي

يقصد بهيكل النظام الدولي: " توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض"[1].

فهيكل النظام كمفهوم تأسيس على الأوضاع المتعلم بأعضاء ذلك النظام ونمط توزيع القوة بين أعضائه الذي سيؤثر في تشكيل نمط وآليات صناعة القرار واتخاذه.

1- السمات الرئيسية للنظام الدولي: يمكن تلخيصها في ستة سمات رئيسية هي:

- طبيعة المرحلة الانتقائية تختلف في ملامحها وافكارها والياتها عن النظام الثنائي القطبية مما يجعل شكلها النهائي غير محدد.
- شهدت الفترة القصيرة لما بعد الحرب الباردة حالة عارمة من الفوضى على كافة المستويات تطورات في اتجاه صعود الاتجاهات القومية المتطرفة بمختلف أشكالها.
- التعقيد وعدم القدرة على التنبؤ بالشكل النهائي للنظام الدولي، وهو ما يظهر في الفرضيات وتطورات في اتجاه صعود الاتجاهات القومية المتطرفة بمختلف أشكالها.
- التعقيد وعدم القدرة على التنبؤ بالشكل النهائي للنظام الدولي، وهو يظهر في الفرضيات و النماذج المقترحة للنظام
- ظهور مصادر جديدة للتهديد كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل و الأمراض الفتاكة.
- سيطرة القوى الاقتصادية والمالية العالمية على هذا النظام وبروز التكتلات الاقتصادية.
- حدوث فجوة بين دول الشمال ودول الجنوب.

ومن دوافع التغير في هيكل النظام الدولي يمكن حصرها في ما يلي:

- **انهيار الاتحاد السوفيتي:**

إن النهاية الفعلية للاتحاد السوفيتي قد بدأت تدريجيا بوصول ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم في 06 مارس 1985 إذ اخذ جملة من التغيرات والإصلاحات الجذرية التي كان يرى انها تتطابق و الخيار الاشتراكي.

[1] ودودة بدران، **مفهوم النظام الجديد في الأدبيات للولايات المتحدة الأمريكية**. الكويت: مجلد عالم الفكر، 23 جوان 1995، ص26.

وانتصبت اهتماماته حول تقليص الاهتمام لقضايا السياسية الخارجية والاهتمام بالقضايا الداخلية. كما عمد إلى تقديم مجموعة من التنازلات للغرب لربح الوقت وإعادة ترتيب البيت السوفيتي[1].

وتجلت مظاهر التفكك في **الاتحاد** السوفيتي في: انتعاش المعارضة على مستوى السلطة، وانفصال معظم **الجمهوريات السوفيتية عن الاتحاد** السوفيتي سنة 1991[2]

ومن هنا اختفى التحدي السوفيتي للولايات المتحدة الأمريكية كزعيمة للمعسكر الرأسمالي الغربي **وتحول** سياسته ومن بعده روسيا الاتحادية من المواجهة إلى تأييد السياسة الأمريكية في مناطق عديدة من العالم. هذا الاختفاء أدى على ظهور نظام مبني على محور واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية في إطار النظام الدولي **الجديد.**

– الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأساسي في النظام الدولي الجديد

اظهر انهيار نظام الثنائية القطبية الذي سيطر على العالم قرابة نصف قرن من الزمن، الطرف الامريكي قطبا اساسيا مسيطرا استراتيجيا وعسكريا، إذ عززت الولايات المتحدة الامريكية مكانتها وسيطرتها المطلقة.

نلمس هذا من خلال تصريح الرئيس جورج بوش الأب في **02 فيفري 1991: أمام النادي الاقتصادي لنيويورك قائلا:**

"نحن الأمة التي تستطيع تشكيل المستقبل وإقامة النظام الدولي الجديد والتاريخ يتحرك بدقة نحو مستقبل **جديد بفضل الأفكار الأمريكية ومنطقة الخليج مهمة جدا للاقتصاد العالمي وشننا الحرب** على العراق يدخل في إطار ضمان الاستقرار والسلم في المنطقة والعالم[3]".

وقد كان ذلك الهدف الأسمى للأمريكيين مع تعاقب الإدارات والرؤساء، وفي هذا السياق قال مستشارا للأمن القومي الأمريكي السابق ز. بريجنسكي: " إن أقول نجم **الاتحاد** السوفييتي معناه تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمركز الدولة العظمى ذات المسؤولية العالمية، إن أوروبا ستكون في أحس الأحوال قوة اقتصادية ولو أن توسعها نحو الشرق يؤخر اندماجها وتوحيدها بعض الشيء ولن يتحول البيان على قوة اقتصادية ولو أن توسعها

---

[1] امينة مزيان ايجر، التحول البراغماتي في السياسة الخارجية دراسة في العوامل و المتغيرات. (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة و الاعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009)، ص60.

[2] امال مسوس، "البروسترويكا وانعكاساتها على السياسة العالمية". **مجلة الجيش**، الجزائر: المركز التقني **والإعلام و التوجيه**، العدد 385، ماي 1993، ص19.

[3] غضبان مبروك، **محاضرات ألقيت لطلبة العلوم السياسية**. السنة الثانية، الجزائر: (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعو باتنة، 1999-2000)، ص 301.

نحو الشرق يؤخر اندماجها وتوحيدها بعض الشيء ولن يتحول اليابان إلى قوة عسكرية سياسية إلا بعد مضي بعض الوقت وهكذا تبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية الوحيد" [1]

- **بروز قوى دولية فرعية**

رغم أن مؤشرات البيئة الدولية الجديدة تشير على فرصة الهيمنة الأمريكية وتكرس الأحادية القطبية إلا أن هناك أطروحة بديلة وهي الاستقطاب التعددي ومفادها وجود ثلاثة أقطاب أو أكثر متقاربة ومتنافرة في آن واحد في الساحة الدولية، تتوفر على إمكانيات القوة التي تؤهلها إلى لعب أدوار أساسية في الساحة الدولية.

ويظهر دور هذه القوى في الجانب الاقتصادي لأن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية العسكري والسياسي امر واقعي لكن في المجال الاقتصادي تعرف تنافسا حادا وتراجعا في بعض الجوانب، كما ان اليابان والمجموعة الاوربية تساهمان في تمويل العجز الامريكي ومراجعة الهيكل التجاري للولايات المتحدة الامريكية في علاقاتها مع اليابان.[2]

وبالتالي فاليابان بثقلها الاقتصادي قد اندلعت إلى الساحة الدولية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والصين، إذ تدور حولها الاقتصاديات الأسيوية الصاعدة.

أما أوربا فهي تكافؤ تقريبا الولايات المتحدة الأمريكية سكانيا واقتصاديا، لكنها تفتقد إلى القدرة على استقطاب الجميع، ويجسد النظام الحالي هيمنة الأحادية الأمنية الأمريكية، سياسيا وعسكريا بالدرجة الأولى، لكن الاعتماد الدولي المتبادل المتعدد المستويات يجعل النظام في شكل هرم مكون من ثلاث طبقات[3]:

1- الطبقة العسكرية والسياسية في القمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

2- الطبقة الاقتصادية في الوسط بزعامة ثلاثة أقطاب وهي الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا واليابان

2- طبقة الاعتماد المتبادل الدولي في القاعدة وفيها تتم عملية توزيع القوى على مجموعة من الدول ولا تكون حكرا على دولة أو مجموعة دول فقط.

---

[1] محمد زكريا اسماعيل، **النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة. المستقبل العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر1995، ص 7.

[2] ودودة بدران، المرجع السابق. ص 27.

[3] مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي الجديد". **مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والنشر**، العدد 153، جويلية 2003، ص 68.

ثالثا: التغير في منظومة قيم النظام الدولي

لقد بات جليا أن التراجع الإيديولوجي الذي حدث في الأسس الفكرية للأنظمة بعد الحرب الباردة سيفتح المجال لليبرالية والاقتصاد الحر لتمييز النظام الدولي الجديد، كما ان هناك فريقا يعتبر ان المستقبل مازال للاشتراكية بالإشارة إلى الدول التي تعتنقها كالصين مثلا[1].

وهنا يشير الاستاذ روزكرانس إلى ان كل الذين تفاءلوا على درجة المغالاة لاكهيار الشيوعية لم يفكروا في إمكانية قيام إيديولوجية بديلة للشيوعية و منافسة للمسيحية و اللبرالية ويقول: " إن الانتعاش المستقبلي للصراع الإيديولوجي الجديد لا يمكن إهماله أبدا، فتحت الثنائية والردع استسلمت الوطنية العرقية و الطائفية للقوى المستبدة او الامر، ومع اكهيار ذلك فإن براعم إيديولوجية جديدة ستفتح من التوحيدية في الإمبراطورية السوفيتية السابقة إلى الأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط، ضف إلى هذا وذاك الكراهية اليابانية للغرب وخاصة أمريكا"[2]

وتتلخص مظاهر تغير منظومة القيم الدولية بعد الحرب الباردة في ما يلي:

1- **تراجع الشيوعية**: الذي يعد من أهم المفارقات التي حملها انتهاء الحرب الباردة، بسقوط العامل الإيديولوجي كمحدد للسياسة العالمية، الذي تمثل في **سقوط الفكر الماركسي**- اللينيني ومعه النموذج الذي يتباه نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي، وتبني روسيا المنظومة القيمية الغربية.

2– **هيمنة الديمقراطية**: كان لنهاية الحرب الباردة واكهيار الشيوعية دور كبير في تزايد التحول على الديمقراطية وكذا درجة المشاركة السياسية للشوب في تقرير مصيرها خاصة من قبل الدول التي انبثقت عن تفكك الاتحاد السوفيتي وكذا دول أوربا الشرقية. وهذا ما دفع ببعض المنظرين للنظام الدولي الجديد إلى اعتبار الانتصار النهائي للاقتصاد الحر والديمقراطية الليبرالية كهاية الإيديولوجية بل وكهاية للتاريخ نفسه[3].

يتجلى تكريس الديمقراطية في نسخ الديمقراطيات لشبكة من الاتفاقيات القانونية الملزمة والمنظمة للتفاعلات الاقتصادية المتبادلة التي تجعل عملية تصعيد الصراعات في حالة قيامها إلى استخدام القوة أمرا مستبعدا. والواقع يثبت أن الحضارة الشاملة اليوم هي الحضارة الرأسمالية، والتحول نحو الديمقراطية خاضع للاحتمالين، يتمثل الأول في تدعيمها أكثر لتهيمن فترة طويلة، بينما الثاني في اعتبارها مرحلة انتقالية خصوصا في الدول التي انتهجتها

[1] مصطفى علوي، المرجع السابق. ص30 .

[2] مبروك غضبان، المرجع السابق. ص323.

[3] هادي قيسي، المرجع السابق. ص 117.

كنموذج بديل نتيجة الفراغ الإيديولوجي الذي تركه ايار الشيوعية، وما تعرفه من صراع الأقليات وقوميات كانت تنتمي على إمبراطورية واحدة تفككت[1].

3- **تصاعد الإيديولوجيات المعادلة أو العدو البديل:** بنهاية الحرب الباردة، سقط أهمية العامل الإيديولوجي كمحدد للسياسة الدولية، مما فسح المجال للحديث عن الانتصار النهائي للديمقراطيات بالمعنى الذي يرفض قيام أية إيديولوجيات ذات توجه عالمي، ومن ثم النظر على فترة ما بعد الحرب الباردة كفترة صراع الحضارات كما يرى البروفيسور صامويل هنتغتون.

ويرى أن الحضارات الإسلامية، البوذية الهندوسية و الكونفوشيوسية تشكل محورا ضد الغرب، و أن المحور الإسلامي (الشرق الأوسط) – الكونفوشيوسي (الصين) هو الاكبر تهديدا في الصراع المقبل في العلاقات الدولية إذ تمثل الحضارة الإسلامية الصاعدة فيما يسمى بالأصولية الإسلامية كعدو بديل.

ويقول فوكوياما: " صحيح أن الإسلام يشكل أيديولوجية منسقة ومتعاكسة شأنه شأن الليبرالية و الشيوعية وأن له معاييره الأخلاقية الخاصة به ونظريته المتصلة بالعدالة السياسية والاجتماعية، كذلك فإن للإسلام جاذبيته يمكن أن تكون عالمية. وقد تمكن الإسلام من الانتصار على الديمقراطية الليبرالية في أنحاء كثيرة خطرا على الممارسات الليبرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها إلى السلطة الأساسية بصورة مباشرة" [2]

الفرع الثاني: انعكاسات التحولات الدولية الجديدة على السياسة الخارجية للبلدين.

أولا: محددات السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق في كتابه " الفرصة السانحة" " نعيش الآن في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية وعلينا أن نعيد تشكيل سياستها الخارجية لكي نتلاءم مع الوضع الجديد"[3]

عمدت الإدارة الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة على إعادة صياغة سياستها الخارجية تكيفا مع المعطيات والتحولات الجديدة التي أفرزها الوضع الجديد بعد أن تبوأت المركز القيادي العالمي الذي اكتسبته نتيجة انتصاراتها في صراع مرير طبع نظام الثنائية القطبية.

بعد الأحداث التي شهدها العالم مع اية الثمانينات وبداية التسعينات و التحولات الاستراتيجية التي طرأت على الساحة الدولية نتيجة انتهاء الحرب الباردة بعد ايار الاتحاد السوفيتي وكذا الانتصار الذي حققته

[1] ودودة بدران، المرجع السابق. ص 95.

[2] فرانسيس، فوكو ياما، **نهاية التاريخ وختم البشر**. ترجمة: حميس احمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993، ص08.

[3] ريتشارد نيكسون، "الفرصة السانحة". **جريدة النبأ**، العدد 161، جويلية 1994، ص12.

الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج، تصارعت وجهتا نظر تقليديتان للولايات المتحدة الأمريكية حول السياسة الخارجية الامريكية لهذه الفترة اولاهما الانعزالية التي نادي بها الرئيس جيمس مونرو 1823ن وثانيتها المثالية العالمية.

أدى الصراع بين التباين على قيام تيار ثالث يزاوج بين الموقفين، أطلق عليه اسم التيار المعتدل و هو لا ينظر على السياسة الخارجية الأمريكية من منظور واقعي بحت أو مثالي بحت، ولا يؤيد الانعزال الدائم ولا التداخل الدائم، إنه تيار يمكن اعتبار بين الانعزالية والواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية ويؤكد على ضرورة التحرك الخارجي حسب القضايا وحسب نوعية المصالح والأهداف القومية التي تقيم رشادة القرار الخارجي حسب تقسيمات واعتبارات الداخل مع ضمان الدور القيادي العالمي بأقل التكاليف[1].

أكد الرئيس بيل كلينتون على وجوب صياغة سياسة خارجية جديدة لعالم تغير بصورة أساسية و لابد من تكييف اهداف هذه السياسة الخارجية و مؤسساتها للتماشي مع هذه المتغيرات ويجب إن ترتكز على ثلاث ركائز:

1- رفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي هدفا أول في السياسة الخارجية.

2- المحافظة على القوة العسكرية وتكييفها لتصبح ملائمة للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة.

3- أن تقوم بتنظيم سياستها الخارجية حول محور دعم انتشار الديمقراطية وحرية الأسواق في الخارج.

وقد أكد الرئيس بيل كلينتون على هذه الأهداف في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 سبتمبر 1993م، وحرص على استمراريتها بعدما أعيد انتخابه لعهدة ثانية في 1996.

حسبما صرحت به السيدة مادلين أولبرايت كاتبة الدولة الخارجية للإدارة الثانية لكلينتون في 1996-2000 في مقال نشر في جريدة Sunday New York ليوم 26 جانفي 1997: " إن زعماء الولايات المتحدة الأمريكية يهدفون على دعم أمريكا قوية ودعم لقوى الديمقراطية حول العالم، بناء هيئات و تنظيمات مثل حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، والبنك العالمي لرفع التعاون الدولي والتطور الاقتصادي، هناك إلحاح بأننا بحاجة على دفع الرفاهية في الداخل وترقية نظام اقتصادي شامل ومفتوح والعمل مع حلفائها نخلف أوربا موحدة وديمقراطية ومستقرة، كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يرى أهمية بناء جماعة جنوب شرق أسيا الهادي، باقتصاديات مشتركة وأهداف أمنية، والمساعدة في حل النزاعات الخطيرة في الشرق الأوسط، وفي باقي

[1] جمال الأتاسي، "حول التطورات في النظام العالمي". **مجلة المستقبل العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 153، نوفمبر 1999، ص29.

المناطق، لكن نريد وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب، المخدرات والجرائم الدولية، وهناك التزام بتقوية القوى حول العالم التي تعمل لضمان حقوق الإنسان، الديمقراطية، التنمية، بيئة صحية، ودور القانون" [1]

وتجدر الإشارة على استمرارية هذه السياسة وركائزها على الرغم من تغير الحكومات وهي:

ثانيا: تعزيز الأمن الاقتصادي الأمريكي

أفرز النظام الدولي الجديد ترتيبا جديدا لعناصر القوة الدولية، تبوأ فيها الاقتصاد الأولوية بعد انتهاء الثنائية القطبية ومعها الصراع الإيديولوجي والتنافس العسكري، خاصة بعد أن انتصرت الولايات المتحدة الأمريكية بنموذجها الليبرالي- الرأسمالي.

لكن في الوقت الذي اتضح انها القوة العظمى الوحيدة سياسيا وعسكريا، عرفت تراجعا و تدهورا اقتصاديا، فمن هنا ركز بيل كلينتون على نقل مسألة تدهور الاقتصاد الأمريكي وإصلاح الوضع الداخلي خاصة.

ومن هنا يرجع المختصون فوز كلينتون بالبيت الأبيض على الاقتصاد مباشرة كونه عمد في برنامجه سياسة خارجية تخدم الاقتصاد الامريكي، ليتسنى للولايات المتحدة الامريكية لعب الدور العالمي المنوط بها ودفعها إلى انتهاج استراتيجيتين أساسيتين هما:

أ- نظام اقتصادي ليبرالي مفتوح وشامل بمثابة وسيلة لإنعاش الاقتصاد الداخلي:

رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الانفتاح الاقتصادي الداخلي و الخارجي وتعميق اقتصاد السوق الحر هو أساس عملية انتعاش الاقتصاد الأمريكي، وليس إتباع سياسة حمائية Protectionnistes بل بناء نظام اقتصادي عالمي مفتوح يعمل على تحرير التجارة العالمية ويزيل العوائق والمشاكل الاقتصادية التي قد تكون سببا في اندلاع حروب اقتصادية تؤدي إلى الكساد وانعدام الاستقرار السياسي.

إن إقامة هذا النظام يستدعي إصلاح الاقتصاد الأمريكي من الداخل، بتشجيع وتنمية الصادرات و إعطاء الأولوية للتجارة الدولية وتحريرها وفتح المزيد من الأسواق أمام السلع ورؤوس الأموال الاستثمارية في ظل المنافسة الشديدة على الأسواق الحرة الموجودة من جهة ومن جهة أخرى محاولة كسب فضاءات جديدة أوسع[2].

ترى الولايات المتحدة الامريكية ان تدعم النمو الاقتصادي في الدول النامية وتشجع التجارة الحرة بها سيكون أكثر فائدة من منحها المساعدات المباشرة، حيث أن تحقيق الانتعاش الاقتصادي الدولي سوف يسهل

---

[1] مادلين أولبرايت، **"ركائز السياسة الخارجية الأمريكية". مجلة المجال**، واشنطن: وكالة الإعلام الأمريكية، العدد 262، 1993، ص34.

[2] **حافظ زياد، "المشهد الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية". مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 306، 2000، ص17.

عملية اعتناق الديمقراطية واقتصاد السوق بعد حالة الفراغ الإيديولوجي الناجم عن انهيار النظام الاشتراكي، كما سيدعم حفظ السلام ويؤدي إلى تعميق الليبرالية على المستوى العالمي، وهي أهداف رئيسية للإدارة الأمريكية[1].

ب–إقامة تجمعات اقتصادية إقليمية لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة

تتضح هذه السياسة في إقامة الولايات المتحدة الأمريكية لتجمعين اقتصاديين هما اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول أسيا APEC ، هذا ما زاد من قوا وحظوظها في التفاوض أمام منافسيها الاقتص الدين: المجموعة الأوربية و اليابان.

لكن تكريس التفوق الاقتصادي كأولوية في سلم السياسة الخارجية الأمريكية، لا يكفي على الرغم من أهميته القصوى للحفاظ على دور الزعامة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد، وهو ما يقتضي تكريس التفوق العسكري والاستراتيجي وهي الأولوية الثانية في السياسة الأمريكية.

ثالثا: تكريس التفوق العسكري والاستراتيجي الأمريكي

في ظل استمرارية السياسة الخارجية الأمريكية خاصة الأمنية برزت تعديلات أساسية وهامة للاستجابة ومجابهة المعطيات الجديدة خاصة مع تحديات امنية جديدة وقديمة ويظهر ذلك من خلال:

أ– تكييف هيكلة القوات الأمريكية للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة:

الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة الامريكية في الحرب الخليج الثانية وحتى الثالثة، اثبتت انها القوة الوحيدة عالميا التي لها الإمكانيات المالية والعسكرية للعب دور هام على الساحة الدولية.

فقد تبين أن التفوق الأمريكي عسكريا مذهل وفريد لا يمكن لأي دولة أخرى منافسة، فالميزانية العسكرية الأمريكية لا تزال ثلاثة أضعاف مصروفات أية دولة منافسة أخرى، وهي أعلى موازنات الدفاع مقارنة بميزانيات روسيا، الصين، إيران، والكوريتين الشمالية و الجنوبية بالإضافة إلى تفرق القوات الأمريكية في فنون التكنولوجيا وعليه حتى ولو تمكنت دولة معادية من الوصول إلى قوة امريكا في سياق التسلح، فإنها وبراي المختصين لن تصل إلى مهارة وخبرة الجيوش الأمريكية[2].

ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية حسب لغة الأرقام القوة العظمى في العالم خاصة بظهور مجموعة من الدول المسبقة النووية واحتمال قيام نزاعات مسلحة بينها مثل حالة الهند و باكستان، تطويق الأزمات و النزاعات خاصة مع تصاعد ظاهرة المد القومي وحدة النزاعات الإثنية و الدينية، وظهور الحركات الإسلامية المتطرفة وكذا

[1] فواز جرجيس، "السياسة الخارجية الأمريكية: كيف تصنع ومن يصنعها؟". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص24.

[2] محمد حسنين هيكيل، **الامبراطورية الامريكية والاغارة علي العراق**. ط1، القاهرة: دار الشروق،2004، ص124.

مواجهة التحديات الجديدة الناتجة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية، الكيمائية و البيولوجية وتصاعد ظاهرة الإرهاب الدولي.

واتبعوا لتحقيق ذلك خطة تتضمن الحفاظ على القوات العسكرية بما فيها قوة نووية رادعة تقدر على التصدي و القضاء على اي تهديد للمصالح الامريكية الاساسية مع تخفيض النفقات للقوات العسكرية إلى ما يلزم لحماية المصالح الأمريكية ودون تقلص فعاليتها. بالإضافة إلى تحويل دور القوات التقليدية الأمريكية إلى مهمة التدخل أينما وحيثما تعرضت المصالح القومية للتهديد ودعوة حلفائها لتحمل المزيد من الأعباء الدفاعية، بالتركيز على الحفاظ على نوعية التكوين العلمي للقوات البشرية المكونة لها و التفوق في الميدان التكنولوجي وتحسن القدرات الاستخباراتية للتركيز على فهم الشروط السياسية و الاقتصادية و الثقافية المتسببة في النزاعات[1].

ب– تحديد التحالفات الأمريكية مع القوى الديمقراطية و الحفاظ على التوازن الجيو سياسي

لقد اتضح جليا بعد نهاية الحرب الباردة وإعلان نظام دولي جديد ان الولايات المتحدة الامريكية هي القوة الوحيدة التي تحقق مصدر التوازن الرئيسي في العالم وعليه للحفاظ على هذا الدور يترتب عليها تحديد تحالفات مع قوة ديمقراطية وتكييفها مع المعطيات الجديدة[2].

ولهذا تبنيت الولايات المتحدة الأمريكية إطارا استراتيجيا يقوم على مفهومين هما:

1- **مفهوم الانتشار المقدم:** في أقاليم أساسية كأوروبا، الشرق الأوسط، شرق أسيا، هذا بالإضافة على القدرة على تقوية الوجود الأمريكي كلما نشبت أزمة إقليمية تحتاج على معالجة حاسمة وسريعة، وحسب التصور الأمريكي، مثل هذا التوجه سيمكن من عرض القوة الأمريكية على تحقيقها من أجل إلحاق هزمة بمن يعتدي و ردع من يحاول الاعتداء على حلفاء الولايات المتحدة وهذا ما يتطلب تحديث شبكة التحالفات الأمريكية.[3]

2- **مفهوم الانتشار المستمر:** إذ يتضمن المفهوم تأكيدا على أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست شرط العالم، ودعا على العمل الجماعي من أجل تحقيق الأهداف الأمنية المشتركة لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على مبدأ الاعتماد الذاتي الإقليمي، يقوم الحلفاء بتقاسم الأعباء والمسؤوليات الأمنية والدفاعية في مناطقهم.

---

[1] محمد حسنين هيكيل، المرجع السابق. ص 125.

[2] جمال الأتاسي، المرجع السابق. ص 34.

[3] **عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ص 87.

ولتدعيم هذه الاستراتيجية أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار الترتيبات الدفاعية التي تربطها بالدول الديمقراطية واحتفاظها بدور قيادي في الردع الاستراتيجي.

إلا أن الحاجة على تحديد التالفات تعود أساسا على طبيعة معطيات النظام الدولي الجديد بعد أن زالت التهديدات التي كانت سببا في إنشائها.

رابعا: عولمة القيم والثقافة الأمريكية

جاء في خطاب وزير الخارجية الأسبق كريستوفر في تحديده الأهداف السياسية الخارجية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة بالإضافة على رفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي والحفاظ على القوة العسكرية وتكييف القوات الأمريكية لتلاءم مع التحديات الأمنية الجديد، تنظيم السياسة الخارجية حول محور انتشار الديمقراطية والليبرالية في الخارج[1].

تمثل الهدف الثالث للسياسة الخارجية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة في دعم انتشار القيم الديمقراطية و الليبرالية في العالم، وأكدت الإدارة الأمريكية على أن الدبلوماسية الجديدة سوف تعمل على تشجيع الثورة الديمقراطية في العالم وتدعيم حقوق الإنسان لتكون مبدءا استراتيجيا لحفظ الأمن القومي الأمريكي، فالحركات والحكومات الديمقراطية لا تحمي حقوق الإنسان والديمقراطيات فقط و إنما تحل الخلافات العرقية والدينية-الإقليمية بطرق سلمية، من شانها ان تشكل شريكا يعتمد عليه في العمل الدبلوماسي لتجاوز المشاكل العالمية وهو ما يتطلب تنسيق السبل و المجهودات الامريكية في التجارة والمعونة الاقتصادية وتخفيف عبء الديون بإشراك المؤسسات الدولية والإقليمية في العمل من أجل نشر الديمقراطية وبنائها بالشأن الذي يخفف حدة أخطار قديمة ويحول دون بروز أخطار جديدة ويوجد أسواقا جديدة للتجارة والاستشارات الأمريكية، ولا يمكن فصل السياسة الخارجية الأمريكية عن المبادئ الأخلاقية التي يتقاسمها معظم الأمريكيون، فالفرص الهائلة التي جاءت بعد الحرب الباردة لتحديد الاقتصاد الداخلي، يرتبط نجاحها مباشرة بنجاح هذه القيم[2].

لقد أكد الرؤساء الأمريكيون المتعاقبين على أهمية الدفاع ونشر القيم الأمريكية، إذ وصف ترومان احتكار الولايات المتحدة مهمة الدفاع عن الديمقراطية والحرية ونشرها في العالم باستمرارية مدهشة وقال الرئيس الأسبق جون كيندي:" فيما يتعلق ببقية العالم فإن طموحنا يجب ان يكون ليس فقط للدفاع عن سلامة هذا المجتمع الديمقراطي وإنما العمل على تقديم قضية الحرية الإنسانية والقانون و القضية الكونية.

---

[1] عامر هاشم عواد، المرجع السابق. ص 90 .

[2] فواز جرجيس، المرجع السابق. ص26.

أما جيرارد فورد فيري إن الولايات المتحدة هي أكبر ديمقراطية في العالم وتبقى رمز تطلعات الإنسان إلى الحرية والوجود الأفضل وتجسيد أما التقدم، بينما يركز جيمي كارتر على أن مجتمعنا ما الأول الذي جرد نفسه بتعابير الروحانية والإنسانية، إن هذا التأكيد الوحيد لهويتها هو الذي أعطانا إشعاعا استثنائيا"[1]

الفرع الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحرب الباردة.

ارتكز السياسة الخارجية أثناء وبعد الاستقلال على مساندة الحريات التحررية عبر العالم سواء من خلال منظمة الوحدة الإفريقية أو من خلال حركة عدم الانحياز، واعتمدت في سياستها على النهج الاشتراكي باعتبارها كانت تدور في فلك المعسكر الشرقي بإيديولوجيته الشيوعية، وفي نهاية الثمانينات وباعتراف منظمة التحري الفلسطينية بإسرائيل انتهت آخر قضية تحررية كانت تدعمها الجزائر عدا قضية الصحراء الغربية. وبعد ايار جدار برلين وبعده المعسكر الشرقي زالت آخر سمات السياسة الخارجية الجزائرية، ودخلت مرحلة الفراغ السياسي، وتبين اختيارها غير المدقق لهذا النهج الذي أثبت هشاشته وفشله.

وبزواله بدأ العالم يشهد خطوات جديدة نحو عولمة الديمقراطية وتبني جملة من الإصلاحات السياسية والتعددية تأقلما مع إيديولوجية القطب الأحادي الذي خرج منتصرا من الحرب الباردة الذي سيطر على النظام الدولي، وفي هذا الصدد عرفت الجزائر مع نهاية الثمانينات التعددية السياسية بعد تعديل الدستور في 1989م، وشرعت في إعداد انتخابات تعددية لأول مرة بعد خروجها عن نظام الحزب الواحد الذي حكم البلاد منذ الاستقلال (حزب جبهة التحرير الوطني) كخطوة ايجابية نحو الديمقراطية.

وتم تنظيم انتخابات تشريعية تعددية لأول مرة في جانفي 1992م، لكنها ألغيت بعدما تحصل التيار الإسلامي القوي الممثل في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الأغلبية في الدور الأول وهو ما أدى إلى عرقلة المسار الانتخابي وإيقافه، ليستقل الرئيس الجزائري آنذاك الشاذلي بن جديد، وأعلنت حالة الطوارئ في فيفري 1992 ، ودخلت الجزائر مرحلة انتقالية، إذ تم تشكيل المس الأعلى للدولة الذي تداول عليه عدة شخصيات من بينهم على كافي، والمرحوم محمد بوضياف الذي اغتيل في جوان 1992م، كما تم اعتقال قادة الحزب الفائز والمتعاطفين معه في مارس من نفس السنة.

وعليه ابتداء من 1993م، عرفت الجزائر أزمة حادة نتيجة تصادم الجماعات الإسلامية الراديكالية ولجوئها للعنف لمحاولة هذا بعد الانتخابات التشريعية لجانفي 1992م،والتي تم إلغاءها بعد الفوز الساحق لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وشعور أنصارها بأن حقها الشرعي والقانوني قد أغتصب منها عنوة. وتحقيقا لمبدأ ما أخذ بالقوة

[1] سمير امين، "جيوسياسيو الامبريالية المعاصرة". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 303، ماي2004، ص 19.

لا يسترجع إلا بالقوة، لجأوا إلى العمل المسلح لاسترجاع حقهم المغتصب، لتشهد الجزائر موجة عنف دموي ظهرت في أعمال وجرائم إرهابية، تبنتها حركات إسلامية مسلحة تمثلت أبرزها في الجماعات الإسلامية المسلحة، والجيش الإسلامي للإنقاذ AIS، خاصة وأن هذه الحركات قد نبعت عن الشعب الجزائري، وتولدت عن الإحباط السياسي والرغبة في تحسين مستوى المعيشة الذي تدهور مع أواخر الثمانينات وعرف وضعا مزريا كما أن هذه الظروف ادت إلى تناسي ما يسمى بالظاهرة الإسلامية في المجتمع الجزائري وتعلقه ولو بقبس من نور قد يلوح له في الأفق، غير أن هذه الجرائم استهدفت الشعب الجزائري بمختلف فئاته و راح ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين[1].

وبات من الواضح أن الصراع الدائر في الجزائر بين السلطة والقوى الإسلامية الفاعلة التي انتهجت طريقا آخر بعد توقيف المسار الانتخابي الذي فازت بشوطه الأول لا يعني الجزائر فقط، فقد امتد الاهتمام به إلى العديد من الدوائر الإقليمية والدولية، التي تقلقها المواجهة السياسية والعسكرية الممتدة بين الطرفين، إذ أن استلاء الإسلاميين على السلطة عسكريا سوف تمتد آثاره إلى الخارج، كما أن حدة الصراع في الجزائر وتوتر الأوضاع في منطقة القبائل والدعوة للاعتراف بخصوصية الثقافة البربرية و رفض التهميش، من شأنه أن يهدد وحدة و أمن الجزائر، ومن تم أصبح التواصل إلى حل بين الحكومة الجزائرية ومن أطلق عليهم اسم الأصوليين أمرا ضروريا، خاصة بعد أصبح مشكل الإرهاب مشكلا عالميا لا يخص الجزائر فقط[2].

انعكست حالة الاستقرار الأمني على الاستقرار السياسي، الذي ظهرت آثاره في عدم استقرار الحكومات الجزائرية المتعاقبة بمعدل حكومة كل سنة، مما نتج عنه عدم استقرار وزارة الخارجية و القائمين عليها وبالتالي سياسة خارجية غير ثابتة أو منهجية وغير مستقرة.

وعلى الرغم من محاولة النظام الجزائري إرساء وإقامة المؤسسات الدستورية الفيلة بإرساء الديمقراطية، ظلت الأوضاع غير مستقرة.

ففي جانفي 1994م، تم إرساء نظام جديد للمرحلة الانتقالية برئاسة الجنرال ليامين زروال وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر عانت عزلة وحصار سياسي منذ إيقاف المسار الديمقراطي، لتعرف شيئا من الانفراج بمجيء الرئيس زروال الذي تم انتخابه في رئاسيات نوفمبر 1995م، كما تمت مراجعة الدستور في 1996م، ونظمت انتخابات تعددية في 1997م، فاز بها حزب التجمع الوطني الديمقراطي المساند للرئيس، وانشئ البرلمان الجزائري

[1] سليمان الرياشي، **الازمة الجزائرية الخلفية السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 86.
[2] نفس المرجع. ص89.

بغرفتيه، كما تم انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 16 أفريل 1999م، بعد استقالة سابقة، وركز هذا الأخير في برنامجه على تحقيق المصالحة الوطنية، التي تجسدت في مشروع الوئام المدني يشمل العفو عن التائبين الذين حملوا السلاح ولم يتورطوا في أعمال إجرامية كالاغتيال، إلا أن هذه المحاولات لم تقص على ظاهرة العنف والاغتيالات و الإرهاب، وسلسلة المجازر الجماعية التي يسقط ضحيتها الابرياء من ابناء الشعب او الاجانب و مصالحهم في الجزائر مما أثر سلبا على موقف الجزائر في العالم وكذا مصداقيتها، وجعلها بلدا يحذر من السفر إليه لما يشكله من مخاطر، و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا فإن الأزمة الجزائرية قد تسببت في خلق مشاكل أمنية إقليمية مع الدول المجاورة، كالخوف من انتقال التهديد الاصولي ملجا ودعما ماديا ومعنويا لهم، كما شكلت موضع اختلاف وجهات النظر بين القوى الدولية حول طريقة التعاطي معها وتحليلها خاصة موقفي فرنسا وأمريكا المختلفتين.

انتهاج الجزائر في مرحلة التسعينيات أكثر من أي وقت مضى استراتيجية تنويع الشراء و التوجيه نحو الولايات المتحدة الأمريكية جاء أساسا لإعادة تنشيط اقتصادها وقامت بتشريع قانون ينظم الاستثمارات الأجنبية ويسمح لشركات أجنبية باستغلال أبار النفط بالتعاون معها، وإعادة توجيهه استراتيجي لسياستها الخارجية بدءا بتوجهها لفتح القطاع الاقتصادي واقتصاد السوق[1].

1 Ahmed ben Alon, "l'Algérie institues l'une de ses priorités : un autre moyen de lutte antiterroriste" , **journal l'expression** , Algérie :23/10/2006, p02.

المبحث الثاني: الأهمية الجيو استراتيجية للبلدين

لعبت مجموعة من العوامل دورا مهما في جلب الاهتمام الأمريكي بالجزائر فمن جهة نجد الأهمية الاستراتيجية سواء من حيث الموقع الجغرافي الاستراتيجي، **أو من حيث وجود احتياطات هامة من النفط والغاز، ومن جهة أخرى نجد المعطيات الأمنية والسياسية** التي وجدت فيها أمريكا مجالا واسعا للقيام بدور سياسي في الجزائر.

المطلب الأول: المعطى الجغرافي

تشكل الجزائر ثقلا استراتيجيا هاما وذلك لما تتمتع به من موقع جغرافي وسط شمال غرب القارة الإفريقية، **بمساحة شاسعة تقدر ب2381714كلم²*** ، كما يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي **1900كلم، أما امتدادها** الشرقي الغربي فيتراوح بين **1200كلم على خط الساحل و1800كلم على الخط تندوف وغدامس**[1].

تشترك الجزائر على المستوى البري في الحدود مع العدد من الدول، فمن الشرق تحدها تونس **على طول 965كلم، ومن الغرب المملكة المغربية ب1559**كلم، وموريتانيا بحوالي **463**كلم وفي الجنوب نجد مالي والنيجر **على امتداد 956**كلم، ومالي بـ **1376كلم.**[2]

أما على مستوى البحري فإن انحصار الساحل الجزائري في منطقة المنفصلة المتوسطية على امتداد **1200** من سواحله، جعل من الجزائر منطقة بالغة الأهمية وذلك لتحكمها ومراقبتها للملاحة في عموم مناطق عرض **البحر المتوسط** لاسيما الغربية منها، حيث تتحكم في الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية، إلى جانب اتصالها **الخارجي مع العديد من الدول حضاريا وتجاريا وأمنيا واجتماعيا.**

جعل الموقع الاستراتيجيمن الجزائر معبر لعالم الشمال، وإلى كل الدول العربية خاصة ودول الجنوب عامة، **كما أفضت لأن تكون** كذلك منطقة تقاطع والتقاء بين الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) اتجاه الشرق، وفي شمال (فرنسا) في اتجاه الجنوب ودول الساحل الإفريقي.

- تتوسط الجزائر المغرب العربي وتمثل مركز اتصال بين محوريه الشرقي والمغربي، وهذا الموقع جعل **من الصعب أن تقام مشاريع (مشروع الشراكة الأورو متوسطة، مشروع ايزنسات) دون أن تكون الجزائر**

---

* بعد أن كانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة على المستوى المغاربي، أصبحت الأولى بعد تقسم السودان عربيا وإفريقيا.

[1] محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**. الجزائر: دار الهدى للنشر، بدون سنة نشر، ص12.

[2] مجهول، الجزائر**دارسة عامة عن الجمهورية الجزائرية** في **كتاب الأطلسي. أنظر الموقع** الاليكتروني:

www.algerianews.maklobbog.com

طرفا فيها[1]، كذلك فإن المنطقة المغرب العربي تحظى باهتمام أمريكي يتأسس على اعتبار هذه المنطقة نقطة ارتكاز وبوابة لتصريف المنتجات الأمريكية، خاصة مع موجود أكثر من 80 مليون شخص واقتحام السوق الأوروبية 400مليون شخص شمالا، وكذا التوسع جنوبا إلى السوق الإفريقية، ممهدة إلى سوق دولية مفتوحة للسلع والمنتجات الأمريكية، وفي هذا الصدد أكد سفير الأمريكي في المغرب إدوارد غابريل في نهاية التسعينات، بأن توقيع اتفاقيات التبادل الحر مع دول المغرب العربي لا يتعلق بسوق من 70 مليون مستهلك، بل برهان اكبر من ذلك إنها سوق تفوق 500 مليون مستهلك في إشارة إلى غزو الأسواق الأوروبية.

- تعد الجزائر بوابة نحو دول الساحل الإفريقي التي تهتم بها الولايات المتحدة الامريكية وذلك في إطار العديد من المبادرات مبادرة مكافحة الإرهاب ودول المنطقة لمكافحة الإرهاب[2]، إلى جانب هذا فإن هذه المنطقة أي منطقة الساحل الإفريقي* .ومنطقة الخليج الغيني، تتوفران على العديد من الثروات الطبيعية. خاصة وأن الإدارة الأمريكية تتوقع أن تصل إنتاج النفط فيها إلى 25% في سنة 2015 من وارداتها التي بلغت 15% سنة 2005[3].
- إن الاهتمامالأمريكي بالجزائر لا يخرج عن دائرة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تطرحه كمشروع بديل ينافس المشروع المتوسطي لأوروبا، وتعد الجزائر في هذا الإطار النموذج الفعال لصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يصرحون على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية[4].

المطلب الثاني: المعطى السياسي الأمني.

قسمنا هذا المطلب إلى فرعين لنتناول فيهما الأهمية السياسية للاهتمام الأمريكي بالجزائر وكذا الأهمية الأمنية.

---

[1] محمد أمين سني، المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر. إدارة بوش نموذجا. متوفر على موقع الحوار أون لاين:
www,elhiwaronline ;com/view/24404/101/2010/01/24 p3

[2] عادل سيد أحمد، "أنابيب الطاقة الجغرافيا تقود السياسة". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006،ص97.

* **منطقة الساحل الإفريقي**: وهي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسا فانا في الجنوب وتمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا مالي بوركينافاسو النيجر، شمالا نيجيريا تشاد السودان وحتى إثيوبيا.

[3] عبد الرحيم حمدون ، العلاقات الجزائرية الأمريكية تشهد دينامكية جديدة. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http:/193 .194.78.233/ma ar/stories.php ?story=06/02/9701769

[4] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائر. ط1، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع**، 2006، ص74.

الفرع الأول: الأهمية السياسية

رسمت معالم حقيقة ما قبل الاستقلال-(في مؤتمر الصومام في 1956 وفي مؤتمر طرابلس بليبيا1962)-، المبادئ الرئيسية للسلوك السياسي الجزائري، وهو ما يمكننا من فهم وتفسير الدعم المتواصل والغير مشروط لحركات الاستقلال الثورية وحروب التحرر إلى جانب تدعيم الوحدة العربية والإفريقية، والعمل بشكل ثنائي أو جماعي لإيجاد حلول لمشاكلها وذلك بانتهاج الحوار والطرق السلمية.

كما سعت الجزائر من خلال المنابر والمؤتمرات الدولية إلى الدعوة لبناء نظام اقتصادي جديد يكون أكثر عدالة وأكثر اتزانا، خاصة فيما يتعلق بتسوية اللاتماثل بين تزايد وتراجع أسعار المواد الأولية، وهو الأمر الذي لا يزال ينهك دول الجنوب[1]. بالإضافة غلى هذا فإن الجزائر سعت لتغير العديد من المفاهيم التي تسيطر على العلاقات الدولية كحق الفيتو مثلا، خاصة وأن وجهة نظرها تنطلق من أن قواعد القانون الدولي قد تم وضعها قبل ظهور دول العالم الثالث[2].

أما فيما يتعلق بإحلال الأمن والسلم سواء الإقليمي أو الدولي، فقد تبنت الجزائر الخط السلمي في تسوية الخلافات والنزاعات، كالتسوية السلمية للخلافات الحدودية مع كل من ليبيا وتونس، إلى جانب اعتماد أسلوب الوساطة في فض بعض النزاعات بين الدول إيران والعراق، وتسوية النزاع بين الطوارق والسلطات المالية والنيجيرية... وبالرغم من انها دولة عالم ثالث محدودة القوة، إلا انها وجراء هذه الافكار والمبادرات ذات الصيغة الدولية او الإقليمية التي تطرحها، والوساطات التي كانت تقوم بها قد اكتسبت من خلالها مكانة إقليمية ودولية بارزة، غير لأن هذه المكانة سرعان ما تراجعت بسبب الأزمة الهيكلية والشرعية التي كان يعيشها النظام السياسي الجزائري في أواخر الثمانينات والتي قادت إلى أحداث 5أكتوبر1988[3] دخلت الجزائر بعدها في فترة التسعينات دوامة من العنف والاقتتال الداخلي، وفرضت عليها عزلة دولية خاصة من الدول الغربية، كانت أثارها وخيمة على مصالح الجزائر العليا والدنيا[4].

---

[1] محمد برقوق، **السياسة الخارجية الجزائرية وتحليل مضامينها**. (محاضرات غير منشورة في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية، كلية العلوم السياسية والإعلام)، جامعة الجزائر، 2012، ص23.

[2] صالح سعود، **الاستراتيجية الفرنسية في الجزائر. الجزائر: منشورات طاكيسج كوم**، 2009، ص93.

[3] **سليمان الرياشي ، الأزمة الجزائرية بين الخلفية السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996، ص150.

[4] أمينة مزيان أيجر، "التحول البراغماتي في السياسية الخارجية دراسة في العوامل والمتغيرات". (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2009، ص60.

لكن أن الأوضاع الداخلية في الجزائر، شهدت تحسنا واستقرار في مطلع الألفية الجديدة بمجيء **الرئيس عبد** العزيز بوتفليقة، الذي عمل على استعادة الدور الريادي والمحوري للجزائر على المستوى الإقليمي والدولي. **وهو ما** يتجلى لنا في العناصر التالية:

- **مشاركة** الجزائر في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2000، وفي القمة الدولية لإصلاح هيئة **الأمم المتحدة** سنة2005.
- انضمام الجزائر إلى الحوار الأطلسي المتوسطي عام2000، **ومشاركتها** في العديد من المناورات البحرية التي كان يجريها، بالإضافة إلى استفادة الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من تجربتها الرائدة في **مكافحة الإرهاب.**
- مشاركة الجزائر الفعالة أيضا في إنشاء مجلس حقوق الإنسان، ولجنة الأمم المتحدة لتعزيز السلم لضبط استراتيجية **واضحة لمكافحة الإرهاب.**
- مساهمة الأداة الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي في **فض العديد من النزاعات: (النزاع الأثيوبي الأريتيري) والذي توج بإبرام اتفاق سلام سنة**2000، كما قدمت الجزائر ممثلة بسفيرها مبادرة تسوية في **الأزمة السودانية سنة**2007 من طرف السفير الجزائري **عبد الكريم غريب** السابق في مالي[1]

الفرع الثاني: المعطى الأمني في الاهتمام الأمريكي بالجزائر

إن الموقع الاستراتيجي **للجزائر متوسطة الدرجة بإمكانها حسب منظري** الاستراتيجية **الأمريكية، أن** تتحول على شريك متميز في الجانب الأمني والعسكري خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبروز ما **يعرف بالإرهاب** الدولي ومختلف التهديدات اللاتماثلية، التي شهدت نشاطا متزايدا في منطقة المغرب العربي ومنطقة **الساحل الإفريقي-** ظهور ما يعرف بالقاعدة في بلاد المغرب العربي 2007- **ومنطقة المتوسط، وهو ما رأت فيه** الولايات المتحدة الامريكية تهديدا لمصالحها في هذه المناطق.

كذلك فإن الاهتمام الأمني الأمريكي بالجزائر يمكن في كون هذه الأخيرة عانت وتعاني ويلات الإرهاب، وهو ما جعل السلطات الجزائرية تسعى ومنذ مطلع التسعينات، إلى بلورة تفاهم دولي لمكافحة هذه الظاهرة، **وذلك كجزء من** استراتيجية متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب، لهذا فإن واشنطن تحاول الاستفادة من الخبرة الجزائرية، التي اعترف لها بالزيادة في هذا المجال كونها البلد الوحيد في المنطقة الذي عرف الظاهرة وبحجم منقطع

[1] محمد لمين بوحبيلة، "العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999-2009". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المنظمات السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2010، ص69.

النظير[1]. كما عمدت أيضا على إدراجها في العديد من البرامج كفاعل مهم (برامج التدريب المشترك والتي عرفت تطورات عميقة منذ انضمام الجزائر إلى المحور المتوسطي الأطلسي، في إطار عملية المسعى النشط وكذا مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في مارس 2004 إلى جانب دول عدة من شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي).

من هذا المنطلق يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من تعزيز التعاون والتنسيق الأمني مع الجزائر ودول المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، إلى تحقيق المصالح والأهداف التالية:

- تأمين منطقة الشمال الإفريقي من أي أنشطة إرهابية، خاصة الجماعات الموالية لتنظيم القاعدة(التحالفات بين الجماعات السلفية مع يسمى بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي، جانفي 2007)[2].
- الحصول على حصة سوق السلاح المغاربي، خاصة الجزائري منه، ومناقشة روسيا في الصفقات الضخمة التي تبرمها مع الجزائر، خاصة في ظل استمرار ارتفاع أسعار النفط.
- كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخصوص على تسهيلات عسكرية بعد إعلان خفض القوات الأمريكية في القارة الأوروبية، ويتم ذلك في ضوء ترتيبات برامج الشراكة بين حلف الناتو ودول جنوب حوض المتوسط[3].

المطلب الثالث: المعطى الجيو اقتصادي

لقد كانت الجزائر تعتبر في عهد السبعينات من البلدان الأولى لتحقيق عملية الإقلاع الاقتصادي le Décollage Economique وذلك بفضل وراثتها لبنية تحتية متطورة نسبيا عن الاستعمار الفرنسي، من خلال مشروع قسنطينة في 1958، وامتلاكها لثروة نفطية وغازية هائلة، وكذا انسياقها في استراتيجية صناعية طموحة سميت (بالصناعات التصنيعية)، غير أن هشاشة النمط الجزائري للتنمية ظ هرت بقوة مه ايار أسعار النفط في عام 1986[4]، ليتم بعدها التوقيع على خطة إعادة الجدولة في عام 1991،والتي قضت بمنح صندوق النقد

[1] عبد النور بن عنتر ، **الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص76.

[2] حميد يس، "الجماعة السلفية إلى القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" . **جريدة الخبر اليومية، الجزائر**: العدد 1243، 27 جانفي 2007، ص04.

[3] أمينة رباحي، "التعاون والتنافس في العلاقات الأورو- أمريكية". (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007، ص48.

[4] توفيق المديني، "المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006، ص82.

الدولي للجزائر قرضا بقيمة400 مليون دولار، قرضا إضافيا عام 1994 بقيمة1.5 مليار دولار بعد إسراع في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي

وفي العام نفسه تحصلت الجزائر على قرض أخر من صندوق النقد الدولي (لمدة 3سنوات)، تركزت أهدافه على إنعاش الاقتصاد الوطني من الاقتصاد التخطيطي المسير إلى اقتصاد السوق إلى جانب مواصلة التحرير الاقتصادي، وجدولة الديون على مرتين 1994-1995(نادي باريس)10مليار دولار (ونادي لندن) 3مليار دولار[1].

كما عمدت الجزائر بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تبني سياسة الانفتاح على المجتمع الدولي، حيث قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، إلى جانب محاولة الترويج لقدراتها الطاقوية الهائلة التي تزخر بها[2].

و لقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية كما تطورت عواملها وأصبحت مقياسا لقوة الدولة ومحددة لحجمها على المستوى الدولي، إذا تحتل الدولة ذات الموارد والثروات الهامة مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليميا او دوليا، وهو ما استطاعت أن تحققه الجزائر بفعل مختلف الموارد والإمكانيات التي تتوفر عليها، والتي نجد على رأسها النفط، فقد كشفت البيانات التي ابرزتها منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك لشهر فيفري من العام2012 أن معدل سعر النفط الجزائري خلال هذا الثلاثي الأول غير المنقصي قدر بحوالي120 دولار للبرميل وهو من أعلى المستويات داخل سلة الأوبك، إضافة إلى موربان الإماراتي وبوني لايت النيجيري، كما يقدر الرسم الإضافي الذي يستفيد منه النفط الجزائري ب1. 1 دولار بعد أن كان بداية السنة في حدود 0.08 دولار أمريكي رجع تزايد الطلب على البترول الجزائري الخفيف، إلى نقص الإمدادات من النفط الليبي بعد الأزمة التي شهدتها ليبيا وانخفاض إنتاجها إلى حدود800ألف برميل يوميا، بالإضافة على تراجع إنتاج النفط النيجري أيضا بسبب الأوضاع التي تعيشها نيجيريا (المواجهات بين الجيش وعناصر من جماعة بوكو حرام) [3]

كما عرف الإنتاج الجزائري ارتفاعا طفيفا ليتراوح ما بين 1.24 و1.28 مليون برميل يوميا، فيما يقدر الاحتياطي من النفط12.2مليار برميل أو ما يعادل حوالي إلى 20 غلى25 سنة من الاستغلال.

---

[1] فتح الله لعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو– متوسطية. المغرب: دار توبقال، 1997، ص96.

[2] إسماعيل علين، نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص213.

[3] حفيظ صواليلي، النفط الجزائري الخفيف يربح رسما إضافيا ب1.1 دولار. متوفر على موقع جريدة الجزائر نيوز الإلكتروني:
http://www,djazairess,com/elkhabre/27/02/2012

يبقى البترول الجزائري الخفيف من أجود أنواع النفط المطلوبة بكثرة، وذلك لميزانه الخاصة نظرا لخلوه تقريبا من الشوائب ومن نسبة عالية من الكبريت، وتتفوق الجزائر على عدة بلدان بما في ذلك المملكة العربية السعودية التي تنتج نفطا ثقيلا، رغم انها اكبر منتج ومصدر للنفط داخل "اوبك" باكثر من **8ملايين برميل يوميا**[1]

وأما عن أهم المناطق الاحتياطية النفطية في الجزائر فتتمثل في:

1- حوض حاسي مسعود: والذي يعتبر من أهم **الحقول الجزائرية على الإطلاق**[2] **حيث يمثل** حوالي60% من الاحتياطي المثبت، يبعد عن الساحل بحوالي **800كلم، وأهم حقوله حاسي مسعود، قاسي طويل،** وروث البغل، تكاليف الاستخراج غي هذه الحقوق مرتفعة، وذلك بسبب العمق الكبير للآبار البترولية 3000م

إن أهم الاكتشافات في ميدان المحروقات حدد في غدامس جنوب شرق حاسي مسعود، حيث تؤكد **الدراسات أن الاحتياطات المؤكدة تقدر بنحو12** مليار طن من البترول وهو ما يرفع من قدرات الجزائر في هذا الميدان، ويدعم دورها في سوق المحروقات الدولية.

2- حوض عين أمناس: ويبعد هذا الحوض بحوالي **1600كلم عن السواحل، إلا أن عمق الآبار** البترولية في هذا الحوض أقل من حوض حاسي مسعود، من أهم أباره إيجيلي، وزرزاتين، وتين فوي.

ينقل البترول من حقوله بالصحراء إلى الموانئ الساحلية عبر خمسة أنابيب ليصل إلى مصانع التكرير ومحطات التصدير، **وتتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للنفط باكها الوحيدة التي تصدر نحو 65% من إنتاجها** في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي. والثلث الباقي نفط.

أما عن مستقبل النفط في الجزائر يقول رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في تصريح له، أمام مجموعة من رجال الأعمال **الأمريكيين بمؤسسة (جيمس بيكر) بالولايات المتحدة الأمريكية:**

"علاوة على ما تم كشفه من احتياطات فإن الجزائر تتمتع بقدرات كامنة من المحروقات ومازالت أحواضها الرسوبية الواسعة غير مستكشفة بما في الكفاية بكثافة تقل عن **8 أبار لكل 10.000كلم**^{2}، بينما نجد أن هذه **الكثافة** على مستوى العالمي تتجاوز مائة بئر وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر **من 500** بئر في كل

---

[1] **حفيظ صواليلي، سعر النفط الجزائري تجاوز 133 دولار سنة 2011. متوفر** على جريدة الخبر الإلكتروني:
http://www,elhkabar,com/20012/01/04

[2] ياسر أحمد السيد، **الوطن العربي دراسة في الشخصية الإقليمية. القاهرة: مكتبة بستان المعرفة، 2010، ص393.**

10.000كلم^2 ..... وقد تم كشف حقل عملاقة تفوق قدرا ما بعادل 10 ملايير برميل، مما يؤكد مستقبل المجال المنجمي في الجزائر[1].

إن الرئيس الجزائري يسعى من خلال هذا التصريح إلى لفت انتباه رجال الأعمال الأمريكيين ومختلف المؤسسات النفطية الامريكية، إلى القدرات النفطية، للجزائر خاصة الكامنة منها، ودعوتهم للاستثمار فيها وذلك من أجل بلوغ النفط الجزائري المستوى العالمي من جهة وتحقيق النفع للطرفيين (الشركات الأمريكية والدولة الجزائرية) من جهة ثانية، وإن كل الأمر أيضا أكثر بمحاولة التقرب من الولايا المتحدة الأمريكية على حساب فرنسا التي كانت لها مواقف سلبية من الانتخابات الرئاسية 1999 (التي فاز فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كمترشح وحيد بعد انسحاب المرشحين الستة).

أما فيما يخص الغاز الطبيعي والذي لا يقل أهمية عن النفط، فيعتبر من الأوراق الهامة التي تزيد من مكانة الجزائر الاقتصادية، فقد بلغت الطاقة الانتخابية للجزائر من الغاز لعام 2012 (شهر فيفري) حوالي 152 مليار متر مكعب، كما تصطف في المرتبة الثامنة عالميا باحتياط يقدر ب 4500 مليارم^3.

[1] ياسر أحمد السيد، المرجع السابق. ص 396.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات الجزائرية– الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001.

ومن هنا سوف نحاول في هذا المبحث **إبراز الموقف الأمريكي من الاستعمار الفرنسي للجزائر ومن حق** الشعب الجزائري في تقرير مصيره...، ثم بعدها نعالج في المطلب الثاني السياسة الأمريكية حيال الجزائر المستقلة في الفترة الممتدة (1962-1989) و التي قمنا بتقسيمها إلى ثلاث مراحل كان التوتر الدائم و الصراع السياسي السمة المميزة لها.

المطلب الأول: العلاقات السياسية بين البلدين.

إن استعراض الموقف الأمريكي إزاء ما يحدث في الجزائر في فترة التسعينات يبرز لنا ثلاثة مراحل أساسية **ميزت التعامل الأمريكي مع الأزمة الجزائرية.**

أولا: مرحلة الحذر و التردد 1990–1992

تميز ت هذه المرحلة بعدم اهتمام الإدارة الأمريكية بتطورات الوضع السياسي في الجزائر بداية التسعينات، بشكل انعكس على حذر وتردد الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الأزمة الجزائرية ويعود تفسيرا هذا الموقف المتردد للإدارة الأمريكية إلى النقاط التالية:

- **إن الولايات المتحد**ة الأمريكية كانت في فترة التسعينات (1990-1992) **منشغلة بإدارة أزمة** الخليج الثانية، ونتائجها، ذلك بالنظر إلى أهمية المنطقة للمصالح الأمريكية.
- إدراك واشنطن لاولوية فرنسا في إدارة الازمة الجزائرية من منطلق انها تدخل في دائرة الاختصاص الحيوي لفرنسا وذلك بحكم اعتبارات عدة(جغرافية، تاريخية واستراتيجية **وأيضا اجتماعية**)[1]، كما أن لها دور في **الاندلاع الأزمة من خلال تضخيم دوائرها الإعلامية و السياسية للخطر الإسلامي على المنطقة وتشجيعها** بأساليب مختلفة على توقيف المسار الانتخابي في الجزائر عام 1992 (فوز الإسلاميين)، الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية أمرا غير مشروع ومناف للديمقراطية. الذي من المعروف عن الجمهوريين (جورج بوش الأب) **موقفهم العدائي من الإسلام**، حيث اعتبر هذا الأخير خطر على مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فهي ضد الديمقراطية و التعددية الحزبية التي يحمل إلى قمة السلطة أحزاب وتجمعات تناهض سياستها، إلا انهم لم يريدوا إظهار العداء للمسلمين وهو ما يجسده في مقولة المتحدث باسم الخارجية **الأمريكية آنذاك إدوارد** جيرجيان عام 1991 حيث قال:" ن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها

[1] مراد حجاج، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم **السياسية و** الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2008، ص131.

- ما تضمره للإسلام كأحد أعظم المعتقدات العالمية وترتاب من الذين يستعملون الدين لتغطية أهدافهم

الإرهابية إن معركتنا الحقيقية هي ضد الإرهاب و العنف وعدم التسامح"[1]

وقد أبدى الموقف الرسمي الأمريكي ارتياحا لتدخل الجيش وإقصاء الإسلاميين،[2] غير أن هذا لم يمنع من حدوث تقارب بين الإسلاميين في الخارج و المجلس الإسلامي الامريكي الذي تعاطف مع أطروحات هؤلاء، كما يرى رئيس لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب "لي هاملتون"« lee HAMILTON » أن الدعم الضمني لإدارة بوش الأب للسلطة العسكرية في الجزائر هو بمثابة عدم احترام للمسار الانتخابي ولحقوق الإنسان[3].

ثانيا: مرحلة التفاعل و الدعوة إلى الحوار مع الإسلاميين(1993–1996)

تزامنت هذه المرحلة مع تولي الرئيس بيل كلينتون رئاسة البيت الأبيض، وبداية التصعيد الأمني في الجزائر أواخر 1992 حيث تحول الموقف الأمريكي من حالة الترقب و الصمت إلى حالة التفاعل مع الملف الجزائري بدعوة السلطة إلى الحوار مع الإسلاميين الذين ينبذون العنف وفتح المجال لإشراكهم في الحكومة[4]،خاصة بعد عجز السلطة الجزائرية عن حسم الوضع لصالحها في ساحة العمليات.

كما وجهت الإدارة الأمريكية مذكرة نصائح للحكومة الجزائرية تحتوى على أربع نقاط:

1- ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية
2- استئناف العملية الانتخابية
3- إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية
4- احترام حقوق الإنسان

وبالتالي فإن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على استعاب التيار الإسلامي المعتدل في العملية السياسية لتفادي فوز الاصولية الراديكالية التي تشكل خطرا على الجزائر و الدول المجاورة وهي بهذا ايضا

---

[1] ناظم عبد الجسور، المرجع السابق. ص159.

[2] شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني. متوفر على موقع الإلكتروني:
www.islam online net./arabic/politics/2001/10//article 11.5html.

[3] مراد حجاج، المرجع السابق. ص133.

[4] إبراهيم تيقمونين، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2005، ص194.

تسمح بالتقاء المعارض اللائكية **و الإسلامية على طاولة** الحوار ومن هنا رحبت واشنطن بأرضية العقد الثاني **للمعارضة الجزائرية لقاء روما جانفي 1995 و الذي ضم العديد من الأحزاب الجزائرية***[1]**، ودعت لأن تكون** هذه المبادرة متنوعة بإجراءات ملموسة، وهو الامر الذي اعتبرته الجزائر تدخلا في شؤونها الداخلية[2].

ثالثا: مرحلة التحويل لدعم السلطة ما بعد 1996

بمجيء الرئيس زروال اليمين أعادت واشنطن العلاقات مع المسؤولين الجزائريين إلا أن الاتصالات فشلت لأن الرئيس الجزائري لم يحقق الإصلاحات المنشودة. وفي هذه الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن ما حدث في الجزائر هي مواجهة **سلطة قائمة لمعارضة مسلحة، هو ما دفعها لحظر بيع الأسلحة للجزائر،** بالإضافة إلى تقليص تمثيلها الدبلوماسي فيها.

لكن مع بداية 1996 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعدل من موقفها اتجاه الجزائر حيث قامت بتوسيع التعامل معها في مختلف القطاعات، وعن مرد هذا التغيير في السلوك الخارجي الأمريكي اتجاه الجزائر، نجد **الأسباب التالية:**

- الانشغال المتنامي لأمريكا ولحلفائها في الأطلس خاصة في جنوب أوروبا بالعنف الإرهابي في الجزائر ومخاطر تصديره إلى أوروبا[3].

- فشل أرضية روما بالنظر لضعف المعارضة وعدم تقبلها داخليا بشكل مطلق وبداية

- استهداف المدنيين من طرف الجماعات المسلحة وهو ما نزع الشرعية عن هذه المعارضة[4]، يضاف إلى هذا النجاحات التي حققها النظام الجزائري في محاربة الإرهاب.

- وبروز عامل اقتصادي مهم ومحفز للسياسة الأمريكية في المنطقة ويتمثل في تأكيد التقارير الاقتصادية **الأمريكية منذ 1994** على تسجيل اكتشافات هامة في مجال النفط **و الغاز بالصحراء الجزائرية مما زاد من ضبط**

***وثيقة روما: هي عبارة عن وثيقة جرب في روما بايطاليا، برعاية المنظمة الكاثوليكية سانت إيجيديو من 8 إلى 13 جانفي، تم فيها حضور العديد من** الأحزاب السياسية (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية لحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حزب النهضة الإسلامية، حزب **الغد، ممثل الرابطة الجزائرية** لحقوق الإنسان، الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، لقد انتقدت هذه الوثيقة العمل العسكري، كما حملت المؤسسة العسكرية مسؤولية ما يحدث في الجزائر.

[1] أحمد مهابة، "الجزائر بين التكتلات الداخلية و التدخلات الخارجية". **مجلة السياسة الدولية، الجزائر: العدد 128، أفريل 1997، ص138.**

[2] **مراد حجاج، المرجع السابق. ص134.**

[3] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق. ص70.

[4] خالد عمر بن قفة، التطويق الفرنسي و القفز الأمريكي سمات المرحلة الحالي في التعامل الدولي مع المغرب العربي. متوفر في الموقع الإلكتروني:
www.albayan.co.ae/albayan/2000/07/14/sya/40 ?htm

الشركات النفطية الأمريكية الكبرى أنادر اكو وموبيل... على إدارة واشنطن لانتهاج دبلوماسية أكثر برغماتية وإيجابية مع السلطة السياسية[1].

- وقد تجلى التحويل في الخطاب السياسي الامريكي تجاه السلطة الجزائرية في رسالة الدعم التي بعث بها الرئيس كلينتون إلى نظيره الجزائري اليمين زروال في عام داعيا فيها إلى التعجيل بالإصلاحات السياسية، إلى جانب هذا فقد اعتبر الرئيس الأمريكي الجزائر بمثابة دولة محورية[2]

وبالتالي فإن استقرارها مهم للمنطقة وللمصالح الامريكية، لذلك يجب مساعدتها.

المطلب الثاني: العلاقات الأمنية بين الدولتين

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز علاقاتها العسكرية مع الجزائر، بأن قدمت لها مساعدة عسكرية بقيمة 2500 دولار، و التي تزايدت إلى 100000 دولار أمريكي في الفترة ما بين 1987-1988، قامت إلى جانب هذا بالإشراف على تكوين العديد من الضباط الجزائريين عام 1986. فحين قامت الجزائر بشراء 17 طائرة C130 من الولايات المتحدة الأمريكية لتجديد سلاح الجيش[1].

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز التقارب العسكري مع الجزائر وذلك من خلال إبرام العديد من العقود و الصفقات في مجال الأسلحة التي وصلت إلى 2.2 مليون دولار عام 1991 فقد قامت الجزائر بشراء طائرات ذات أجهزة دفاعية مخصصة للنقل، من صنع الشركة الأمريكية (**GULFSTREAM**)، وكما اختارت الشركة الأمريكية "نور ثروت-غرومان" على حساب الشركة الفرنسية "تومسون" لتطوير أجهزة الدفاع الجوي.

وفي إطار توطيد التقارب العسكري الأمريكي – الجزائري جرت مناورات عسكرية مشتركة للتدخل السريع في البحر المتوسط بين وحدات الأسطول الأمريكي السادس و البحرية الجزائرية في 4 أكتوبر 1998 على بعد 25 ميلا بحر شمال سيدي فرج.

وقد بلغ عدد الجنود الذين شاركوا في التدريبات 433 جندي، اطلعت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على قدرات البحرية الجزائرية التي مازال بحاجة إلى تدعيم وتدريب.

---

[1] مراد حجاج، المرجع السابق. ص137.

[2] **عبد الحميد براهيمي، المغرب العرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ديسمبر1996، ص180.

***الدولة المحورية:** مفهوم يستعمل في الدراسات التكاملية الإقليمية، لكنها اخذت منذ السنوات الاخير بعدا استراتيجيا لما بدا الامريكيون ينطقون بها لوصف بعض الدول في العالم كنقطة ارتكاب إقليمية في الإستراتيجية.

[1] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق. ص67.

عموما فإن هذه المناورة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر مع وحدات الأسطول الأمريكي و التي كان يهدف إلى إجراء تدريبات في مجال الإنقاذ و البحث في البحار وذلك وفقا **للمعاهدات الدولية لحماية الحياة** البشرية في البحار[2].

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية بين البدين.

يعالج هذا المطلب واقع العلاقات الامريكية الجزائرية في المجال الاقتصادي كما يتناول السياسة الاقتصادية الأمريكية في الجزائر والمبادرة الأمريكية المتعددة الأطر **اف.**

الفرع الأول: السياسة الاقتصادية الأمريكية في الجزائر

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على ترقية العلاقات الاقتصادية و التجارية مع الجزائر، حيث تم إنشاء غرفة تجارية أمريكية-جزائرية في نيويورك في **16 جوان 1991** لرفع الحواجز الجمركية التي تعرقل تدفق **المبادلات** التجارية بين البلدين، ولجلب العديد من الشركات الأمريكية للاستثمار في الجزائر و **الاطلاع على** مختلف الإصلاحات الهيكلية و الانظمة القانونية المعمولة بها من قبل الحكومة الجزائرية، كما تم ايضا إنشاء غرفة **تجارية جزائرية-** أمريكية في الجزائر **2001** بعد زيارة الرئيس الجزائري إلى واشنطن والتي تعزم العديد من الشركات الأمريكية العامة في الجزائر الانضمام **إليها**[1]

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر فحسب الأرقام المقدمة من مكتب الإحصاء الأمريكي فإننا نسجل الملاحظات التالي:

[2] **أمينة رباحي، المرجع السابق. ص444.**

[1] موني عليلي، المرجع السابق. ص200.

جدول رقم (01): يبين صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من وإلى الجزائر (1990–2000):

القيمة بالملايين الدولارات الأمريكية

السنوات	الصـــادرات الـــو.م.ا علـــى الجزائر	واردات الو.م.أ من الجزائر	الميزان التجاري
1990	951.5	2.625.5	-1.674.0
1991	726.6	2.102.6	-1.376.0
1992	688.0	1.586.1	-898.1
1993	938.0	1.583.0	-645.0
1994	1.191.5	1.526.9	-335.4
1995	774.1	1.749.5	-975.4
1996	635.3	2.125.7	-1.490.4
1997	691.6	2.439.5	-1.747.9
1998	651.5	1.638.1	-986.6
1999	458.8	1.824.2	-1.365.4
2000	861.8	2.724.2	-1.862.4

- ارتفاع الصادرات الأمريكية من الجزائر حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2000 **بمليارين وسبعة مئة** وأربعة وعشرين دولار أمريكي، وترجع هذه القيمة المرتفعة بالمقارنة مع غيرها إلى تحسين الأوضاع الداخلية في الجزائر تعد انتخاب الرئيس بوتفليقة و الذي أبدى رغبة في الانفتاح على الخارج و السعي لترقية التعاون مع **العديد من الدول خاصة الولايات** المتحدة الأمريكية، التي رحبت بانتخابه وهو ما ترجمه لتحسن الطفيف في قيمة **الصادرات الأمريكية** إلى الجزائر و التي بلغت قيمة ثمان مائة وواحد وستين مليون[1].
- سجلت سنتي 1996 و1997 ارتفاعا محسوسا حيث بلغت في سنة 1996 **قيمة مليارين ومائة** وخمسة وعشرون 2.125.7،في حين **بلغت عام 1997 قيمة مليارين وأربعة مائة وتسعة وثلاثون، ويرجع هذا** الارتفاع الطفيف تحول الإدارة الأمريكية لدعم السلطة السياسية في الجزائر ضد الإرهاب، وإلى الاكتشافات الهائلة التي حققتها الشركات النفطية الأمريكية في الجنوب الجزائري خاصة شركة أنادر اكو.

[1] عبد الرحمان شريف، **المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية** (1990-2000). متوفر على الموقع الاليكتروني:
http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/press-release/

- ميزان تجاري عاجز بالنسبة للولايات المتحد الأمريكية، وهذا راجع لطبيعة المبادلات ونوعيتها، فالجزائر تصدر المحروقات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فحين لا تستورد سوى بعض المنتجات الصناعية.

الفرع الثاني: المبادلات الأمريكية المتعددة الأطراف في المجال الاقتصادي

لقد تقدمت الإدارة الأمريكية بالعديد من المشاريع الاقتصادية الرامية إلى إحداث تقارب اقتصادي بينها وبين دول المغرب العربي، وذلك من خلال طرحها مبادرة إيزنستات التي حملت اسم وزير الدولة للشؤون الخارجية "إيزنستات"، خاصة وأنها جاءت بعد بروز مؤشرات تعطل مسار الشراكة الأورو مغاربية (مسار برشلونة 1995) والذي فرض فيه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكتفي بدور الملاحظ فيها.

وقد وجهت هذه المبادرة في مرحلة الأولى إلى الدولة الثلاثة تونس المغرب الجزائر أما ليبيا وموريتانيا فقد استبعدتا منها وذلك بسبب الحصار المفروض على ليبيا بتهمة التسبب في حادثة لوكربي أما موريتانيا فلم ترد أي تصريحات عنها من طرف المسؤلين الأمريكيين[1]

أولا: أهداف المبادرة

من خلال الجهود الدبلوماسية للمسؤلين الأمريكيين فإنه يتضح بأن هذه المبادرة لها دلالات عديدة وأهداف علنية وأخرى سرية منها:

- فرض فضاء للحوار بين أمريكا و الدول المغاربية حول السياسة الاقتصادية.
- تحقيق الاندماج المغاربي.
- إرساء تعاون اقتصادي يقوم على التبادل الحر.
- إسناد دور أساسي للقطاع الخاص في إطار اقتصاد السوق
- إجراء إصلاحات ضرورية للنهوض بالقطاع الخاص[2]

وفي المقابل هذه الأهداف المعلنة فإن المبادرة الأمريكية حملت دلالات عديد نجدها في النقاط التالية:

- ازدياد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ذات النفوذ الفرنسي الأوروبي التقليدي.
- تطويق وحصر الأطر والآليات التي طرحتها الشاكة الأورو متوسطية و التي جاءت خارج الرعاية الأمريكية، رغم كون إسرائيل ضمنها.

[1] ناظم عبد الجاسور، المرجع السابق. ص117.

[2] سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير. ط1 ، مصر: ضة مصر للطباعة و النشر والتوزيع، 2005، ص145.

- إن هذه المنطقة تمثل سوقا كبيرة ومعبرة نحو الدول الإفريقية الأخرى ومجالا واسعا للاستثمارات التجارية الأمريكية ويمكن أن تشكل منطقة تعويضية في حالة وجود انتكاسات في المناطق الأخرى حيوية.
- والدلالة الأكثر أهمية في هذا المشروع بكل ما يحمله من تصورات اقتصادية وسياسية وأمنية، كونه جزء من الهجوم الدبلوماسي الأمريكي بقوة على القارة
- **الإفريقية كأساس** استراتيجي **واقتصادي**[1].

ثانيا: شروط مبادرة إيزنسات

إن تفعيل المبادرة يتطلب أربعة شروط تمثل محاور المشروع في ذاته وهي كما يلي:

- تسريع الإصلاح الهيكلي في الدول المغاربية.
- دعم الحوار في أعلى المستويات في موضوع السياسية الاقتصادية.
- تعزيز وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص لكونه الوحيد القادر على خلق الثروة.
- **رفع الحواجز الجمركية ما** بين الدول المغاربية التي تعرقل التجارة والاستثمار وكذا إنضاج شروط التعاون الاقتصادي.
- بالإضافة إلى هذا فإن ستيوارت إيزنسات يرى أن الخلافات السياسية بين المغرب و الجزائر فيما يخص القضية الصحراوية، لابد من حلها[2].

ثالثا: تطبيق المبادرة

لقد نظمت الإدارة الأمريكية اجتماعا وزاريا ضم وزراء المالية و الاقتصاد للدول الأعضاء الثلاثة الجزائر، المغرب، وتونس تحت إشراف وكالة تنمية التجارة التي تساهم إلى جانب عدد من الهيئات الأمريكية (كهيئة دافوس) في تنظيم الاجتماعات و القمم الاقتصادية لدول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط عام 1998، **بعدها** مهدت لهذا اللقاء من خلال أول اجتماع ضم سفراء الجزائر و المغرب وتونس بالولايات المتحدة الأمريكية، وإلى جانب دبلوماسية الاجتماعات فإن الإدارة الأمريكية عملت على مساعدة دول المغرب العربي على التعرف على المنطقة قصد جلب المستثمرين الأمريكيين وتشجيع المبادلات البينية، وكذا المبادلات مع الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا لإقحام الأسواق الكبيرة[3].

---

[1] ناظم عبد الجاسور، المرجع السابق. ص193.

[2] موني عليلي، المرجع السابق. ص181.

[3] نفس المرجع . ص 229.

وفي هذا الإطار تم عقد ندوة بمقر هيئة ضمان الاستثمار لما وراء البحار في 18 مارس 200 بمشاركة ممثلين عن الغرفة التجارية الأمريكية العربية ووزراء المالية والاقتصاد لكل من الجزائر المغرب تونس، بالإضافة لمؤسسات اخرى تعنى الدراسات الخاصة بالمجال السياسي، وبعد هذا اللقاء الثاني من نوع بعد لقاء 1998 الذي جمع ممثلي الدول المغاربية وممثلي الإدارة الأمريكية، وتضمن الدعوة لضرورة إعطاء دفع قوي لتنشيط المبادرة من خلال تشكيل فريقين من الخبراء، يعني الفريق الأول بفرض الاستثمار في شمال إفريقيا فيما يدرس الثاني أثر الاقتصاد الجديد و التدفق المباشر للاستثمارات الأجنبية على تكنولوجيات الإعلام.

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية مع الوكالة الخاصة بالاستثمارات على تشجيع الاستثمارات في هذه البلدان، خاصة في مجالي البترول والغاز[1].

رابعا: العراقيل التي واجهت تطبيق المبادرة

هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تعطيل المبادرة وفشلها في تحقيق العديد من الأهداف، ففي 30 أفريل 1999 وجه إيزنسات ستيوارت عدة انتقادات للدول المغاربية في لقاء حول المالية في المغرب العربي بواشنطن حيث أشار إلى محدودية إصلاحات الشركات والمؤسسات التي تحق الاستقرار في الاقتصاد الكلي بمعنى أن الدول المغاربية لم تقم بالإصلاحات التي تضمن حرية الشركات والمؤسسات ، وكذا إهمال دور القطاع الخاص في تحديد السياسة الاقتصادية.

[1] أمينة رياحي، المرجع السابق. ص446.

خلاصة الفصل:

من جملة ما وصلنا به من خلاصة لهذا الفصل هو أن أساس الاهتمام الأمريكي بالجزائر يعود إلى الأهمية الجيو استراتيجية التي تتميز بها وعلى المستوى الجيو سياسي، الذي يعود للموقع الجغرافي الاستراتيجي والجيو اقتصادي التي تتمتع به الجزائر من مؤهلات وإمكانيات اقتصادية معتبرة تتمثل في الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية التي تعد عامل جذب للاستثمارات الأمريكية في إطار استراتيجية الأمريكية للسيطرة على منبع الطاقة في العالم، وكذا الثروة البشرية التي تشكل يدا عاملة وفيرة سواءا البسيطة أو المتخصصة وسوقا استهلاكيا واسعا، ناهيك وأن الجزائر وعلى الرغم مما تملكه من قدرات ومقومات، كانت ولا تزال مجالا خصبا للاستثمارات، وهو ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجسيده من خلال تكريس تواجدها في المنطقة.

الفصل الثالث:

تطور العلاقات الجزائرية -الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل البحث والتقصي في تطور العلاقات الجزائرية- الامريكية وتوجهاتها الجديدة حيال الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فبعد سيطرت العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية-الجزائرية طوال حقبة الحرب الباردة وما بعدها، أفرزت أحداث سبتمبر معطيات ومتغيرات جديدة، التي أدت إلى صياغة أولويات السياسة الخارجية لكلى من الجزائر والولايات المتحدة، حيث عاد من خلالها العامل الأمني وبقوة كخيار استراتيجي في السلوك الخارجي الأمريكي، لمواجهة ما أصبح يعرف بالإرهاب الدولي، ناهيك عن تعزيز العلاقات في المجال الاقتصادي.

وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في هذا الفصل، الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث فجاء المبحث الأول يستعرض أهم التوجهات السياسية الجديدة بعد أحداث سبتمبر 2001، كما استعرضنا إلى أهم التعاون الاقتصادي من خلال المبادرات الثنائية في هذا المجال وهذا في المبحث الثاني أما المبحث الثالث فقد خصص للحديث عن مختلف العراقيل و التحديات التي تواجه العلاقات الجزائرية- الأمريكية.

المبحث الأول: تطور العلاقات السياسية والأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

يحاول هذا المبحث معالجة أبعاد السياسة الثنائية خاصة في المجال السياسي وكذا الشان الامني في عهدتي الرئيس جورج بوش الابن وبارك أوباما ، من خلال التطرق إلى طبيعة العلاقات السياسية الأمريكية-الجزائرية في تلك الفترتين، حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: التوجهات السياسية الجديدة في تعزيز العلاقات بين البلدين.

لقد فضلت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش الابن، الاستمرار في نفس السياسة التي أنتجتها إدارة بيل كلينتون اي العمل على المحاور الهادئة،(الدعوة لتحرير الاقتصاد وفتح المجال امام التعددية السياسية، ودعم المؤسسات النيابية وحكم واحترام حقوق الإنسان)، والالتزام بعدم إبداء أي رأي في الوضع الداخلي للجزائر، وهو ما حصل فعلا في اجتماع بين الرئيسين الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة و الرئيس الأمريكي السيد جورج دبليو بوش بتاريخ 11 جويلية 2001 أين تمت منافسة الملفات الاقتصادية بدلا من التطرق للملف الأمني الجزائري، وبالرغم من كون الرئيس الأمريكي جورج بوش من الجمهوريين إلا أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجزائر مازالت ترسم من طرف مجالس إدارات الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط في الصحراء الجزائرية، وليس من طرف خبراء الأمن القومي[1].

غير أن تفجيرات الحادي عشر سبتمبر جاءت لكي تجبر الولايات المتحدة الأمريكية على فتح الملف الأمني ليس تجاه الجزائر فحسب بل تجاه كل دول العالم، فبعد أن فضلته كخيار ضمن الخيارات سياستها الخارجية، أصبح المنظور الاستراتيجي في سلوكها الخارجي. ومن جهتها أدانت الجزائر ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وأبدت رغبتها في المشاركة في الجهود الأمريكية و الدولية ما يعرف بالإرهاب.

ويمكن القول أن العلاقات الأمريكية الجزائرية عرفت في شقها السياسي تطورا كبيرا خاصة بعد توقيع اتفاق السلام بين أريتيريا وأثيوبيا، ومحاولة الجزائر إحداث تقارب بين واشنطن وطهران فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، ونسجل أيضا الطلب الأمريكي من الجزائر في المساهمة في توقيع اتفاق سلام سوداني بالنظر إلى دور الدبلوماسية الجزائرية الهام، إلى جانب هذا فقد أفصحت واشنطن عن الدور الذي لعبته الجزائر في قبول ليبيا بتسوية ملف لو كربي ودفع التعويضات[2].

---

[1] عبد الرحمن شريف، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني. متوفر على الموقع الالكتروني:
http:// www.islam online net./arabic/politics/2001/10//article 11.5html

[2] نور الدين حشود، **العلاقات الجزائرية- الأمريكية (1992-2002)** . (مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلاقات الدولية لكلية الحقوق العلوم السياسية قسم العلوم السياسية)، جامعة قسنطينة، 2003، ص37.

من هذا المنطلق فقد حرصت الولايات المتحدة الامريكية على تعزيز علاقاتها السياسية مع الجزائر، وذلك من خلال تكثيف الزيارات للمسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر ومنافسة العديد من القضايا المتعلقة بالتنسيق السياسي و الأمني لمكافحة الإرهاب، حقوق الإنسان و الديمقراطية، كما تجددت الرغبة في تعزيز التنسيق الأمني و السياسي بين البلدين خاصة بعد تجديد الثقة في كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقية و الأمريكي جورج بوش الابن في 2004.

وبما ان المجال السياسي يعتبر اساس اي تقارب بين الدول، كون الإدارة السياسية الحقيقة هي الأرضية لكل اتفاق في أي مجال، وهي القاعدة التي حكمت العلاقات الثنائية الأمريكية- الجزائرية، في فترة الرئيس الأمريكي باراك أوبا ما، حيث شهدت تقاربا كبيرا بين البلدين جسدته الزيارات المنظمة للمسؤولين الأمريكيين على الجزائر، وزيارة المسؤولين الجزائريين إلى واشنطن. أهمها زيارة كاتبة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى الجزائر وزيارة الخارجية الجزائرية مراد مدلسي إلى واشنطن عام 2012.

كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتياحا وترحيبا الإصلاحات السياسية التي باشرها الجزائر، حيث أنه كانت أول من أشاد بالجهود المتواصلة التي يبدلها البلد من أجل تكريس أفضل للديمقراطية، باعتبارها خطوة إلى الامم بالنسبة للجزائر وشعبها فالإجراءات المقترحة واسعة النطاق (رفع حالة الطوارئ، فتح المجال السياسي للمراة ورفع حضنتها في المجالس المنتجة دعم التعددية الحزبية و الإعلامية...تستجيب للعديد من الانشغالات، الشرعية للمواطني[1] .

كما رحبت الإدارة الأمريكية بالانتخابات البرلمانية التي جرت في الجزائر في ماي 2012 ووصفها الخطورة الصائبة نحو إصلاحات ديمقراطية، وأبدت نيتها في التعاون مع البرلمان الجزائري بتشكيلته الحالية ومواصلة تعزيز علاقاتها مع الجزائر حكومة وشعب.

المطلب الثاني: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ساهمت التحولات الاستراتيجية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر في ترقية التعامل الأمريكي-الجزائري في مجال الأمني خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، حيث تعتبر الجزائر دولة رائدة في هذا الميدان خاصة واها

[1] مسؤول أمريكي مجهول، الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها الرئيس الجزائري خطوة مهمة للإمام. متوفر في الموقع الإلكتروني:
http:// arabic.people.com/31662/2011/04/16

عانت من هذه الظاهرة و لا تزال تعاني منها[1]،وهو ما يجعلها أكثر استعداد من غيرها للانخراط في المخططات الأمريكية في المنطقة[2]. ويؤكد هذا الاعتراف بالدور الجزائري ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في رسالة بعثها الرئيس الجزائري بوتفليقة في " جويلية 2004 بمناسبة الذكرى 42 للاستقلال الوطني جاء فيها:

"أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مكافحة الإرهاب"

الفرع الأول: التنسيق الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر

ويعتبر التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ديناميكا ومتعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافية- الامنية، ويتجلى هذا التنسيق في المجالات التالية:

- موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية على الإرهاب لانها كانت على قناعة بانه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا الخطر المبهم والغامض إلا عبر مشاركة جماعية عابرة للقوميات بتفويض دولي واضح (القرار 1373)
- تبادل المعلومات الإستخباراتية: فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لعزله عن خطوط الدعم الخارجي.
- التعاون بين وكالات الأمن والاستخبارات ووزارتي الدفاع الأمريكي و الجزائري.
- التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية و المعاهد و الجامعات الأمريكية.
- استفادة الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية التي ارتفعت قيمتها من 121.000 أمريكي في عام 2001 إلى 800.000 دولار أمريكي في عام 2008[3].

الفرع الثاني: المبادرات الأمريكية المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب

تندرج الجزائر في إطار التعاون العسكري-الأمني متعدد الأطراف في جهتين أساسيتين:

في شمال في إطار مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، وفي الجنوب في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراءTrans. –Sahara Counter Terrorisme Initiative –T.S.C.T.I

[1] yahia zoubir.the Maghreb states and the unite state after 9/01 in: www.sciences-po.org/archive/2010/fevrier/dossier/art/

[2] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق. ص74.

[3] محند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري-الأمريكي و الحرب على الإرهاب**. المرجع السابق. ص17.

أولا: في شمال في إطار مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي

تأسست مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي في عام 1994، في إطار المقاربة الجديدة التي تبناها الحلف الأطلسي، تجله العديد من الدول خاصة دول جنوب المتوسط، و القائمة على تعزيز الحوار و التعاون بين الأطراف لمواجهة التهديدات التي تعرفها منطقة المتوسط (الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات)

انضمت الجزائر متأخرة[1]، على هذه المنظمة عام 2000 التي تضم دولا متوسطية (مصر،تونس إسرائيل و المغرب) وأخرى غير متوسطية (الأردن وموريتانيا)[21] ، وبعد دعوتها من الامين العام (Lord George Robertson)

1- مغازي وأهداف إدراج الجزائر في مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي:

ترجع مغازي إدراج الجزائر في الحوار الأطلسي المتوسطي في مارس 2000 النقاط التالية:

- الإقرار بمصداقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.
- تحسن الوضع الأمني الداخلي للجزائر وخروجها تدريجيا من الأزمة إلى جانب تحسن العلاقات الجزائرية – الأمريكية، التي ترجمتها الزيارات المتبادلة للعديد من المسؤلين الأمريكيين في الحلف الأطلسي إلى الجزائر.
- إثبات توجه الحلف الأطلسي في إطار مقاربته الجديدة بعد للحرب الباردة نحو التعاون مع الدول الجنوب لإقامة روابط مهمة وتأكيد إرادته على الإهتمام بجناح الجنوبي بعد أن تخلى عنه لصالح أوروبا الشرقية.
- إرادة الجزائر وسعيها لتموقع في الوضع العالمي الجديد [3].

أما فيما يتعلق بأهداف الحلف الأطلسي من إدراج الجزائر في الحوار الأطلسي المتوسطي، فهي كالتالي:

- الأهمية الجغرافية للجزائر في القارة الإفريقية وهذا من خلال مساحتها الشاسعة المطلة على البحر المتوسط و التي يعتبرها الحلف الأطلسي جزء من مجاله الجغرافي.
- الموارد الطبيعية التي تتمتع الجزائر خاصة النفط الغاز، والتي تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان تدفقها للغرب و بأسعار متدينة.

---

[1] موسى بابا عمي، **علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي الأبعاد و الرهانات**. مداخلة ضمن: (الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط"، تنظيم: قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، جامعة قسنطينة، 2008، ص7.

[2] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق. ص 219.

- حماية حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة أوروبا وإسرائيل الأعضاء.
- بناء جسور التفاهم بين الثقافات و التقاليد لمختلفة لان تكلفة الإستثمار في هدا المجال اقل من تكلفة الإستثمار في النزاعات و الأزمات[1].

2- مضمون مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي.

يتضمن الحوار الأطلسي المتوسطي أساسا أبعاد عسكرية، وأمنية متعلقة بمهام حفظ السلم و الوقاية من النزاعات و التنسيق ألمعلوماتي و الإستخباراتي، وأبعاد عملية ميدانية تتمثل في التمارين و التدريبات العسكرية المشتركة مع دول الجوار، وأبعاد سياسية دبلوماسية كعقد الإجتماعات على مستوى المستشارين السياسيين والتي تأخذ طابع (الناتو+1) بصورة منظمة على المستويين السياسي و العلمي، يتم فيها مناقشة القضايا المتعلقة بالحالة الأمنية في المتوسط، كما تأخذ صيغة (الناتو+7) مثل اجتماعات مجلس شمال الأطلسي+7 و التي تعقد بشكل منتظم ويقوم فيها الأمين العام للحلف الأطلسي باطلاع سفراء دول المحور المتوسطي على جدول أعمال الحلف الحالية.

إلى جانب هذا فإن الحلف يحرص على تعزيز العلاقات السياسية و الدبلوماسية مع الدول الأعضاء، وذلك من خلال تبادل العديد من الزيارات التي يقوم بها المسؤلون بالحلف (الأمين العام، الأمين العام المساعد للدبلوماسية العمومية)، وتوضيح الهداف و الأولويات، والأهم من ذلك أن المبادرة قد دعت إلى تفادي أي سوء فهم حولها، والتي لا يقصد منها لا انضمام إلى عضوية الناتو، أو مجلس الشراكة الأوروبية-الأطلسية أو مبادرة الشراكة من أجل السلام[2].

3- مستوى التنسيق الأطلسي-الجزائري:

إن اعتراف الحلف الأطلسي بأهمية الدور الذي تلعبه الجزائر في مواجهة التهديدات التي تواجه أوروبا من الضفة الجنوبية هو الذي أعطى دفعا لعلاقات التنسيق بين الطرفين و التي بدأت بشكل رسمي في عان 1999 بزيارة الرئيس الجمهورية إلى مقر الحلف ببروكسل. وقيامه بزيارة ثانية عام 2001. كما نشطت في سنوات (2001-2003) حركة تبادل الزيارات والوفود بين الجيش الوطني و الحلف الأطلسي حيث زار وفد يرأسه العقيد (جياناكارو لوفارتوانا) عن الحلف الأطلسي في فيفري 2002، بعدها تبعتها زيارة لوفد هام

[1] حسين سنطوح، "الحوار الأطلسي الجزائري: من أين وإلى أين؟". **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد الثاني، الجزائر: درا الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص44.

[2] موسى بابا عمي ، المرجع السابق. ص7.

من القيادة الجهوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الأميرال (سيدني موغان) وقد أعتبر أن أفاق التعاون الأمني بين الطرفين في تقدم مستمر.

إلى جانب هذا فقد شاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات السياسية وكذا العمليات الأمنية و العسكرية إلى جانب الحلف الأطلسي و التي تتجلى لنا في النقاط التالية:

- مشاركة الجزائر في عمليات (أكتيف إندفور) بعد أحداث 11 من سبتمبر التي تجري في المتوسط لمراقبة التجارة البحرية وحمايتها من خطر الجماعات الإرهابية، وفي اجتماع (داكيا فيالة) الإسلندية في ماي 2002، وأيضا في اجتماع لمنظمة التعاون و الأمن في أوروبا بلشبونة 12 جوان 2002. إلى جانب قيامها بالتنسيق مع الحلف الأطلسي في إطار الإستراتيجية المتعلقة بالمفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي في براغ نوفمبر 2002.

- شاركت الجزائر أيضا في نوفمبر 2004 باسطنبول في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطية والذي ضم قيادات الأركان العسكرية لدول الحلف ودول جنوب حوض المتوسط المعنية بالحوار، وقد حضرت الجزائر ممثلة برئيس الأركان العامة للجيش[1].

- كما شاركت قوات من البحرية الجزائرية إلى جانب الحلف الأطلسي في تمارين بحرية مشركة جرت في عرض السواحل الجزائرية في الفترة ما بين 6-9 ديسمبر 2004. والتي أعلن خلالها مسؤولون من الحلف استعدادهم لدعم مسار احترافية الجيش الجزائري، فإصلاح المؤسسة العسكرية في دول الجنوب بما فيها الجزائر، وإعادة تأهيل القوات المسلحة ونشر طاقمها البشري بأقل الخسائر المادية، أضحت مسؤولية ضرورية تفرضها الأوضاع الجديد حسي العقيد (جوستاف كليمونت)[2]

- مشاركة الجزائر في المؤتمر المنعقد حول التعاون بين الجزائر و الحلف في 7-8 نوفمبر 2005 تحت شعار من الحوار إلى الشراكة الذي كرس فكرة التعاون على أساس وحدة غير قابلة للتجزئة.

- شهدت الموانئ الجزائرية رسوا العديد من السفن الحربية التابعة للحلف في شهر مارس 2008 والتي تهدف إلى تامين الممرات البحرية من خلال البحث عن الالغام البحرية و القضاء عليها وقد اختتم

[1] حسين سنطوح، المرجع السابق. ص 45.

[2] موسى بابا عمي، المرجع السابق. ص 9.

التوقف بإجراء تمرين مشترك من نوع "باسكس" بعرض المياه الإقليمية الجزائرية شاركت فيه وحدتان من القوات البحري الجزائرية[1].

- مشاركة البحرية الجزائرية في تدريبات ومناورات فيونيكس في أفريل 2008 في جنوب إيطاليا، التي يقودها الاسطول الامريكي السادس بهدف تحسن تقنيات التدخل[2].

وإجراءات مرافقة السفن وكذا عمليات الإنقاذ في عرض البحر، كذلك حرصت الولايات المتحدة الامريكية على المشاركة الجزائر في عملية المسعى النشط، التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة[3].

ويسعى الحلف الأطلسي إلى إفشال النشاطات الإرهابية في المنطقة عن طريق مهام المراقبة و التفتيش ومراقبة السفن، بالإضافة إلى تأميم شبكة الأنابيب الواسعة التي تربط المنطقة الجنوبية بالضفة الشمالية.

والجزائر على غرار الدول المعنية بهذه المبادرة (مصر، المغرب والاردن إسرائيل) تقوم بتقديم معلومات لقوات الحلف الأطلسي خاصة فيما يتعلق بالسفن المشبوهة التي تعبر مياهها الإقليمية.

ثانيا: في الجنوب في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

أنشأت في جوان 2005 وتضم إلى جانب دول الساحل الإفريقي، (موريتانيا، مالي النيجر، تشاد) كل من الجزائر المغرب تونس، السنغال مع إضافة نيجيريا أثيوبيا غانا.

وجاء إدراج الجزائر فيها كتطبيق أساسي لاستراتيجية تخفيف منابع الإرهاب التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية في حربها على الإرهاب[4].

وتسعى المبادرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكوين وتدريب دول المنطقة المعنية بهذه المبادرة دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي.
- ترفية التعاون الأمني لمواجهة ما يسم بالإر هاب في تلك المنطقة، وكذا مكافحة الهجرة الغير شرعية و المتاجرة بالبشر...وذلك من خلال فرق أمنية خاصة من الخبراء العسكريين الأمريكيين.
- العمل على منع من يصفون بالإرهاب من اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى وما جورها، قاعدة لأعمالهم خاصة أمام ضعف دول المنطقة وعجزها عن مراقبة حدودها المترامية، ناهيك عن

---

[1] عاطف قدادرة، "فتور في علاقات الجزائر بحلف الأطلسي منذ الثورة الليبية". **جريدة الخبر**، العدد غير متوفر، الجزائر: يومية جزائرية، 6جويلية 2012، ص02.

[2] موسى بابا عمي، المرجع السابق. ص9.

[3] محند برقوق، المرجع السابق. ص19.

[4] إسماعيل بو الروابح، المرجع السابق . ص11.

حالة التخلف وعدم الإستقرار التي تعيشه هذه الدول(مالي، موريتانيا...بسبب الأزمات الداخلية. وهو الأمر الذي يجعلها بيئة خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية حسب المنظور الأمريكي.

- توحيد جهود المنطقة من أجل التنسيق الجهوي بينهما في هذا الإطار.
- تأمين الثروة الحيوية لهذه المنطقة (نفط، غاز، معادن إستراتيجية كاليورانيوم والذهب).

وتتولى الولايات المتحدة الأمريكية الإشراف المباشر على مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، حيث تقوم قيادا الجهوية بألمانيا بتنفيذها.

1- مضمون المبادرة

تتضمن المبادرة برامج تدريب وتكوين، وكذا إعداد وتفعيل جملة من التمارين و المناورات في الصحراء الإفريقية مع الدول المعينة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أشهر مبادرة flintolock في جوان 2005، وهي العمليات التي شاركت فيها كل من الجزائر موريتانيا، النيجر، مالي، من أجل اختيار قدرات هذه الدول على مواجهة ظاهرة الإرهاب في صحراء الساحل الإفريقي كما يدخل في إطار هذه المبادرة أيضا اللقاءات العالية المستوى التي تتم بين القيادة العسكرية (اللقاء الذي عقد في 23-24 مارس 2004 بمقر القيادة العسكرية الأمريكية في ألمانيا)[1].

وتجسيدا لهذه المبادرة أقرت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 500 مليون دولار في السنة ما بين 2005-2010 بمعدل 100 مليون في سنة [2]،كما تم إرسال التجهيزات العسكرية وتجنيد فرقة من الخبراء العسكريين الأمريكيين وإرسالهم إلى المنطقة عبر جسر جوي انطلاقا من القاعدة الجوية العسكرية الموجودة بإسبانيا. وكذا قوات أخرى للمجموعة 32 لعمليات التابعة للمخابرات المركزية الأمريكية وغيرها من القوات المتمركزة بقاعدة ألمانيا، وذلك لمتابعة تدريبات الفرق الإفريقية في إطار هذه المبادرة.

يتم إجراء المناورات مرتين في السنة كان من أهمها: مناورة جوان 2005 في شمال إفريقيا وغربها، اوت 2007 في مالي.

2- إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا

لقد مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر دافعا أساسيا لإنشاء قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا، خاصة أمام تعاظم حجم التهديدات الإرهابية في إفريقيا وعدم قدرة القيادة العسكرية الأمريكية

[1] أعمر بوزيد، "البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في اطار تكامل". (مذكرة لنيل شعادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2009، ص 345.

[2] إسماعيل بو الروابح، المرجع السابق. ص139.

UECOM في ألمانيا، على تغطية أوروبا وإفريقيا في آن واحد، لتضاعف الانشغالات الأمنية للقيادة المركزية و القيادة الأوروبية في حربي العراق وأفغانستان، يقول في هذا الصدد الجنرال جيمس جونز:

"أنه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر، لقد أن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة و الاتجار بالمخدرات و الاسلحة، ولم يعد بمقدور دولها ان تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها"[1]

وقد تم الإعلام رسميا عن إنشاءها في 6 فيفري 2007 من طرف الرئيس جورج ولكر بوش وهو ما يطلق عليها القيادة الإفريقية أو باختصار أفر يكوم و التي تشمل كل الدول الإفريقية ماعدا مصر، بأحداث في الشرق الأوسط، وتتخذ هذه القاعدة من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر لها بعد فشل محاولات إقامتها في بلد مغاربي أو في إحدى دول الساحل الإفريقي، ويقول في هذا الصدد وزير الخارجية الجزائري الأسبق محمد بجاوي:

"إن الجزائر ترفض إقامة قاعدة اجنبية على ارضها، لان ذلك يتعارض مع سيادتها واستقلالها"

وتضم القيادة الأمريكية في ألمانيا موظفين عسكريين ومدنيين بمن فيهم مسؤليين من وزارة الخارجية و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما خصصت لها ميزانية ب 56 مليون دولار في 2007، 75,5 مليون دولار في 2008، فيما طالبت إدارة أوبا ما من وزارة المالية 279 مليون دولار[2].

أهداف إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية

من بين أهم الأهداف التي تسعى قيادة أفركوم لتحقيقها، نجدها في النقاط التالية:

- العمل على تقوية روابط التعاون الأمني مع الدول الإفريقية وإدارة أنشطة الأمن و العمليات العسكرية.
- زيادة قدرة الحكومة الإفريقية في الحرب ضد الإرهاب و الرفع من مهارتها.
- نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان و التنمية الإقتصادية، وهي منهجية تعكس الأمن الوقائي

غير أن الأهداف الحقيقة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها تظهر لنا في مايلي:

- السيطرة و التحكم الإستراتيجي في العالم[3].

---

[1] أسماء رسولي، المرجع السابق. ص137.

[2] إسماعيل بوالروابح، المرجع السابق. ص140.

[3] *United state africa command, US africom in: http/www.africom.mil.getarticle.1964 Public. Affice ? /*

- مراقبة القارة الإفريقية عن قرب، ونزع فتيل المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.
- تأمين عمليات التنقيب على حقول النفط، باعتبار أن القارة الإفريقية ستلبي 25% على الأقل من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من البترول مع حلول 2015[1].

عموما يمكن القول في الأخير أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال كل هذه المبادرات الأمنية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إن الحوار المتوسطي الأطلسي سيعطي الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية في مراقبة البلدان المتوسطة خاصة الدول العربية.
- كما سيمكنها من إخضاع هذه الدول لتطبيق المبادئ الغربية كالديمقراطية وحقوق الإنسان.
- مراقبة القدرات العسكرية لهذه الدول خاصة الجزائرية منها (الكفاءة، حجم التسلح...)
- وتعزيز وتكثيف انتشارها العسكري عن طريق إيجاد العديد من القواعد العسكرية الجديدة(البرية، البحرية، والجوية) في المناطق الحيوية، لحماية مصالحها المنتشرة في البحر المتوسط وفي قارة الإفريقية وتأمين تدفق النفط وبأسعار رخيصة.
- مواجهة النفوذ الصيني المتنامي بسرعة في القارة الإفريقية، وحجيجه اقتصاديا وعسكريا.
- شهد التعاون الأمني والاستخباراتي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر تطور كبيرا في عهد الرئيس باراك أوبا ما، خاصة فيما يتعلق بالحرب الدولية على الإرهاب و الجريمة المنظمة، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أكثر من غيرها من القوى الدولية الإقليمية الدور الريادي و المحوري الذي تقوم به الجزائر لمحاربة هذه الظاهرة[2].
- من هذا المنطلق فقد عملت الإدارة الأمريكية على تعزيز علاقاتها الأمنية و العسكرية مع الجزائر، حيث شاركت في الندوة التي احتضنتها حول الإرهاب في سبتمبر 2010 و التي تبعتها محادثات متعددة الأطراف جمعت مسئولين من البيت الأبيض وكاتب الدولة للخارجية، والبنتاغون بممثلي البلدان الأربعة

[1] إدريس ولد خليفة، أفريكوم وسيلة لمحاربة الإرهاب وتأمين الموارد النفطية لأمريكا. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http/www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=101132.

[2] مجهول، العلاقات الجزائرية الأمريكية. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http:/www.marefa.org/index.php

(الجزائر، موريتانيا، النيجر مالي)، في المقابل شاركت الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك، والتي تعد أحد أعضائه المؤسسيين كما تتولى قيادته إلى جانب كندا[1].

- ولم تقتصر الولايات المتحدة الأمريكية في **توطيد علاقاتها الأمنية و العسكرية مع الجزائر على** التجنب السياسي و الدبلوماسي بل تعدتها إلى جانب العملي التقني حيث استفادت الجزائر من برامج تكوين في مجال تكوين في مجال العبوات الناسفة ومن مجموعة من التمارين العسكرية، وتبادل مشترك للمعلومات **الإستخبارية، خاصة** وأن المعلومات التي تقدمها الجزائر سمحت بتجنيب المصالح الغربية اعتداءات إرهابية خطيرة.

- إلى جانب هذا فقد أوصى البنتاغون وفقا لتقرير له سنة 2011 * . **بدعم أجهزة الأمن و** الجيش في الجزائر بمعلومات دقيقة وصور جوية لمعاقل الجماعات **الإرهابية** في الساحل الإفريقي، وتكوين تقنيين في مراقبة المواقع الإلكترونية و التحسس الإلكتروني وأجهزة تصوير حديثة تتمتع بزيادة كفاءة الاستطلاع والمراقبة الجوية للصحراء، وذلك للتصدي بكفاءة أكبر للتهديد الذي يمثله الفرع المغاربي للقاعدة[2].

- وإلى جانب التنسيق الأمريكي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، فقد حصل أيضل توافق بين **البلدين فيما يتعلق بعزل الإرهابيين وحرمانهم من مصادر التمويل** وإدانة جميع عمليات الاختطاف التي تتبناها ما يسمى بالقاعدة في المعرب الإسلامي. وامتد التوافق المشترك بين البلدين إلى الأزمة التي وقعت في مالي، خاصة فيما يتعلق بالحل السياسي المبني على العودة إلى النظام الدستوري...[3]

أولا: الجزائر وقاعدة أفر يكوم

- مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الأراضي الجزائرية كمنطقة استراتيجية لتأسيس قاعدة أفر يكوم، وإدارة عمليتها العسكرية ضد التنظيم المسلح في المنطقة المغاربية والصحراوية، لهذا فهي لا تزال

---

[1] محمد أمين سني، المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر: إدارة بوش نموذجا. متوفر على موقع الحوار أون لاين:
www,elhiwaronline ;com/view/24404/101/2010/01/24 p3

* قامت وزارة الدفاع الأمريكية بإعداد تقرير عسكري بمعية قيادة القوات الأمريكية في إفريقيا، أشارت خلاله إلى العبء الكبير الذي تتحمله الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، حيث تتكفل لوحدها ب 60% فيما تتقاسم كل من المغرب و مالي وموريتانيا و النيجر 40 % الأخرى ، لهذا فقد أوصى البنتاغون بتقديم المساعدات التقنية و الفنية للجزائر.

[2] ح سليمان، "السفيرة الأمريكية في باماكو تلتقي مع الطرح الجزائري في معالجة أزمة مالي". **جريدة الخبر، الجزائر: يومية جزائرية، العدد 6981**، 13 جوان 2012، ص 06.

[3] **شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية (التحديات والرهانات)**. (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2009، ص 79.

تعمل على إقناع الجزائر و الدول الإفريقية بأهداف هذه القاعدة، التي لا ترمي حسبها إلى ممارسة أي دور قيادي في القارة الإفريقية بقدر ما ستوجه جهودها لدعم جهود الزعامات الإفريقية:

- "سنطلع إلى أن نكمل بدلا من ننافس أية جهود قيادية جارية حاليا"
- لهذا فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التدخل العسكري المباشر في المنطقة واكتفت بالعمل مع حكومات الدول الإفريقية على وضع مقاربة مشتركة لمواجهة ما يعرف بالتنظيم الإرهابي في منطقة المغرب الإسلامي وتدعيم التعاون الأمريكي الإفريقي، عن طريق التدريب العسكري وضمان احترافية الجيوش الإفريقية خاصة التابعة لدول الساحل. وهو ما نوه إليه قائد القوات البرية لأفر يكوم دافيد:

- **إن جهودنا ترتكز على الوسيلة الكفيلة بإنجاح مهمتها وتعزيز تعاوننا مع البلدان الإفريقية، وإن** انشغالنا الكبير يتمثل في إيجاد السبل الأفضل للمساعدة على احترافية الجيوش بالبلدان الإفريقية التي تطلب ذلك[1].

ثانيا: موقع الجزائر في الحوار الأطلسي – المتوسطي

- في إطار تقوية وتعزيز العلاقات الجزائرية-**الأطلسية، شهدت العاصمة الجزائرية العديد من الزيادات لقيادات عسكرية من الحلف الأطلسي حيث جاءت زيادة رئيس اللجنة العسكرية لمنظمة الحلف** الأطلسي الأميرال جيا مبادلو في 2010، ثم زيارة الأمين **العام المساعد لمنظمة الحلف الأطلسي المكلف بالشؤون السياسية و الأمن روبرت غليمان** 2011 والذي أكد خلالها على التعاون الجيد بين البلدين. بالإضافة إلى هذه الزيارات وغيرها شهد ميناء الجزائر رسوا خمس سفن عسكرية لمكافحة الإرهاب و المسماة **(أس، أن ، أم ، سي، أم ،جي)،و**ذلك من أجل إجراء تمرين ومناورات في المياه الإقليمية الجزائرية[2].

[1] مجهول، الجزائر بلد محوري نتطلع إلى تعاون وثيق معه لبسط الإستقرار. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.djazairess.com/alfadjr/142182/

2 عاطف قدادرة، المرجع السابق. ص03.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: المبادرات الأمريكية المتعددة الأطراف في المجال الاقتصادي

تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتعزيز علاقاتها الثنائية مع الجزائر في مجال الاقتصاد ين حيث عملت على تنويع وتكثيف إبرام الاتفاقيات معها، كتوقيع معاهدة إطار التجارة والاستثمار Agreement Trade and Investment Framework في جويلية 2001[1]، والتي تهدف إلى تطوير قطاعات استثمارية أخرى خارج المحروقات وإنشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر في 2002، لمراقبة سير المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين و العمل على تعميقها، إلى جانب تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي في 16 سبتمبر 2002، الذي ينشط في عدة قطاعات (الصناعة، الزراعة البترول و التكنولوجيا المعلوماتية ...بالإضافة إلى ما سبق فقد تم فتح النقاش حول اتفاقية الفضاء الحر في سبتمبر 2003 و المتعلقة بحركة الملاحة الجوية[2].

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر فإنه وانطلاقا من الأرقام التي يصدرها مكتب الإحصاء الأمريكي في الفترة الممتدة من (2001-2008) نسجل الملاحظات التالية:

[1] إبراهيم تيقمونين، المرجع السابق. ص143.

[2] US trade & Investment mission to algeria. The embassy of algeria in Washington, in : http/:www.algeria-us;org/docs/livre.2011pdf.

الجدول رقم (02) يبين التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر (2001-2008):

القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

السنوات	صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر	واردات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر	الميزان التجاري
2001	1.037.9	2.702.0	-1.664.1
2002	984.4	2.360.2	-1.375.8
2003	487.4	4.748.4	-4.261.0
2004	971.6	7.409.5	-6.438.0
2005	1.106.2	10.446.9	-9.340.2
2006	1.101.9	15.455.9	-14.354.0
2007	1.652.4	17.816.1	-16.163.6
2008	1.243.2	19.354.8	-18.111.6

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية:

http :/www.census.gov/foreign-trade/statistics/press-release.

- ارتفاع قيمة الواردات الأمريكية من الجزائر، والتي سجلت أكبر ارتفاع لها في سنوات العهدة الثانية للرئيس بوش (2000-2008)، حيث بدأت في **الارتفاع** تدريجيا من سبعة ملايير وأربع مائة وتسعة مليون **دولار أمريكي** (7.409.5) **سنة** 2004، لتصل إلى الذروة سنة 2008 **مسجلة قيمة تسعة عشر مليار** وثلاثمائة وأربعة وخمسون مليون دولار أمريكي (19,354.8) **ويرجع هذا زيادة الطلب على المحروقات وارتفاع أسعار النفط.**
- انخفاض قيمة الصادرات الأمريكية إلى الجزائر، حيث لم يسجل ارتفاع كبير بالمقارنة مع الواردات ويرجع هذا الأساس إلى الارتباط التقليدي للواردات **الجزائرية بالأسواق الأوروبية من جهة، ومن جهة أخرى غياب سياسة اقتصادية (صناعية و فلاحية) خارج قطاع المحروقات موجهة للتصدير.**
- سيطرة المحروقات على غالبية الصادرات الجزائرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1] *Ferhat farht,* ***the united states and algeria from kennedy to Reagan****. algeria : office des publication universitaires, 2012, p 39.*

- ميزان عاجز بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وإيجابي بالنسبة للجزائر، وهذا يعود لطبيعة المبادلات ونوعيتها بين البلدين، فالجزائر تصدر البترول و الغاز بكميات كبيرة باتجاه أمريكا، وفي المقابل فإن ما تستورده الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية يبقى ضئيل جيدا و لا يمثل سوى بعض المنتجات الصناعية ومعدات الإعلام الآلي.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي وحسب ما أكدته مجموعة أكسفورد للتجارة (OBG) فإن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بعد قطر وروسيا، حيث تضمن للولايات المتحدة الأمريكية، حوالي 05% من طلبها وهو ما يعادل 4-5 مليار متر مكعب، ومن المتوقع رفعه إلى 12 مليار متر مكعب بحلول عام 2015 لبصل إلى 20 %، من مجموع احتياجات الولايات المتحدة الأفريقية منه. لهذا حرصت الجزائر على تعزيز حضورها في السوق الأمريكية للغاز وذلك بتوقيع عقد مع إحدى فروع الشركة الأمريكية سمبرا إينرجي في عام 2006، و الذي نص على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية ب 20505 متر مكعب من الغاز الطبيعي لمدة 20 سنة[1]

في خلال عهد الرئيس بوش الابن، تم طرح العديد من المبادرات الاقتصادية المتعددة الأطراف التي تخص أكثر العالم العربي، بما فيه الجزائر.

أولا: مشروع الشراكة للشرق الأوسط: Middel East Part Meiship(MEPI) Initiative (مرتكزاتها، أهدافها، تطبيقاتها).

لقد تم الإعلان عن هذه المبادرة في ديسمبر 2002 كبديل لمبادرة ايزنسات وذلك استجابة الانتشار الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتشمل هذه المبادرة حوالي 14 دولة عربية موزعة على ثلاثة مكاتب جهوية مكتب تونس بالنسبة للدول المغرب العربي (الجزائر المغرب تونس) إلى جانب لبنان، مصر (الشرق الأوسط)، أبو ظبي بالنسبة لمنطقة (الخليج العربي)[2]، فيما ترتكز حسب مساعدة كاتبة الدولة لشؤون الشرق الأوسط إلينا رومانوفسكي على أربعة محاور: محور اقتصادي، محور سياسي، محور تربوي، وضعية المرأة.

1- أهداف مبادرة الشراكة للشرق الأوسط

تسعى مبادرة مشروع الشراكة للشرق الأوسط إلى تحقيق العديد من ألهداف كالعمل على ترقية الفرص الاقتصادية و التربوية، تقوية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون في المنطقة، وكذا ترقية تشجيع وتعزيز القطاع

[1] أعمر بوزيد، المرجع السابق. ص 234.

[2] إبراهيم تيقموتين، المرجع السابق. ص 121 .

الخاص وتطويره، بالإضافة إلى العمل على خلق منطقة للتبادل الرئيسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الشرق الأوسط.

2- تطبيق المبادرة

في إطار هذه المبادرة وفد من مؤتمر المجالس التشريعية للولايات المتحدة الامريكية بزيارة إلى الجزائر في 2006 وذلك بهدف تقييم المشاريع التي تندرج ضمن برنامج التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر للفترة 2006-2007 انطلاقا من الإنجازات التي تم تحقيقها في المجال التشريعي، وذلك بغية العمل على تحديث الجهاز التشريعي الجزائري[1].

- استفادة الجزائر إلى جانب العديد من الدول العربية في ديسمبر 2005 من دورتين تكوين لفائدة مسيري المؤسسات (التسيير واستراتيجية الأعمال)، يشرف عليها خبراء أمريكيون من جامعة كاليفورنيا.

- اختيار ستة دول من بينها الجزائر و المغرب تونس... للإستفادة من برنامج التمويل الخاص بتجسيد مبادرات الشراكة و المقدرة 18.(مليون دولار لتمويل الشراكة، و الدخول معها في تربصات التأهيل وترقية المرأة فضلا عن تخصيص 70 ألف لتحسين التعليم و البحث واقتناء التجهيزات لها.

ثانيا: مبادرة الشرق الأوسط الكبير

تعتبر مبادرة الشرق الأوسط الكبير امتداد لكل من مبادرتي "إيزنسات" و "مبادرة الشراكة للشرق الأوسط"، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرحها انطلاقا من تقرير برنامج التنمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي لسنتين (2002-200)، حيث تعتقد هذا المبادرة الأمريكية أن غياب الديمقراطية في العالم العربي هو السبب الرئيسي لما تسميه بالإرهاب وليس الصراع العربي الإسلامي أو باقي القضايا العربي[2].

1- تطبيق المبادرة

- إنشاء مكتب إقليمي بسفارة تونس لمتابعة وتنفيذ المشروع، يتولى رئاسته مساعدة وزير الخارجية الأمريكي.

- تنظيم دورات تدريبية لنشاط حقوق الإنسان و القضاة و السياسيين و الإعلاميين.

- توفير معونات اقتصادية قدرها 1مليار مع تخصيص 29 مليون لإطلاق المبادرة.

---

[1] أعمر بوزيد، المرجع السابق. ص 183 .

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي: بين القرار الوطني و الفوضى البناءة. ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص208.

- استفادة خمسة دول من مجموع 17 دولة معينة بالشروع من برنامج مساعدات مالية 2.5(مليون دولار (الجزائر، تونس، لبنان، اليمن، الأردن)

- إنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير وبنك تنمية الشرق الأوسط[1].

عقدت عدة منتديات دورية باسم منتدى الشرق الأوسط الكبير أو منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان أول منتدى في المغرب في ديسمبر 2004 لمنافسة خطط تقودها الولايات المتحدة الأمريكية للترويج الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذا دعم الجهود الإقليمية للإصلاح و التحديث، كما عقدت العيد من المؤتمرات الاقتصادية العالمية الأخرى، كمنتدى دافوس و المنتدى الاقتصادي العالمي[2].

2- أهداف مبادرة الشرق الأوسط الكبير

ترتكز المبادرة على عدة أهداف معلنة تتعلق بالجوانب الاقتصادية و السياسية و التربوية. ويتمحور الجانب الاقتصادي حول المساعدة في تحسين الجودة وتشجيع الاستثمار وتسهيل إيجاد المؤسسات، فيما يدور الهدف السياسي حول ترقية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون و التعددية الإعلامية، فحين يسعى الجانب التربوي إلى تمكين الجميع من التمدرس وتحسين البرامج الدراسية وتأهيل الطاقات البشرية لخوض وظائف التجارة و السوق، بالإضافة إلى أهداف تتعلق بالمرأة في السعودية و المغرب[3].

أما الأهداف الغير معلنة و التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها فنجدها في العناصر التالية:

- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في جعل المنطقة –بحكم موقعها الاستراتيجي- إحدى أهم القواعد الرئيسية لإدارة قيادتها العالمية، وفرض تصورها ومخططتها عليها[4].

---

[1] أعمر بوزيد، المرجع السابق. ص187.

[2] مجهول، المغرب يستضيف منتدى تدعمه أمريكا للإصلاح في الشرق الأوسط. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http:/www.tunez ine. Com/breve.php3 ?id breve =411/

[3] أعمر بوزيد، المرجع السابق. ص187.

[4] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير. ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005، ص53.

- ربط اقتصاديات دول المنطقة بالاقتصاد العالمي الأمريكي وذلك عن طريق إقحامها في اتفاقيات مع المؤسسات التجارية، التي تسيطر عليها **الولايات المتحدة الأمريكية**[1].
- **تربع المنطقة العربية على قاعدة نفطية واسعة وجد حيوية، أهلها لأن تصنف ضمن ما تصفه** بمصالح أمريكا الحيوية التي ليس من السهل التنازل عنها.
- **العمل** على إدماج المنطقة العربية في منظومة القيم و التصورات الأمريكية و الغربية سياسيا **واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا، بما يضمن انقيادها وانسجامها مع الرؤية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.**
- **العمل على احتواء مصادر التهديد بالمنطقة من خلال شل قدرا على إفراز** ظاهرتي العنف و الإرهاب، والتي تمثلان في نظرها تهديدا لمصالحها للهيمنة العالمية الشاملة.[2]
- حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استباق الأوروبيين في كسب ورقة التبادل الحر المنطقة و **العمل على توظيفها كورقة ضغط على الاتحاد** وكأسلوب مقايضة محتمل لمناطق النفوذ في باقي نقاط العالم.

عموما فإن هذه المشاريع و المبادرات الاقتصادية التي طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية(مبادرة إيزنسات، مبادرة الشراكة للشرق الأوسط، الشرق الأوسط الكبير) وأن كانت في فترات وظروف واوضاع دولية مختلفة إلا انها تسعى لتحقيق الاهداف التالية:

- **إفراغ المنطقة العربية من المشاريع الوحدوية، و العمل على ربطها بالمشاريع الأجنبية.**
- العمل على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيو إستراتيجية للعام العربي من خلال الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي وتذويب مقوماته الحضارية و الثقافية في نطاق إستراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز إلى المغرب غربا.

المطلب الثاني: الإطار الثنائي والجماعي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين

تتميز العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والو.م.أ في إطارين:

1) الإطار الثنائي:

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز العلاقات الثنائية الأمريكية- الجزائرية في المجال الإقتصادي **خاصة خارج قطاع المحروقات حيث عملت على تنويع وتكثيف إبرام الإتفاقيات معها، الأمر الذي من شأنه**

[1] صالح سالم، الشرق الأوسط الكبير: التحدي الغربي و الإستجابة العربية. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http/:www. Kabreet. Egypt ,com/issue 17/artica14.Asp

[2] أعمر بوزيد، المرجع السابق. ص188.

أن ينمي ويعزز التعاون بين البلدين، حيث تم التوقيع على اتفاقية في مجال الصحي التكنولوجيا وإنتاج الأدوية في 2011، والتي تتضمن إنجاز قطب امتياز إقليمي في هذا المجال. وفي مجال النقل فقد فازت شركة بوينغ الأمريكية لصناعة الطائرات بصفقة توريد 11 طائرة من طراز 800.737 للخطوط الجوية الجزائرية وشركة الطيران تاسلي،وقدرات الصفقة بنحو 845 مليون دولار وفقا لقوائم الأسعار[1]. أما في تسير الموارد المائية فقد ابدت الجزائر رغبتها في الاستفادة من الخبرة الامريكية في هذا المجال، خاصة وان وزير الموارد المائية الجزائري السابق عبد المالك سلال أبدى عدم رضا عما تقدمه الشركة الفرنسية(سيال) من خدمات لتزويد سكان العاصمة بالماء الشروب...بالإضافة إلى العديد من المشاريع التي تهدف إلى توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين[2].

لكن توقيع العديد من الاتفاقيات بين الولايات المتحدة الامريكية و الجزائر في المجال الاقتصادي، إلا أن مستوى التعاون بين البلدين خارج قطاع المحروقات يظل ضعيفا نسبيا، ويفسر هذا بضعف الاستثمارات الأمريكية خارج القطاع الطاقوي في الجزائر، في المقابل انتعاشها في أسواق أخرى (أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط). بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية من الصين وفرنسا[3].

- **المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر**

استنادا إلى الأرقام التي يصدرها مكتب الإحصاء الأمريكي، يتضح لنا حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة الممتدة (2009-2011) وذلك من خلال الجدول التالي

[1] إبراهيم تيقمونين، المرجع السابق. ص 144.

[2] مجهول، بيونغ تفوز بطبيعيات من الجزائر بقيمة 845 مليون دولار. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.djazaiess/com/algeriames/07/11/2009:

[3] عبد الرحيم حمدون، تفكير في الاستفادة من الخبرة الأمريكية والكورية الجنوبية في تسير الموارد المائية. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.djazairess.com/afadjer .

جدول رقم (03): يبين صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من وإلى الجزائر (2009-2011)

السنة	صادرات الو.م.أ على الجزائر	واردات الو.م.أ من الجزائر	الميزان التجاري
2009	1.107.8	10.717.8	-9.610.0
2010	1.194.7	14.518.0	-13.323.3
2011	1.595.4	14.609.3	-13.013.9

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية، قسم المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية: http://www census.gov/foreign-tratistics/press-release.

ما يمكن استخلاصه من الجدول يتجلى في النقاط التالية:

- تراجع قيمة الواردات الأمريكية من النفط في عهد الرئيس أوبا ما حيث سجلت قيمة أربعة عشر وستة مائة وتسعة مليون دولار (14،609،3مليار دولار)، فيما وصلت إلى أعلى قيمة لها في عهد الرئيس بوش الابن تسعة عشر مليار وثلاثمائة وأربعة، وخمسون مليون دولار(19.354 مليار دولار)، وترجع أسباب هذا التراجع إلى الأزمة المالية الحادة التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في 2008.

- استمرار ارتفاع الواردات الامريكية من الجزائر، بالمقارنة مع صادراتها إلى هذا البلد حيث سجلت الواردات قيمة 14.609.3 في حين بلغت الصادرات الأمريكية إلى الجزائر في سنة 2011 حيث قدرت ب 1.595.4 مليار دولار.

- ميزان تجاري لصالح الجزائر حيث لا تزال هذه الأخيرة تصنف حسب وزارة الخارجية الأمريكية ضمن 20 بلد لهم فائض في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية ويعود هذا بالأساس إلى طبيعة ونوعية الصادرات الجزائرية[1].

[1] موقع وزارة الخارجية الأمريكية، قسم المبادلات التجارية الأمريكية-الجزائرية. متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www census.gov/foreign-tratistics/press-release.

2) الإطار الجماعي:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق مبادرة جديدة تحت شعار (شراكة شمال إفريقيا من أجل الفرص الاقتصادية) على غرار مبادرة الشراكة الأمريكية – المغاربية (إيزنسات) والشراكة الشرق أوسطية، مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتشمل كل من (الجزائر وتونس والمغرب) وذلك في إطار إعادة تفعيل التعاون الاقتصادي بينهما وبين البلدان المغاربية، وإعادة توجيه الشركات الأمريكية إلى الأسواق المغاربية[1].

أولا: أهداف المبادرة

تسعى المبادرة الأمريكية الموجه للبلدان المغاربية إلى تعميق الروابط بين القطاع الخاص الأمريكي وجميع الجاليات المسلمة في العام، بالإضافة إلى مساعدة المقاولين الشباب منهم على أن يصحبوا رجال أعمال، وتشجيع رجال الأعمال والمنظمات العالمية و التجارية على خلق برامج ونشاطات لشراكة متميزة من أجل تعزيز علاقاتهم التجارية، دعم المؤسسات الصغير وتطوير المؤسسات الكبرى ودعم العلوم.

ثانيا: مضمون المبادرة

تتضمن المبادرة برنامج أولي مدته سبعة سنوات، خصصت له مبلغ 5.2 مليون دولار تعمل الإدارة الأمريكية خلالها بشكل دائم مع حكومات الدول المعنية من أجل تنسيق البرنامج وتطويره.

وتسعى المبادرة الأمريكية إلى أقطاب امتياز مع محاضن لإنشاء مؤسسات جديدة وإنشاء معهد افتراضي شمال إفريقيا للفرص الاقتصادية، وإنشاء شبكة اجتماعية لرجال الأعمال و المقاولين الشباب، عقد عدة نداوة سنوية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الثلاثة المغاربية حول المقاولة، وندوات منظمة بين الحكومات تحت إشراف المبادرة، إنشاء لجنة استشارية عامة للشراكة، ولجان استشارية محلية بكل بلد مغاربي من أجل ضمان متابعة المبادرة على المدى الطويل، إنشاء مكتبة عملية ورقمية بالنسبة لمنطقة المغرب العربي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

أما عن موقع الجزائر من هذه المبادرة فقد أكد كاتب الدولة للشؤون الإقتصادية الأمريكية جوزيف بارتير أن الجزائر تعد العنصر الأساسي لهذه المبادرة فالحكومة الجزائرية لديها حلول ممتازة لترقية روح المبادرة كما ألح على إقامة شركات بين الجامعات الجزائرية و المعاهد العليا الأمريكية المتخصصة في التكوين، ودعوة رجال أعمال جزائريين نجحوا في أمريكا إلى الاستثمار في الجزائر.

[1] سهيل ب، "الجزائر تعد العنصر الأساسي لمبادرة الشراكة الشمال إفريقية". **جريدة الخبر**، الجزائر: يومية جزائرية، العدد غير متوفر، 6 جوان 2012، ص06.

المبحث الثالث: العراقيل و التحديات التي تواجه العلاقات بين البلدين

يتمحور هذا المبحث حول معالجة العراقيل و التحديات التي تواجه العلاقات بين الجزائر والو**لايات المتحدة الأمريكية** والتي تشمل العراقيل الداخلية المرتبطة بالجوانب الأمنية و الاقتصادية و السياسية وهو ما يستعرضه له المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسيعالج أبعاد المنافسة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر باعتبارها أحد أهم التحديات التي تواجه التقارب الأمريكي الجزائري، **خاصة فيما يتعرف بالمنافسة الفرنسية و الصينية**[1].

المطلب الأول: العراقيل الداخلية التي تواجه العلاقات بين البلدين

الفرع الأول: العراقيل في المجال الأمني و العسكري

أولا: رفض التدخل العسكري الأجنبي

تعمل الجزائر جاهدة مع الدول الساحل الإفريقي على مكافحة جميع التهديدات (الإرهاب، الجريمة، المنظمة)، لتحقيق الاستقرار في المنطقة ومنع التدخل الأجنبي، وهو الأمر الذي سيفقد الولايات المتحدة الأمريكية مبررها للتواجد هناك من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية[2].

فالجزائر عملت على إنشاء قيادة عسكرية للتنسيق العسكري بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي برعاية محافظة مجلس السلم و الأمن الإفريقي، وذلك في اجتماع تم في **12-13 أوت 2010، منع فيه الوفد الأمريكي من الحضور، وبررت وزارة الدفاع الجزائرية، قرار استبعاد الجانب الأمريكي بالقول:**

" إن هذا الاجتماع يعكس حرص دول الساحل و الجزائ ر ع ى ال تك ل ب ش .كلا الأمنية بنفسها دون حاجة إلى تدخل عسكري أجنبي في المنطقة".

ودخلت "خطة تمنراست" حيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 ابريل 2010 واتخذ من مدينة تمنراست مقرا لها[3].

كما واصلت الجزائر جهودها السياسية و الدبلوماسية و العسكرية خاصة أمام الأحداث الأخير ة التي شهدها مالي، وذلك بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي بهدف منع اي تدخل يسمح بالتدخل في المنطقة،

---

[1] سهيل ب، المرجع السابق. ص06.

[2] بن قفة عمر خالد ، التطويق الفرنسي و القفز الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي مع المغرب العربي. متوفر في الموقع الإلكتروني: *www.albayan.com.ae/albayan/2000/07/14/sya/40 ?htm*

[3] أسماء رسولي، المرجع السابق. ص151.

وذلك بالتعاون مع الصين وروسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يتعلق بالجهود العسكرية فقد تم إقرار خطة أمنية لمواجهة هذا الاضطراب الأمني و التي تضمنت العناصر التالية:

1- اتخاذ إجراءات أمن مشددة على الحدود المشتركة بين الأزواد وكل من الجزائر وموريتانيا وبركينافسو والنيجر، وذلك لمنع تسلل مسلحي الجماعات السلفية الجهادية الإرهابية ووصول الأسلحة إلى الإقليم.

2- تخصيص وتجهيز قوات عسكرية قوامها 40 ألف مقاتل لإحكام الحصار حول

3- المنطقة، و السماح بما يسمى المطاردة الساخنة للجماعات الإرهابية العابرة للحدود[1].

4- وضع قوة عسكرية جزائرية قوامها 25 ألف جندي ودركي في أقصى جنوب ولايتي أدرار تمنراست على الحدود مع مالي و النيجر وهو ما قامت به موريتانيا (20 ألف مقاتل)، بالإضافة إلى تكثيف الرقابة الجوية على إقليم الأزواد.

ثانيا: الجزائر وقاعدة الأفر يكوم

لقد عبرت الجزائر مرارا عن رفضها القاطع لاي تواجد عسكري اجنبي فوق ترابها، حيث جدد وزير الخارجية الجزائرية السيد مراد مدلسي الموقف الرسمي الذي كان قد عبر عنه سلفه وز ير الخارجية الجزائري السيد محمد بجاوي، مستندا على أن سيادة الجزائر لا تقبل المساومة ولو حتى بحجة مكافحة الإرهاب، فالجزائر حسبه لديها قدرة تحرك كافية لمحاربة الإرهاب[2].

كما رفضت الجزائر فتح مجالها الجوي أمام الأقمار الصناعية الأمريكية، وتمكين خبراء أمريكيين موضع قواعد وشبكات مراقبة ومحطات استقبال وتوجيه داخل الأراضي الجزائرية تخوفت من أن يكون استعمالها لأغراض خفية، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على أنظمة لها قدرة تحديد مواقع تحت الأرض[3].

انطلاقا مما سبق فإن مسألة الرفض الجزائري لاستضافة القاعدة العسكرية الأمريكية أفر يكوم الخاصة بالقرة الإفريقية، تعد من أهم العراقيل التي ستواجه السياسية الخارجية الأمريكية في تجسيد أهدافها ومصالحها القومية، خاصة مع تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة الساحل الإفريقي.

---

[1] ولد خليفة إدريس، أفريكوم وسيلة لمحاربة الإرهاب وتأمين الموارد النفطية لأمريكا. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http/www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=101132.

[2] مجهول، الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي إقامة عسكرية في الجزائر. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.d azairess.com/elmassa/2408j

[3] مجهول، الجزائر رفضت عرضا أمريكيا بمسح جوي لأراضيها يندرج ضمن مكافحة الإرهاب. متوفر على الموقع الإلكتروني:
*http://www.djazairess.com/ennhar/*5804

ثالثا: الجزائر و المناورات الإسرائيلية في المتوسط

أبلغت الجزائر قيادة الحلف الأطلسي بإيقاف التعاون معه، إذا قامت دورياته في غرب حوض المتوسط بإيقاف السفن التجارية الجزائرية وإخضاعها للتفتيش، خاصة وأن إسرائيل قامت بإيقاف سفينة جزائرية متوجها لسوريا وأخضعتها للتفتيش، الأمر الذي أثار حفيظة الجزائر وهددت بخفض التنسيق مع السفن الناتو إلى أقل مستوى وذلك من خلال: وقف التبادل المعلومات بين البحرية الجزائرية وهذه السفن العاملة غرب حوض المتوسط، وإيقاف الاتصالات اللاسلكية، وفي حالة تعرض سفن الشحن الجزائرية لاي تهديد أو تفتيش جديد فإنه سوف يتم إيقاف التعاون الأمني بصفة كلية[1].

وهو الأمر الذي لا يرحب به الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و أنا تراهن على الدور الجزائري الفعال في مكافحة الإرهاب في المتوسط و الساحل الإفريقي وتصف التعاون الأمني مع الجزائر بالممتاز خاصة وأنه جنب المصالح الغربية العديد من الهجمات الإرهابية.

الفرع الثاني: العراقيل في المجال الاقتصادي و الإداري

أولا: إصلاحات اقتصادية بطيئة وقطاع خاص عاجز

رغم سياسة الانفتاح التي انساقت إليها الجزائر و الدول المغاربية للولوج للاقتصاد العالمي، وتطبيقها لبرامج الإصلاح الهيكلي لاقتصاداتها، إلا ان وتيرة عملية التحرر الاقتصادي و الخصخصة الراسمالية تظل بطيئة ومحددة، كما انها لا ترقى لجهة التنوع في الفعاليات الاقتصادية وكذلك نوعية المؤسسات المطروح تخصيصها، بالإضافة إلى أن القطاع الخاص في الجزائر ما يزال أضعف من القيام بعملية التحرر[2].

ثانيا: البيروقراطية الجزائرية تنهك الاستثمار الأجنبي

تتمتع الجزائر بتنوع جغرافي هائل يفتح المجال للاستثمار في العديد من المجالات، إلا ان المحددات الطبيعية لوحدها غير كافية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية. حيث تلعب العوامل السياسية و المؤسساتية دورا في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالبيروقراطية التي تعد السبب الرئيسي لضعف الاستثمارات الأمريكية في خارج المحروقات، يقول" مارك أندرو شابيرو" مدير لجنة الشؤون السياسية و الاقتصادية في سفارة

[1] عبد الحفيظ سجال، الحلف الأطلسي يسعى إلى تعاون عسكري مميز مع الجزائر. متوفر على الموقع التالي:
http://www.djazairess.com/elfajer/23

[2] توفيق المديني، المرجع السابق. ص 198.

الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر وذلك في حوار لجريدةd'Algérie lesoir :" مشكلتنا في الجزائر ، بكل تأكيد، هي الثقل البيروقراطي...حتى المستثمر الجزائري أيضا يعاني البيروقراطية"[1]

ثالثا: عدم استقرار التشريعات والقوانين

بالإضافة إلى البيروقراطية كعامل معرقل للتواجد الإقتصادي الأمريكي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، فإن هناك عراقيل أخرى تواجه الشركات حسب السيد كريم حسني نائب رئيس الغرفة الأمريكية للتجارة، وهي عدم الاستقرار في التشريعات الجزائرية ووضوحها، فالشركات الأمريكية المتهمة بالاستثمار تعمل على وضع خطط طويلة الأجل تمتد من ثلاثة سنوات إلى عشر سنوات ما يجعلها بحاجة إلى استقرار التشريعات و القوانين، (فهناك العديد من المسائل التي تهـ تم ا الشركات قانون المالية، للإعفاءات الضريبية، سهولة تجسيد الاستثمارات، تمويل الأرباح وحماية الملكية الفكرية)[2].

رابعا: دور الإعلام و الثقافة

إن الثقافة في تشكيل العملية الاستهلاكية للجمعيات، حيث تلعب دورا بارزا في التقارب و التباعد التجاري وهو ما يجعل المنتجات الأوروبية تتفوق على غيرها في الأسواق المغاربية و الجزائرية بسبب سهولة التعامل مع العادات الأوروبية خاصة الفرنسية و الإيطالية، إلى جانب العامل النفسي لدى الرأي العام المغاربي تمثل في المشاعر المناهضة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

خامسا: بعد المسافات بين البلدين

يشكل بعد المسافات عائقا في التواصل التجاري، خاصة وأن كلفة باهظة وهو ما يؤدي إلى تقليص فرص المنافسة، كما لا يمكن للمنتجات المغاربية أن تحظى بميزات تنافسية في مجتمع لا تعرف عن ميوله وأذواقه الاستهلاكية[3].

الفرع الثالث: العراقيل السياسية

أولا: الديمقراطية

إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، هو المساعدة على تقوية المؤسسات الحكومية الرئيسة، و القيم الديمقراطية في كل المجتمع والجزائر بلد شريك للولايات المتحدة

[1] إسماعيل بوالروابح، المرجع السابق. ص176.

[2] مجهول، مائة شركة أمريكية أغلبها في قطاع الطاقة. متوفر على الموقع الإلكتروني":
www.elkhbar.com/ar/ecomic/24/20042

[3] أمينة رباحي، المرجع السابق. ص 447.

الأمريكية في مكافحة التطرف و الشبكات الإرهابية وهي ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في العالم العربي، غير انها تواجه تحديات مهمة في تحديث نظامها السياسي واستكمال تحولها إلى اقتصاد السوق ومعالجة احتياجات مجموعة سكانية شابة متنامية[1].

يعرف المسار الديمقراطي في الجزائر صعوبات عديدة ساهمت في تعثره، فبعد إقرار التعددية في الدستور وإجراء 1989 اول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر نهاية 1991 وبداية 1992، و التي سرعان ما تم إلغاء الدور الثاني منها، ليتم إلغاءها كليا بتدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ واعتقال قيادي جبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذا الوضع بالتأسف لإلغاء المسار الانتخابي و الديمقراطي في الجزائر.

في 1995 وعلى إثر انتخاب الرئيس اليمين زروال رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك معلقة أمالا كبيرة على الإصلاحات السياسية التي تقوم بها الحكومة الجزائرية لكنها تحفظت على تدخل الجيش في الحياة السياسية[2].

أما فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية لعام 1997 فلم تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية خطوة نحو الديمقراطية بل انها اعتبرت الحكومة الجزائرية واجهة مدنية لسلطة فعلية وهي المؤسسة العسكرية، أما يخص الانتخابات الرئاسية لعام 2004 فقد أكدت الإدارة الأمريكية ضرورة ضمان انتخابات رئاسية شفافة ونزيهة فيما أبدى بعض الأكاديميين الأمريكيين تخوفهم من قيام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة باستغلال كل المؤسسات الدولة، وبعد أن تحصل المتر شح عبد العزيز بوتفليقة ابدت ارتياحها لنزاهة الانتخابات التي اكدها الملاحظات الأولية للملاحظين الأجانب لكنها في المقابل لم تخفي حقيقة حدوث بعض التجاوزات الطفيفة. لكنها عادت وأكدت أن الديمقراطية هي عمل متواصل قد يتطلب العديد من الأجيال لتحقيقها على غرار ما حدث في أوربا.

أما فيما يخص الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي قام بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و المتمثلة في رفع حالة الطوارئ، فتح وسائل الإعلام العمومية أمام جميع الأحزاب السياسية ، رفع نسبة النساء في المجالس الانتخابية، فتح المجال امام التعددية الحزبية و الإعلامية، فقد اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية على لسان مثل كاتبة الدول للشؤون الخارجية أمر مشجعا.

---

[1] مجهول، الأوضاع السياسية في الجزائر. متوفر في موقع الالكتروني للسفارة الأمريكية في الجزائر.

www.state.gov/g/tip

[2] نور الدين حشود، المرجع السابق. ص70.

عموما يمكن إجمال التقييم الأمريكي للمسار الديمقراطي في الجزائر في ما يلي:

- تسجيل العديد من التجاوزات، مثل استغلال الإدارة و المؤسسات الدولة لصالح مرشح أو حزب معين.
- وغياب او نقص الامن في بعض المناسبات الانتخابية مما ينعكس سلبا على وتيرتها[1].

لهذا تجدد الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها للجزائر ولكافة الدول العربية في إطار ما يعرف مبادرة الشرق الأوسط الكبير في الدخول إلى عالم الديمقراطية، وذلك سعيا لوقف تصدير العنف من هذه المناطق إليها، وهي المبادرة التي يرفضها الجزائر باعتبار ان التغير يجب ان ياتي من داخل المجتمع و لا يكون مفروضا من الخارج.

ثانيا: حقوق الإنسان

أصبحت حقوق الإنسان من القضايا الأساسية في نعظم دول العالم، إذا على أساسها تحدث معظم الفاعلات الدولية، كما أنها قد أصبحت تعد مؤشرا على تقدم الدولة أو تخلفها، ومن هنا يطرح التساؤل التالي:

هل الجزائر دولة تحترم حقوق الإنسان سواء من حيث المواثيق و التطبيق الفعلي على أرض الواقع؟[2].

عرفت الجزائر تحسنا كبيرا في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب تراجع مستوى العنف وإبداء الجزائر لرغبتها في التعاون في هذا المجال، كما تعززت حقوق الإنسان اكثر مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي دعا المنظمات الدولية الغير الحكومية لزيارة الجزائر و الاطلاع على وضعية حقوق الإنسان[3].

وعموما يمكن رصد وضعية في الجزائر حقوق الإنسان انطلاقا من التقارير الأمريكية لكل من سنة 1993-2010.

1- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن وضعية حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 1993:

- توقيف المسار الانتخابي وإنشاء المجلس الاعلى للدولة وإعلان حالة الطوارئ لتسيير البلاد.
- لجوء الشرطة و الجيش و الدرك الوطني المكلف بالحفاظ على الأمن و الاستقرار إلى استعمال القوة الزائدة و المعاملة القياسية وحتى تعذيب المعتقلين (الضرب بالصدمات الكهربائية، خنق الضحايا بأقمشة مبللة بمواد كيمائية) بالإضافة الاغتيالات الواسعة التي طالب المواطنين السياسيين.

[1] نور الدين حشود، المرجع السابق. ص73.
[2] أمينة رياحي، المرجع السابق. ص32.
[3] نور الدين حشود، المرجع السابق. ص74.

وقد أقرت الحكومة الجزائرية باستعمال العنف ضد بعض المعتقلين ووعدت بالبث في القضايا وتتبع المتسببين فيها، إلا أن الضحايا لم يرفعوا القضايا خوفا من انتقام أجهزة الأمن لاحق، فيما وصلت حالات الاعتقالات إلى تسجيل 800 حالة اعتقال خلال سنة 1993، رغم تعهدات الحكومة بإعلان هذه المعسكرات، ناهيك عن منع الصحافة المحلية و الدولية من وتابعة محاكمات المتورطين في قضايا إرهابية حيث سجل هناك 300حكم بالإعدام، خلال سنة 1993[1].

2- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر في عام 2010:

تضمن التقرير الملاحظات التالية:

- استمرار القيود على حرية التجمع وتكوين جمعيات، الأمر الذي أعاق وبدرجة كبيرة نشاط الأحزاب السياسية وقدرة المواطنين على تغيير الحكومة بالوسائل السلمية عن طريق الانتخابات.

- استمرار الفشل في تحديد مصير الأشخاص الذين اختفوا في التسعينات وفي معالجة مطالب أسر الضحايا.

- إفلات المسئولين من المساءلة، واستمرار الاحتجاز دون محاكمة إلى جانب سوء الأوضاع داخل السجون وسوء معاملة المسجونين، والإقتار إلى استقلال القضائي.

- انتشار الفساد التي رافقته تقارير عن محدودية الشفافية في الأداء الحكومي[2].

يمكن القول عموما بأن المأخذ الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر تكمن في استمرار العنف ولو بدرجات متفاوتة من طرف الإرهابيين أو رجال الأمن، وكذا استمرار ملف المفقودين، ملف التجارة بالبشر[3].

ثانيا: فشل تجربة الاتحاد المغاربي

تفضل الولايات المتحدة الأمريكية النمط الجماعي على النمط القطري في التعامل مع البلدان المغاربية وهو ما تجلى في مختلف المبادرات المتعددة الأطراف الاقتصادية و الأمنية التي قامت بطرحها، غير أن الإتحاد المغاربي مازال متعثر لحد الآن وهو ما يؤدي إلى عرقلة تطور العلاقات الأمريكية مع جميع الدول المغاربية،

[1] مجهول، تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 1993. متوفر في الموقع الإلكتروني:
http:/dosfan.lib.edu.ERC/democracy/1993 ;hop

[2] مجهول، تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية عن وضعية حقوق الإنسان 2010. متوفر على الموقع الالكتروني للسفارة الأمريكية **بالجزائر:**
http//:www.state.gov/g/tip

[3] عصام بن الشيخ، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما تجاه المغرب العربي. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http:/mostakbaliat.blogspot.com

وترجع الأسباب تعثر التجربة التكاملية المغاربية حسب الباحث محمد العربي المساري إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي اللا ثقة، اللا يقين، اللا تواصل، فهذه اللاءات الثلاث تطرح العديد من التساؤلات الصريحة داخل الكتلة المغاربية: "حقيقة اللا ثقة" التي تجعل كل قطر يرى أن ما هو نافع لجاره غير مفيد له، "ظاهرة اللا يقين" من جدوى المشروع المغاربي ومصير مؤسساته، "مسألة اللا تواصل" الذي تفرضه ظواهر غلق الحدود و الخلافات الشكلية وتراجع التعاون الاقتصادي البنيني، وغيرها من الأسباب التي تسببت في التشويش على الوحدة المغاربية[1].

المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر

يتناول هذا المطلب المنافسة الدولية من جانب كل من الاتحاد الأوروبي بزعامة

فرنسا والصين، باعتبارها أحد التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

الفرع الأول: تحدي المنافسة الفرنسية – الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر

إن التحدي الأساسي الذي يأتي للولايات المتحدة الأمريكية من فرنسا هو الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الاستراتيجية الفرنسية، وهي تحاول الحفاظ على أحد مواقع نفوذها التقليدية في المغرب العربي عامة والجزائر على وجه الخصوص. بما يخدم مصالحها، وذلك من خلال إطلاق العديد من السياسات و المبادرات على مختلف الأصعدة، خاصة الاقتصادية منها سواء في إطار العلاقات الثنائية أو بشكل جماعي تحت لواء الاتحاد الأوروبي، في إطار الشراكة الأورو متوسطة، ولكنها مع ذلك تسعى لتأكيد رغبتها في الإبقاء على نفوذها بشكل إنفرادي مع دول المغرب العربي.

أولا: العلاقات الفرنسية – الجزائرية

1- النفوذ الفرنسي في الجزائر

يعود ترسخ النفوذ الفرنسي في الجزائر إلى ثلاثة عوامل هيكلية:

- الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر و المغرب العربي، و التي ترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر، وهو ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي للمنطقة.

-النخب السياسية و الاقتصادية الماسكة بزمان السلطة و الثروة في المغرب العربي، هي نخب فرانكفونية ذات ولاءات قوية لفرنسا.

[1] عبد الله صالح، "الأزمة التشادية...إلى أين؟". **مجلة السياسة الدولية**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172، أفريل، 2008، ص166.

- تركز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية و اللغوية، فمازالت اللغة الفرنسية مهمة في التعليم والإدارة وسائر مرافق الإنتاج[1].

إن هذه العوامل الهيكلية سوف تعمل على إضعاف سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط تأثير فرنسا في الجزائر.

ويمكن القول إن العلاقات الجزائرية الفرنسية على الصعيد السياسي شهدت توترا كبير خاصة في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي، على خليفة رفض فرنسا الاعتراف بجرائمها في الجزائر وتمجيدها للاستعمار، بالإضافة إلى احتجاجاتها على الإجراءات التي اقرتها الحكومة الجزائرية لحماية الاقتصاد الوطني ومنها سلسلة التشريعيان التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة2009-2010.

إلا أن هذا التوتر لم يتطور إلى درجة القطيعة الدبلوماسية، لهذا عملت فرنسا على إرساء قواعد الاستقرار الدائم بدل العلاقات التي تبقى رهينة الخلافات السياسية، وذلك بالتركيز على الملفات الاقتصادية، خاصة وانها استطاعت ان تحافظ على مكانتها الاقتصادية في المنطقة كاول ممون للسوق الجزائرية لعدة سنوات، متقدمة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية كإيطاليا واسبانيا وألمانيا.

2- النفوذ الاقتصادي الفرنسي في الجزائر

حرصت فرنسا على تفعيل علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع الجزائر منذ حصولها هذه الاخيرة على الاستقلال، فقد ضلت الشريك الاقتصادي الأساسي خاصة سنة 1970 أين استحوذت على نسبة 53.3%، كما كانت أيضا الدولة الأولى في استغلال المحروقات حيث تحصلت على ثلثي العقود المبرمة، رغم تراجع المبادلات التجارية بين البلدين من 53.3% سنة 1970 إلى 13.4% سنة 1980 بسبب السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر(تأميم المحروقات)، إلا أن فرنسا ظلت الممون الأول للجزائر ما بين 22% و 24% من إجمالي واردات الجزائر وهي تسعى للحفاظ على مكانها رغم المنافسة الشديدة من امريكا و إيطاليا.[2]

عمات فرنسا على استمالة الجزائر إليها عن طريق المساعدات المالية، حيث تحصلت الجزائر على مبلغ 280 مليون دولار في الفترة الممتدة ما بين (1963-1969)، وعلى 21 مليار فرنك في الفترة الممتدة (1970-1984)، كما تم توقيع قرض بقيمة 15 مليون فرنك بين الوكالة الفرنسية للتنمية و القرض الشعبي

[1] عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي على الاختراق الأمني". القاهرة: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 259، 2000، ص44.

2 نور الدين حشود، المرجع السابق. ص 82.

الجزائري في 1999، وهو ما ساعد على إنجاز الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر. ليتم بعدها تحويل جزء من الديون الجزائرية لدى فرنسا على شكل استثمارات حيث يقدر 3.5 مليار أورو وسميت هذه المبادرة بمخطط الاستثمار الفرنسي في الجزائر و الذي بدا بمبلغ 111 مليون يورو إلى 280 مليون يور ليصل إلى 2 مليار يورو تكون 2005 بداية المخطط[1].

وضمن إطار الاستراتيجية الفرنسية الرامية إلى تقويض منطقة نفوذها بإبعاد التواجد الأمريكي عن الجزائر، شجعت الاستثمارات في جميع القطاعات، خاصة في قطاع المحروقات الذي يحظى بأهمية كبيرة لدى الشركات الفرنسية، فتم توقيع عقد بين الشركة الفرنسية العالمية توتال وشركة (أركو – الجزائر) عام 1999 حصلت بموجبه على 40% من أسهم اقتسام إنتاج حقل روض البغل، ناهيك عن عقود استغلال حقول الغاز، فقد ظفرت شركة أنتربوز الفرنسية في سنة بعقد 89 مليون لتطوير حقل مزن الجنات، استثمرت شركة توتال 170 دولار في حقل تيميمون الغازي سنة 2007 كما قامت بإبرام اتفاق شراكة لإنشاء مركب بترو كيمياء مع سونا طراك بقيمة 3 مليار دولار. وقد حصلت إحدى الشركات الفرنسية على ترخيص حقل منطقة أحنيت في 2009 وذلك من أجل تطوير احتياطات الغاز الذي من أكبر المخزونان في العالم[2].

بدأت العلاقات الفرنسية – الجزائرية تعرف انتعاشا ملحوظا خاصة بعد الاتفاق على العديد من المشاريع بين البلدين {أستثمار شركة (لارفاج) في الإسمنت، مصانع الزجاج بوهران(لسان غوبان)، شركة لإنتاج الحليب مع شركة (بروتان الدولية)، إنتاج السكر بين شركة لابال وشركة (كريستال يونيون)، مصنع تركيب قاطرات تراموي لشركة (الألستوم) 14 تراموي إلى 20 تراموي، إقامة فرع التأمينات من قبل مجموعة (أكسا)، مشروع تركيب السيارات (رونو)}، بالإضافة إلى ملف الغرامات القضائية ضد البنوك الفرنسية ومشاريع توسع هذه البنوك، وأخيرا تسوية وضعية الغرفة الفرنسية للتجارة و الصناعة بناء مصنع للتكسير البخاري للإيثين (كربونات الهيدروجين المشبع)، بمنطقة أرزيو بمشاركة شركة (توتال)[3].

وبالإضافة إلى كل هذه المشاريع المنجزة تنشط في الجزائر حوالي 300 شركة فرنسية ساهمت في إيجاد لـ 30 ألف وظيفة مباشرة و 100 ألف وظيفة غير مباشرة[4].

---

[1] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في الجزائر**. القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2010، ص238.

[2] مهابة أحمد ، "الجزائر بين التكتلات الداخلية و التدخلات الخارجية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 128، أفريل 1997، ص138.

[3] مجهول، الاستثمار في الجزائر يعني فرنسا. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.djazairess/ com/algeriatimes/18348

[4] مجهول، 10 مليارات يورو حجم الإستثمار الفرنسي بالجزائر. متوفرعلى موقع الإلكتروني:

http://www/djazairess.com/elhewar/2008/11/24

أما في ما يتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين فقد حافظت فرنسا على مكانتها الأولى في قائمة ممولي الجزائر بقيمة 7.02 مليار دولار سنة 2011، حيث بلغت تغطيتها لسوق الصادرات الجزائرية نسبة 15.12 مليار دولار وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع فرنسا التي مازالت تستحوذ على السوق الصادرات في الجزائر، أما فيما يتعلق بالواردات الفرنسية من الجزائر فقد احتلت فرنسا المرتبة الرابعة بقيمة 6.616 مليار دولار سنة 2011، وقد سبقتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بقيمة 15.248 مليار دولار فيما كانت المرتبة الثانية لإيطاليا بقيمة 9.887 مليار دولار وإسبانيا في المرتبة الثالثة بقيمة 7.185 مليار دولار[1].

5– العلاقات الثقافية الفرنسية – الجزائرية

لقد عملت فرنسا على تكريس وجودها الثقافي في الجزائر، وذلك من خلال الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدة الاستقلال و النصوص المرفقة لها، فعلى غرار كل من تونس و المغرب تحصلت فرنسا بحكم إعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق لاتفاقيات أيفيان المادة (2): على الحق في ملكية 5 مراكز بحوث و 18 ثانوية، و2430 مؤسسة تعليم ابتدائي موزعة عبر كل التراب الجزائري، فإذا كان إضرارها على التعليم الفرنسي في المدارس كان إلحاحها على إبقاء اللغة الفرنسية كلغة إدارية وسياسية[2].

ولتعميق التعاون الثقافي و الفني مع جميع الدول التي استعمرتها، اسست فرنسا منظمة الفرانكفونية عام 1970، و التي تضم 12 دولة، وهي تضم حاليا 56 بلد وحكومة كأعضاء و14 كمراقبين عبر أنحاء العالم، وقد أنظمت إليها كل من المغرب وتونس، إلا أن الجزائر لم تنضم إلا أن الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة يشارك في قممها، قمة بيروت فرنسا، وذلك منذ قمة بيروت 2002 وقمة واغادوغو 2004، قمة كيبك 2008، وذلك في محاولة فرنسية لاستدراج الجزائر إلى العضوية في المنظمة ولو بصفة غير مباشرة[3].

كما عمد الفرنسيون إلى إعادة فتح عدد من المؤسسات الثقافية و التعليمية التي أغلقت من بداية الأزمة في الجزائر، وفي هذا السياق أعيد فتح المركز الثقافي الفرنسي في 15 جانفي 2000.

---

[1] هشام صاغور، المرجع السابق. ص 239.

[2] سالم برقوق، "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة والثقافية الفرنسية في المغرب العربي". **مجلة العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الدراسات** الاستراتيجية، العدد03، ماي2008، ص2.

[3] مجهول، الفرانكفونية استعمار أم إستخراب. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http:/bayn Online.fi/vb/showthread.php ? t= :41463.

ومن اجل تكريس التعاون في المجال الثقافي بين البلدين، تم توقيع عدة اتفاقيات (إنشاء مدرسة عليا جزائرية للأعمال، واتفاقية فتح ثانوية في الجزائر 21 أكتوبر 2001 وفتح المدرسة الجزائرية الدولة بباريس 2001، وتوقيع اتفاقية تمويل تتعلق بتنفيذ مشروع صندوق التضامن في 01 فيفري 2009، لدعم إصلاح المدارس العليا الجزائرية وإنشاء مدرسة عليا للتكنولوجيا ويهدف هذا إلى دعم فروع الامتياز الجزائرية وذلك من خلال تحسين عروض التكوين وخلق أقسام تحضيرية ومؤسسة جديدة للتكوين[1].

بالإضافة إلى عمل فرنسا على توطيد علاقاتها الثنائية مع الجزائر في جميع المجالات فقد عملت فرنسا على تفعيل العلاقات الأوروبية الجزائرية عبر تفعيل العلاقات الأوربية المغاربية و ذلك من أجل تطويق المنطقة من التدخلات الخارجية خاصة منها الأمريكية.

ثانيا: العلاقات الأوروبية – الجزائرية

تهدف الشراكة بين الإتحاد الاوروبي و الجزائر إلى تحقيق الاهداف التالية:

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الاطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهم في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.
- تنمية المبادلات وضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية و الاجتماعية بين الأطراف وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع و الخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع المبادلات البشرية وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية.
- تشجيع الإدماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات و التعاون ضمن المجموعات المغاربية، وبين هذه الأخيرة و الإتحاد الأوروبي وكذا الدول العضوية فيه.
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و المالية[2].

2– مضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

تضمنت اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي عدة جوانب، اقتصادية واجتماعية ثقافية وسياسية وأمنية، كما تضمنت أيضا ملفين جديدين وهما ملف العادة و الشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، ملف مكافحة الإرهاب وتوابعه.

---

[1] مجهول، توقيع اتفاقية بين فرنسا و الجزائر في 17 فيفري 2009. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.ambafrance-dz.org

[2] هشام صاغور، المرجع السابق. ص 260.

فعلى الصعيد الإقتصادي يهدف الاتفاقية الموقعة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي إلى العمل على تحضير الجزائر من الناحية الاقتصادية و السياسية والمالية كمرحلة أولى لإقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين ثم إدماجها في الاقتصاد العالمي كمرحلة ثانية ويتم هذا عن طريق:

- التفكيك الجمركي وإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على مدى 12 سنة.
- العمل على تأهيل النسيج الصناعي وتدعيم الفلاحة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر[1].
- تشجيع فرص الاستثمار الأوروبي في الجزائر ودعم جهود الجزائر لتحقيق تنمية خارج المحروقات.

أما فيما يخص الشق الاجتماعي و الثقافي فإن الشراكة الأو روبية الجزائري، تسعى إلى تكريس الحوار بين الثقافات و المبادلات الإنسانية العلمية و التكنولوجية، ذلك اعتمادا على دعم الحوار و الاحترام بين الثقافات و الأديان وتنمية المواد في ميادين التربية و التكوين العام و المهني وإقامة تعاون في ميدان الهجرة الغير شرعية و الاهتمام بالمشاكل السوسيو سياسية وإفرازاتها نتيجة للركود التنموي[2].

أما على المستوى السياسي و الأمني فتعمل الشراكة على تدعيم الحوار وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان و التسامح الديني و الثقافي، وإعطاء الفرصة للجزائر بأن تتعاون عسكريا مع الاتحاد الأوروبي عبر القوة العسكرية الأوروبية التي تم إنشاءها و التي تعتبر ابنة لبناء الحلف العسكري الأوروبي.

وفيما يخص الجوانب الجديدة التي شملتها الاتفاقية الموقعة بين الإتحاد الأوروبي فيمكن إجمالها في أربعة مجالات: التعاون في المجال القضائي و القانوني ومكافحة الإرهاب و الرشوة، دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون و العدالة وترسيخ دولة القانون، محاربة الجريمة المنظمة ومكافحة تبيض الأموال و المخدرات، وقضايا الهجرة وتنقل الأشخاص والتأشيرة.

كما عمل الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون المالي مع الجزائر على تأهيل البرامج الاقتصادية، والبرامج الاجتماعية، وهو ما يتجلى في الاتفاق المبرم بين المجموعة الاوروبية و الجزائر، والذي يتعلق ببرنامج تمويل مالي بقيمة 220 مليون أورو في الفترة الممتدة من (2007-2010) وذلك من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي استفادت من أكبر حصة من هذا البرنامج 40 مليون أورو، كما يشمل التمويل أيضا

[1] نفس المرجع. ص261.
[2] هشام صاغور، المرجع السابق. ص267.

قطاعات أخرى، الفلاحة و السياحة، التطهير المائي الضروري لرفع مستوى تعبئة الموارد المائية، المحافظة على البيئة، والبحث العلمي، تنظيم قطاع الصحة، عصرنة نظام السجون وإعادة إدماج المساجين، وهو الهدف تعتبره الجزائر مهم للتكفل بآثار المأساة الوطنية ويندرج هذا البرنامج ضمن الأداة الجديدة لتمويل لتعاون و الشراكة التي تحمل محل برامج ميدا ابتداء من سنة 2007[1].

استفادت الجزائر أيضا من برنامج تمويل بقيمة 172 مليون أورو في الفترة الممتدة ما بين (2011-2013)، الذي يهدف إلى تدعيم العديد من القطاعات، حماية البيئة خصص لها **34 مليون أورو، تنمية** الإرث الثقافي **20 مليون أورو، دعم التنمية المحلية لمختلف جهات الوطن ب 20 مليون أورو، دعم قطاع النقل ب 34** مليون أورو، أو دعم الإصلاحات في قطاع الصيد 28 مليون أورو، كما رقع الإتحاد الأوروبي اتفاق تمويل برنامج دعم قطاع التعليم العالي و البحث العلمي مقدر ب **5.21 مليون أورو**[2].

يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تدعيم التعاون وتطوير الشراكة الأورو جزائرية **عن طريق وضع مشروع جديد** P3A، والذي يهدف على تخفيض نسبة البطالة بالجزائر، ويحتوي المشروع برنامجين، يتعلق الأول برنامج التوأمة الاقتصادية و التي تقوم على التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين في مختلف المجالات، أما البرنامج الثاني فيركز على الموافقة التقنية وتبادل المعلومات للمدى القصير.

وفي ما يتعلق بالمبادلات التجارية بين الجزائر و لإتحاد الأوروبي فقد حرص الإتحاد الأوروبي على الحفاظ على مكانه كأحد أهم الشركاء في الجزائر، حيث انه لا يزال يستحوذ على **53.78 % من تعاملاته التجارية مع الجزائر لسنة** 2011[3].

إن فرنسا المتحمسة بمشروعها الأورو متوسطي ترى أن فرصها أفضل في تحصيل مكاسب أكثر من الولايات المتحدة الامريكية، لانها لا تتفاعل مع الدول المغاربية بمفردها بل يقف الاتحاد الاوروبي خلفها، وتخطط أكثر لزيادة ارتباط المناطق المغاربية بمحور الجنوب الأوروبي خاصة على الصعيد الاقتصادي، ذلك أم الدول الأوروبية هي الممون الأساسي للسوق الجزائرية، التي ترتبط عضويا باقتصاد دول الاتحاد الأوروبي.

[1] مجهول، الاتحاد الأوروبي يخصص 220 مليون أورو لفائدة الجزائر. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.djazairess.com/echorouk/24/04/2007

[2] م بوسلان، الجزائر شريك هام للإتحاد الأوروبي. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.djazairess.com/elmassa/06/06/2010.

[3] سامية بجيج، سفيرة الإتحاد الأوروبي تكشف عن مشروع لتطوير التجارة مع الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.djazairess.com/elhiwar/13/05/2009.

الفرع الثاني: المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر

بعد أن كان المغرب العربي ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، داخل لاعب جديد على خط المنافسة ويتعلق الأمر بالصين التي أصبحت اليوم أحد عمالقة العام اقتصاديا وسياسيا وعسكريا[1]

ويعود الدخول القوي للصين للمنطقة المغاربية عامة والجزائر على وجه الخصوص لسببين هامين:

1- اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية وسعيها لتوسع نفوذها، حتى في المناطق التي كانت غريبة عنها، من جهة[2].

2- ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الصيني يعرف نموا سريعا يقارب 10% خاصة وأنه يتكئ على حاجة كبيرة للطاقة، والتي يتوقع ان تزداد واتركها منها من 33% (من احتياجاتها الحالية) إلى 60% في عام 2020، لهذا فقد ركزت الصين على العديد من الدول النفطية بما فيها البلدان الإفريقية خاصة، كأهداف محتملة في ظل ضعف الإنتاج الأسيوي من النفط و الغاز وعجزه عن تلبية الاحتياجات الصينية، وكذا استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على الجزء الكبير من الطاقة التي تنتجها منطقة الشرق الأوسط[3].

لهذا سنحاول في هذا الجزء من البحث تسليط الضوء على المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر كأهم بلد إفريقي مصدر للطاقة وأرض خصبة لاستثمارات الشركات الصينية، حيث نتناول بالبحث الخلفية التاريخية للعلاقات الصينية الجزائرية والتي شكلت العامل السياسي الإيجابي لتطوير العلاقات بين البلدين، خاصة الاقتصادية منها، الأمر الذي أثار تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين في الجزائر وفي القارة الإفريقية ككل في المساس المباشر بمصالحها الاقتصادية ومنافسة تواجدها في المنطقة.

1- الخلفية التاريخية للعلاقات الصينية – الجزائرية

ترجع العلاقات الصينية الجزائرية إلى فترة حرب التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، حيث أن أهم تاييد لهذا الكفاح في عالم الجنوب جاء من الصين، كما انها كانت اول دولة غير عربية تعترف بالحكومة

[1] رشيد خشانة، الصين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا في المغرب العربي. متوفر على الموقع الالكتروني:
http://web/alqudsK.com/node/ :166608.

[2] محمود معروف، استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية. متوفر على الموقع الالكتروني:
http:/www.swissinfo ;ch/ara/arabic international/detail.html ? site sect=14

[3] مجهول، هل يشكل الحضور الصيني في إفريقيا تهديد لمصالح واشنطن. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http:/WWW :siironLINE ;ORG/ALABWAB/DERAST5

الجزائرية المؤقتة أيام فقط بعد تأسيسها عام 1958، ليمتد الاعتراف الدبلوماسي إلى الدعم المالي و العسكري حيث قدمت الصين إلى الجزائر دعمها ماليا قدر ب 4.9 مليون دولار عام 1958 و 12 مليون دولار عام 1959 و 2 مليون فرنك فرنسي نقدا في نفس السنة، ولقد ثمن وباستمرار ممثلو جبهة التحرير الوطني الدعم و المساندة الصينية للجزائر وهو ما تم التعبير عنه في مجلة المجاهد:

"لقد أظهرت الصين استعداد كبيرا لمساعدتنا في معركتنا ضد الاستعمار، إننا إذ نربح الصين إلى جانبنا فإنا نربح قوة عظيمة هائلة يحسب لها العالم ألف حساب ويبدي منها الاستعمار تخوفا كبير أما نحن فلا نخاف هذه القوة لاننا نعلم انها موجه ضد الاستعمار"

ومن هذا المنطلق فإن الجزائر لعبت في فترة الستينات و السبعينات الدور الأساسي في تعبئة دول عالم الجنوب بصفة خاصة والعالم ككل لدعم استرجاع الصين لمكانتها في الأمم المتحدة وقد تجسد هذا في سنة 1971، كما واصلت دعمها للوحدة الصينية.

لقد شكل العامل التاريخي و السياسي خلفية ومر جعية لتطوير علاقات الصداقة و التعاون بين الجزائر و الصين مثلما أكده رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في 1999 على الرئيس الصيني ردا على رسالة تهنئة من هذا الاخير للرئيس بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية:

" أو أكد لكم في السعي معكم إلى ترقية الصداقة الجزائرية الصينية و العمل على تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين"[1].

كما أعطى العامل السياسي الإيجابي دعما قويا لعلاقات التعاون الإقتصادي و التجاري بين البلدين، حيث بعد أن تم الإتفاق على التعاون في مجال المقاومة سنة 1980 (بناء الطرق العامة و المباني، السكك الحديدية) أشرفت الصين على العديد من المشاريع الهامة في الجزائر(فندق الهيلتون ذو خمسة نجوم، نادي الضباط، مطار الجزائر الدوالي، المباني الجديدة للوزارة الخارجية الجزائرية، فضلا عن مشروع نقل المياه الجوفية على مسافة 750 كلم بين عين صالح تمنراست في الجنوب، مشروع بناء الطريق السريع الممتد من شرق الجزائر إلى غربها والذي يبلغ 528 كيلومتر والذي يعد أكبر مشروع هندسي في تاريخ الجزائر أشرفت عليه شركة جونغ شين الصينية و الشركة الصينية لبناء السكك الحديدة ووصلت فيه الاستثمارات 6,25 مليار دولار[2].

[1] إسماعيل دبش، المرجع السابق. ص23.

[2] مجهول، العلاقات الصينية الجزائرية طويلة الأمد تشهد قوة دفع قوية للنمو. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http// :arabic.people.com.cn/31660/6379205.html

على جانب التعاون في المجال المقاولة يحظى المجال الطاقوي في الجزائر باهتمام العديد من الشركات الصينية يقول يوه يونغ (الأستاذ بمكتب دراسات الطاقة:

"إن الصين باعتبارها دولة تستورد النفط، تحتاج إلى إنشاء احتياطي النفط الاستراتيجي و الاستثمار في بناء قاعدة توفير النفط خارج البلد اما الجزائر فهي تحتاج إلى رفع قدرتها على إنتاج النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية"

للإشارة فقد فازت شركة صينوكيت بمشروع إصلاح حقول زارتين في أكتوبر 2002، كما وقعت المجموعة الصينية للبترول بترو تشينا اتفاقية مع الجزائر لبناء أول مشروع موحد للتعاون الخارجي في مجال البترول في 2003 في حوض الشريف، ومناطق أخرى، لتفوز في سنة 2009 الشركة الصينية (NOOC) بترخيص التنقيب في حاسي بير ركايز[1].

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين البلدين فقد احتلت الصين المرتبة الثالثة في ترتيب الدول العشر الأوائل الموردة للجزائر بعد كل من إيطاليا وفرنسا بقيمة 4.54 مليار دولار سنة 2011، وتشمل الواردات الصينية (التجهيزات الميكانيكية، السيارات و التجهيزات الكهربائية، الأقمشة، الأحذية، التجهيزات المتعلقة بالتكنولوجيا)، فيما وصلت الصادرات الجزائرية للصين سنة 2009، 1.5 مليار دولار ، أما فيما يتعلق بالاستثمارات الصينية في الجزائر فقد قدرت بحوالي 900مليون دولار بحسب السفارة الصينية في الجزائر كما تنشط في الجزائر حوالي 40 شركة صينية الطرق المباني الاتصالات الطاقة، المياه تكرير البترول[2].

انطلاقا مما سبق نستنتج أن العلاقات الجزائرية الصينية قد أصبحت تكتسي طابعا استراتيجيا، حيث تتميز بالثقة و الدوام وتوازن المصالح، لهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للعمل على تحجيم الدور الصيني في الجزائر وفي إفريقيا وهو الهدف الأساسي، الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه لضمان مكانتها الاستراتيجية في المنطقة خاصة في ظل التنافس الدولي الشديد على مصادر الطاقة. وعليه فإن الاهتمامات التنين الصيني بثروات القارة الإفريقية الطبيعية عن كثب رادارات صناع القرار في واشنطن.

[1] مجهول، العلاقات الجزائرية الصينية. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www/chinatoday.com.cn/Arabic/2004 *n/4n »/3n3n2.*htm

[2] مجهول، إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية، قسم المبادلات الاقتصادية للسفارة الفرنسية في الجزائر. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www/missioneco.org/algerie/documents-new.asp

خلاصة الفصل:

نلخص في الأخير إلى أن العلاقات الجزائرية-الأمريكية شهدت تطورا كبيرا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث تعزز التنسيق الأمني الثنائي بين البلدين في فترتي الرئيس بوش الابن، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب كما تم خلالها الاعتراف بالدور الريادي للجزائر في هذا المجال، اما في المجال الاقتصادي فكان تأمين الطاقة يحظى بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، لهذا فإن الإدارة الامريكية سعة إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة لضمان تدفق احتياجاتها من الطاقة في الجزائر.

أما في عهد الرئيس أوباما فقد تواصل التنسيق الأمني الأمريكي الجزائري وبوتيرة كبيرة، خاصة أمام توسع وتفاقم التهديدات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي، اما فيما يتعلق التعاون في المجال الطاقوي فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على مكانتها الأولى كأول وستورد للطاقة من الجزائر، رغم **وجود منافسة شديدة من طرف كل من فرنسا و الصين.**

بالإضافة إلى ما سبق فإن العلاقات الجزائرية-الأمريكية تواجهها الكثير من العراقيل التي تقف أمام **تحقيقها لأهدافها (عراقيل أمنية، اقتصادية،...) وتحديات خارجية من بينها المنافسة الفرنسية والصينية الشديدة.**

الخاتمة

الخاتمة:

نخلص من خلال ما جاء في هذه الدراسة إلى بعض النتائج التي تمكننا من الإجابة على الإشكالية التي تمحور حولها البحث تتمثل في الاستنتاجات التالية:

– لقد أفرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر العديد من المتغيرات والمعطيات والتي تجلت بشكل واضح في إعادة ترتيب أولويات السياسة الأمريكية، وفق ما يضمن لها الانفراد بالتفوق الزعامة العالمية، إذ أصبح ما يعرف بالإرهاب وكيفية محاربته والتصدي له أبرز القضايا والموضوعات التي باتت تشغل دهن صانع القرار الأمريكي، كما زاد الاهتمام أيضا بتأمين مصادر النفط على العلاقات الجزائرية–الأمريكية.

– لقد كان من تبعات أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيضا ازدياد الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي وبالأخص بالجزائر، خاصة وأن هذه الأخيرة تملك الخبرة الواسعة في مكافحة الإرهاب في ظل تزايد التهديدات الإرهابية، الأمر الذي أحدث تقاربا أمنيا عسكريا غير مسبوق بين البلدين تم فيه إدراج الجزائر في كل الاستراتجيات الأمنية والعسكرية، سواء ما تعلق باستراتجيات الشرق الأوسط، والمتوسطية والإفريقية ويتجلى ذلك في مشاركة الجزائر في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي، أو في إطار مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وفي رغبة الولايات الأمريكية الملحة في استضافة الجزائر لمقر القيادة العسكرية في إفريقيا والتي تعتبر في الإستراتيجية الأمريكية ضرورة أمنية ملحة في عالم ما بعد الحادي عشر سبتمبر.

– لا تزال مسألة تأمين مصادر الطاقة إحدى الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد 11 سبتمبر أين اشتد التنافس الدولي حول مصادر الطاقة، لهذا فإن الاهتمام الأمريكي بالجزائر في مجال الطاقة لا يزال يحظى بأهمية واسعة في السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يتجلى في سعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميق علاقاتها مع الجزائر في ا**لمال الطاقوي، خاصة ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات نفطية وغازية هائلة، وذلك عن طريق زيادة الواردات وتعزيز تواجد الشركا**ت النفطية الأمريكية في المنطقة.

– **تواجه العلاقات الجزائرية-الأمريكية** جملة من العراقيل والتحديات الداخلية في الجزائر سواء أمنية، اقتصادية، سياسية **وأخرى إقليمية متعلقة بتوقف** مسار الإتحاد المغاربي هو عرقلة تطور هذه **العلاقات ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل النمط الجماعي على النمط القطري.**

– **كما تواجه العلاقات الجزائرية-الأمريكية** منافسة شديدة من جانب كل من فرنسا التي تسعى للحفاظ على ميراثها التقليدي، وتعزيز وجودها عن طريق التركيز على الملفات الاقتصادية وطي **صفحة الخلافات** السياسية، أما الصين وأمام المنافسة الأمريكية الشديدة لها في الشرق الأوسط جعلت وجهتها القارة **الإفريقية،**

خاصة مع ما تزخر به من مواد طبيعية هائلة في تلبية جزء من احتياجات اقتصادية المتزايدة، حيث وجدت في الجزائر ارض خصبة للاستثمار، سوقا واسعا لترويج منتوجاتها.

إن التوسع الأمريكي الأمني الاقتصادي من جهة والتوسع الأوروبي الفرنسي الاقتصادي في الجزائر والتنافس حول مصادر النفوذ من جهة ثانية، يجعل الجزائر امام رهان مستقبلي خطير لان كل قوة تهمها مصالحها قبل ان تهمها مصالح الجزائر، فمشروع الشرق الاوسطية، ومشروع الشرق الاوسط الكبير يخدم المصالح الإسرائيلية ويبقى تفوقها على الدول العربية، فيما ستصبح الجزائر تحت الرقابة المباشرة للحلف الأطلسي وتحت رحمة الشركات النفطية الأمريكية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية:

أ- الكتب

أبوبكر السعودي، هالة ، **السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص170.

إكزافييه ، **العلاقات الدولية**. ترجمة: (قاسم المقداد)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2001. غيوم.

إيروين ، راي ، **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة " 1776 –1816"**، ترجمة: إسماعيل العربي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1978 . ص245 .

بدران ، ودودة ، **مفهوم النظام الجديد في الأدبيات للولايات المتحدة الأمريكية**. الكويت: مجلد عالم الفكر، 23 جوان 1995

براهيمي ، عبد الحميد ، **المغرب العرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ديسمبر1996.

بطرس ، بطرس غالي، محمود خيري عيسى ، **المدخل في علم السياسة** . القاهرة: دار الكتاب الحديث.

بلعيد ،عبد السلام ، **الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

بن عنتر ، عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائر**. ط1، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

بن عنتر، عبد النور ، **الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005

جرجس ، فواز ، **السياسة الخارجية الأمريكية كيف تصنع و من يصنعها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

جندلي ، عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

جنسن ، لويس ، **تفسير السياسة الخارجية**. ترجمة: (محمد بن أحمد مفتي)، محمد سليم السيد، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، 1989.

حافظ بدوي، هناء ، **العلاقات العامة و الخدمة الاجتماعية: أسس نظرية و مجالات تطبيقها**. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

حسين ، داوود مراد ، **سلطات الرئيس الأمريكي،: بين النص الدستوري و الواقع العملي**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2006.

دبش ، إسماعيل ، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954– 1962)**. الجزائر: دار هومه، .2003

الدوري ، طه عدنان، **العلاقات السياسية الدولية**. تونس: جامعة بني عزيز المفتوحة، ط4، 1998.

دياب ، محمد ،ـ **النظام الدولي الجديد سمات المرحلة الراهنة مجلة العربي**. الكويت: وزارة الإعلام، العدد 433، ديسمبر 1994.

رزيق المخادمي ،عبد القادر ، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي: بين القرار الوطني و الفوضى البناءة**. ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

رزيق المخادمي، عبد القادر ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**. ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005.

الرياشي ، سليمان ، **الأزمة الجزائرية بين الخلفية السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.

سعود ، صالح ، **الاستراتيجية الفرنسية في الجزائر**. الجزائر: منشورات طاكيسج كوم، 2009.

السيد ، حسين عدنان ، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**. بيروت: مطبعة سيكو، 2001.

السيد، ياسر أحمد ، **الوطن العربي دراسة في الشخصية الإقليمية**. القاهرة: مكتبة بستان المعرفة، 2010.

الشاهر ،شاهر إسماعيل ، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001**. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009

صاغور، هشام ، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في الجزائر**. القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2010.

الصمد ، رياض ، **العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**. لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1983.

العربي ، إسماعيل ، **فصول في العلاقات الدولية** .الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

علين ، إسماعيل ، **نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.

عواد ،عامر هاشم ، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

عواد ، عامر هاشم ، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010.

عودة ، جهاد ، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

العيثاوي ، ياسين ، **السياسة الأمريكية بين الدستور و القوى السياسية**. الأردن: دار أسامة للنشر، 2009.

فريش ، نورتون و ستيفنز ، ريتشارد ، **الفكر السياسي الأمريكي**. ترجمة: (هشام عبد الله)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

فهمي، عبد القادر ، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**. الأردن: دار الشروق للنشر، 2009.

فوكو ياما، فرنسيس ، **نهاية التاريخ وختم البشر**. ترجمة: حميس احمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993.

قبسي ، هادي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**. بيروت: دار العربية للعلوم، ط1، 2008

قبسي، هادي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية**. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008.

قليل ، عمار ، **ملحمة الجزائر الجديدة**. الجزء الثالث، الجزائر: دار البعث، 1991

اللاوندي ، سعيد ، **الشرق الأوسط الكبير**. ط1، مصر: كهضة مصر للطباعة و النشر والتوزيع، 2005.

لعروق ، محمد الهادي ، **أطلس الجزائر و العالم** . الجزائر: دار الهدى للنشر، بدون سنة نشر.

لعلو ، فتح الله ، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو– متوسطية**. المغرب: دار توبقال، 1997.

مرقس ، سمير ، **رسالة في الأصولية البروتستانتية و السياسة الخارجية الأمريكية**. القاهرة: مكتبة الشروق، 2001

مصباح ، عامر ، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. ط2 ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

هيكل ، محمد حسنين ، **الامبراطورية الامريكية والاغارة علي العراق**. ط1، القاهرة: دار الشروق،2004.

هيكل ، محمد حسنين ، **الإمبراطورية الأمريكية و لإغارة على العراق**. ط3، القاهرة: دار الشروق، 2004 .

واد أباه السيد ، **عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية**. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

الياسري ، ظاهر ، **مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية تحليلية**. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011 .

ب– جرائد ومجلات:

الأتاسي، جمال ،"حول التطورات في النظام العالمي". **مجلة المستقبل العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 153، نوفمبر 1999 .

اسماعيل، محمد زكريا ، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة. **المستقبل العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر1995.

أولبرايت، مادلين ، "ركائز السياسة الخارجية الأمريكية". **مجلة المجال**، واشنطن: وكالة الإعلام الأمريكية، العدد 262، 1993.

ب، سهيل ، "الجزائر تعد العنصر الأساسي لمبادرة الشراكة الشمال إفريقية". **جريدة الخبر**، الجزائر: يومية جزائرية، العدد غير متوفر، 6 جوان 2012

برقوق، سالم ، "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة والثقافية الفرنسية في المغرب العربي". **مجلة العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد03، ماي2008.

بلقزيز، عبد الإله ، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي". **مجلة السياسات الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 253، جانفي 2000.

بلقزيز، عبد الإله ، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي على الاختراق الأمني". القاهرة: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 259، 2000.

جرجيس، فواز ، "السياسة الخارجية الأمريكية: كيف تصنع ومن يصنعها؟". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

ح ، سليمان، "السفيرة الأمريكية في باماكو تلتقي مع الطرح الجزائري في معالجة أزمة مالي". **جريدة الخبر**، الجزائر:يومية جزائرية، العدد 6981، 13 جوان 2012.

الدعسوقي ، أبو بكر "أمريكا و الإرهاب الحدث و التداعيات". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 146. 2001 .

زياد، حافظ ، "المشهد الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 306، 2000.

زياد،حافظ ، "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية وتداعياته على سياساتها الخارجية". **مجلة المستقبل العربي**، العدد، 306، 2004.

سمير، امين، "جيوسياسيو الامبريالية المعاصرة". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 303، ماي2004.

سنطوح، حسين ، "الحوار الأطلسي الجزائري: من أين وإلى أين؟". **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد الثاني، الجزائر: درا الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.

سيد أحمد، عادل ، "أنابيب الطاقة الجغرافيا تقود السياسة". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006 .

شلبي، السيد أمين "سياسة إدارة كلينتون الخارجية، إنجاز أم فراغ إستراتيجي". **مجلة السياسية الدولية**، السنة 37، العدد 144،أبريل، 2001.

الشوربجي، منار ، "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية". **السياسة الدولية**، العدد 161، جويلية 2005.

صارم ،سمير "النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية". **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد المزدوج 19-18، 2003

صالح، عبد الله "الأزمة التشادية...إلى أين؟". **مجلة السياسة الدولية**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172، أفريل، 2008

عز الرجال، عمر ، "أبعاد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 81، السنة 1985.

علوي، مصطفى ، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي الجديد". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والنشر، العدد 153، جويلية 2003.

قدادرة ، عاطف ، "فتور في علاقات الجزائر بحلف الأطلسي منذ الثورة الليبية". **جريدة الخبر**، العدد غير متوفر، الجزائر: يومية جزائرية، 6جويلية 2012.

المديني، توفيق ، "المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

مسوس، امال "البروسترويكا وانعكاساتها على السياسة العالمية". **مجلة الجيش**، الجزائر: المركز التقني والإعلام و التوجيه، العدد 385، ماي 1993.

منذر، سليمان، "دولة الأمن القومي و صناعة القرار الأمريكي". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 325، مارس 2006.

مهابة، أحمد ، "الجزائر بين التكتلات الداخلية و التدخلات الخارجية". **مجلة السياسة الدولية**، الجزائر: العدد 128، أفريل 1997.

مهابة، أحمد ، "الجزائر بين التكتلات الداخلية و التدخلات الخارجية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 128، أفريل 1997.

نانسين ، مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياته". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، جانفي 1997.

نيكسون، ريتشارد ، "الفرصة السانحة". **جريدة النبأ**، العدد 161، جويلية 1994، ص12.

هارون، محمد السعيد ، " صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية". **مجلة المجاهد**، العدد1143، 02 جويلية1982.

يس، حميد ، "الجماعة السلفية إلى القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" . **جريدة الخبر اليومية**، الجزائر: العدد 1243، 27 جانفي 2007.

ج- الرسائل الجامعية:

بابا عمي، موسى ، **علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي الأبعاد و الرهانات**. مداخلة ضمن: (الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط"، تنظيم: قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، جامعة قسنطينة، 2008.

برقوق ، محمد ، **السياسة الخارجية الجزائرية وتحليل مضامينها**. (محاضرات غير منشورة في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية، كلية العلوم السياسية والإعلام)، جامعة الجزائر، 2012.

بوحبيلة ، محمد لمين ، "العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999-2009". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المنظمات السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2010.

بوزيد ، أعمر ، "البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في اطار تكامل". (مذكرة لنيل شعادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2009.

تيتة ، ليلى ،" السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية(1958-1962)". (مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2002).

تيقمونين ، إبراهيم ، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2005 .

حجاج، مراد ، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر،2008 .

حشود ، نور الدين ، **العلاقات الجزائرية- الأمريكية (1992-2002)** (مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلاقات الدولية لكلية الحقوق العلوم السياسية قسم العلوم السياسية)، جامعة قسنطينة، 2003 .

رباحي ، أمينة ، "التعاون والتنافس في العلاقات الأورو- أمريكية". (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007.

رسولي ،أسماء ، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة باتنة، 2011 .

شرقي، محمود ، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: 1990-2006**،(رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007.

صايج ، مصطفى ، "السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية". (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة و الإعلام، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر.

ظريف، شاكر ، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية (التحديات والرهانات)**. (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2009 .

عليلي ، موني ، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر.

غضبان ، مبروك، **محاضرات ألقيت لطلبة العلوم السياسية**. السنة الثانية، الجزائر: (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعو باتنة، 1999-2000).

مزيان ، أمينة ، التحول البراغماتي في السياسة الخارجية دراسة في العوامل و المتغيرات. (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة و الاعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009).

د- المواقع الالكترونية:

إبراهيم درويش، قراءة في كتاب أمريكا في مفترق الطرق: الديمقراطية و السلطة، وإرث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما. متوفر على الموقع الإلكتروني:

www.arab-nation,com/index,php?option=com-content&task=4141&Itimid=67

عرض كتاب لأرين أرمسترونغ: المعركة من أجل الله: الأصولية في اليهودية و المسيحية و الإسلام: على الموقع الإلكتروني:

www.arab-nation,com/index,php?option=com-content&task=view&id=5700

كريم القاضي، مراكز الدراسات البحثية المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://acpss .ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/fil e24.htmI

خالد الحروب، الهجوم على أمريكا التداعيات الداخلية و الخارجية. متوفرة على الموقع الإلكتروني:

Aljazeera.net/ Casses- Analysis/ 14/09/2001.

حمدي عبد الرحمان، أبعاد الأبعاد الأمريكية تجاه إفريقيا. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http//www.islamonline.net/iol-rabic/dowalia/oplitic4asp.HTML.

أنظر مقال: السياسة الخارجية الأمريكية لباراك أوباما. متوفرة على الموقع الإلكتروني:

http:// digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=657085&eid=2920

مركز الجزيرة للدراسات، واقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الأمريكية. متوفر على مركز الجزيرة:

www.aljazeera.net/ND/exeres/1931D642-58F6-40F-857D

مجاهد الزيات، قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الجديدة. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.ahram.org.eg/211/2010/06/28/4/27019.aspx

مجهول، تراجع العراق عن الإستراتيجية في سلم الأولويات الأمريكية. متوفر على الموقع الإلكتروني

http://www.ahram.org.eg/211/2010/06/28/4/27019.aspx

مجاهد الزيات، قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.whitehouse.gov/stes/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

مجهول، الجزائر دارسة عامة عن الجمهورية الجزائرية في كتاب الأطلسي. أنظر الموقع الاليكتروني:

www.algerianews.maklobbog.com

محمد أمين سني، المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر. إدارة بوش نموذجا. متوفر على موقع الحوار أون لاين:

www,elhiwaronline ;com/view/24404/101/2010/01/24 p3

عبد الرحيم حمدون ، العلاقات الجزائرية الأمريكية تشهد دينامكية جديدة. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http:/193 .194.78.233/ma ar/stories.php ?story=06/02/9701769

حفيظ صواليلي، النفط الجزائري الخفيف يربح رسما إضافيا ب1.1 دولار. متوفر على موقع جريدة الجزائر نيوز الإلكتروني:

http://www,djazairess,com/elkhabre/27/02/2012

حفيظ صواليلي، سعر النفط الجزائري تجاوز 133 دولار سنة 2011. متوفر على جريدة الخبر الإلكتروني:

http://www,elhkabar,com/20012/01/04

شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني. متوفر على موقع الإلكتروني:

www.islam online net./arabic/politics/2001/10//article 11.5html

خالد عمر بن قفة، التطويق الفرنسي و القفز الأمريكي سمات المرحلة الحالي في التعامل الدولي مع المغرب العربي. متوفر في الموقع الإلكتروني:

www.albayan.co.ae/albayan/2000/07/14/sya/40 ?htm

عبد الرحمان شريف، المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية (1990-2000). متوفر على الموقع الاليكتروني:

http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/press-release/

عبد الرحمن شريف، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني. متوفر على الموقع الالكتروني:

http:// www.islam online net./arabic/politics/2001/10//article 11.5html

مسؤول أمريكي مجهول، الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها الرئيس الجزائري خطوة مهمة للإمام. متوفر في الموقع الإلكتروني:

http:// arabic.people.com/31662/2011/04/16

إدريس ولد خليفة، أفريكوم وسيلة لمحاربة الإرهاب وتأمين الموارد النفطية لأمريكا. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http/www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=101132.

مجهول، العلاقات الجزائرية الأمريكية. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http:/www.marefa.org/index.php

محمد أمين سني، المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر: إدارة بوش نموذجا. متوفر على موقع الحوار أون لاين:

www,elhiwaronline ;com/view/24404/101/2010/01/24

مجهول، الجزائر بلد محوري نتطلع إلى تعاون وثيق معه لبسط الإستقرار. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.djazairess.com/alfadjr/142182/

مجهول، المغرب يستضيف منتدى تدعمه أمريكا للإصلاح في الشرق الأوسط. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http:/www.tunez ine. Com/breve.php3 ?id breve =411/

صالح سالم، الشرق الأوسط الكبير: التحدي الغربي و الإستجابة العربية. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http/:www. Kabreet. Egypt ,com/issue 17/artica14.Asp

مجهول، بيونغ تفوز بطبيعيات من الجزائر بقيمة 845 مليون دولار. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.djazaiess/com/algeriames/07/11/2009:

عبد الرحيم حمدون، تفكير في الاستفادة من الخبرة الأمريكية والكورية الجنوبية في تسير الموارد المائية. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.djazairess.com/afadjer .

موقع وزارة الخارجية الأمريكية، قسم المبادلات التجارية الأمريكية-الجزائرية. متوفر على الموقع الالكتروني:

.http://www census.gov/foreign-tratistics/press-release

بن قفة عمر خالد ، التطويق الفرنسي و القفز الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي مع المغرب العربي. متوفر في الموقع الإلكتروني:

www.albayan.com.ae/albayan/2000/07/14/sya/40 ?htm

ولد خليفة إدريس، أفريكوم وسيلة لمحاربة الإرهاب وتأمين الموارد النفطية لأمريكا. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http/www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=101132.

مجهول، الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي إقامة عسكرية في الجزائر. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.d azairess.com/elmassa/2408j

مجهول، الجزائر رفضت عرضا أمريكيا بمسح جوي لأراضيها يندرج ضمن مكافحة الإرهاب. متوفر على الموقع الإلكتروني:

*http://www.djazairess.com/ennhar/*5804

عبد الحفيظ سجال، الحلف الأطلسي يسعى إلى تعاون عسكري مميز مع الجزائر. متوفر على الموقع التالي:
http://www.djazairess.com/elfajer/23

مجهول، مائة شركة أمريكية أغلبها في قطاع الطاقة. متوفر على الموقع الإلكتروني":
www.elkhbar.com/ar/ecomic/24/20042

مجهول، الأوضاع السياسية في الجزائر. متوفر في موقع الالكتروني للسفارة الأمريكية في الجزائر.
www.state.gov/g/tip

مجهول، تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 1993. متوفر في الموقع الإلكتروني:

http:/dosfan.lib.edu.ERC/democracy/1993 ;hop

مجهول، تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية عن وضعية حقوق الإنسان 2010. متوفر على الموقع الالكتروني للسفارة الأمريكية بالجزائر:

http//:www.state.gov/g/tip

عصام بن الشيخ، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما تجاه المغرب العربي. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http:/mostakbaliat.blogspot.com

مجهول، الاستثمار في الجزائر يعني فرنسا. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.djazairess/ com/algeriatimes/18348

مجهول، 10 مليارات يورو حجم الإستثمار الفرنسي بالجزائر. متوفر على موقع الإلكتروني:

http://www/djazairess.com/elhewar/2008/11/24

مجهول، الفرانكفونية استعمار أم إستخراب. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http:/bayn Online.fr/vb/showthread.php ? t= :41463.

مجهول، توقيع اتفاقية بين فرنسا و الجزائر في 17 فيفري 2009. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.ambafrance-dz.org

مجهول، الاتحاد الأوروبي يخصص 220 مليون أورو لفائدة الجزائر. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.djazairess.com/echorouk/24/04/2007

م بوسلان، الجزائر شريك هام للإتحاد الأوروبي. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.djazairess.com/elmassa/06/06/2010.

سامية بهيج، سفيرة الإتحاد الأوروبي تكشف عن مشروع لتطوير التجارة مع الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني:

http://www.djazairess.com/elhiwar/13/05/2009.

رشيد خشانة، الصين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا في المغرب العربي. متوفر على الموقع الالكتروني:
http://web/alqudsK.com/node/ :166608.

محمود معروف، استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية. متوفر على الموقع الالكتروني:

http:/www.swissinfo ;ch/ara/arabic international/detail.html ? site sect=14

مجهول، هل يشكّل الحضور الصيني في إفريقيا تهديد لمصالح واشنطن. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http:/WWW :siironLINE ;ORG/ALABWAB/DERAST5

مجهول، العلاقات الصينية الجزائرية طويلة الأمد تشهد قوة دفع قوية للنمو. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http// :arabic.people.com.cn/31660/6379205.html

مجهول، العلاقات الجزائرية الصينية. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www/chinatoday.com.cn/Arabic/2004*n/4n »/3n3n2*.htm

مجهول، إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية، قسم المبادلات الاقتصادية للسفارة الفرنسية في الجزائر. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www/missioneco.org/algerie/documents-new.asp

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية:

أ- الكتب:

Ahmed ben Alon, "l'Algérie institues l'une de ses priorités : un autre moyen de lutte antiterroriste" , **journal l'expression** , Algérie : 23/10/2006

Alescander Wendt, ***Social Theory of International politic****. Cambridge University, Press.*

Ferhat farht, ***the united states and algeria from kennedy to Reagan****. algeria : office des publication universitaires, 2012*

Hocine BOUKARA, "Idiology and Pragmatism in Algerian foreign policy, B.A "(university of Algiers diploma and M.A, university of Lancaster), june1986.

Nasreddine MEGHARBI," The question of Algeria :American attitude and policies1954-1962", (master of philosophy , faculty of arts, university of Manchester), 1985.

Nicole GRIMAUD, **la politique étrangére algérienne 1962-1978**, paris: edition karthala.

Wiliam quandt, "flirt contrarie entre washington et alger", **le monde diplomatique**, juillet 2002.

ب- المواقع الالكترونية:

Hans Morgenthau,«politic among nations the struggle for power and peace»,chapter-one,in: http://weber.ucsd.edu/mhiscox/240.htm

Lui Feng, & Zhang Ruizhuang, «the typologies of realism , departement of international relations, nankai university, in : http://www.irahina.org/en/pdf/liu&zhang.pdf

Henning Bockle and Volker and Rittberger and Wolfgner.«Norms and. foreign policy : constructivist foreign policy theory», center for international relations Peace and conflict studies, institute for political science, university of Tubingen, in : http ;//www.uni-tuebingen.de/ussi/spi/taps/tap34a.htm

Toru Oga,«from con structivism to Deconstructivision : theorising the construction and identities» in : http://www.isanet.org/portlardarchive/oga.html

yahia zoubir.the Maghreb states and the unite state after 9/01 in: www.sciences-po.org/archive/2010/fevrier/dossier/art/

United state africa command, US africom in: http/www.africom.mil.getarticle.1964 Public. Affice ? /

US trade & Investment mission to algeria. The embassy of algeria in Washington, in : http/:www.algeria-us;org/docs/livre.2011pdf.

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

الملخص

تناولت الدراسة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فحدد الفصل الأول السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر التي شكلت أهم منعطف في التاريخ الأمريكي و الدولي ، لتغير اولوياتها حسب المعطيات و التحولات الجديدة ، كما تضمن هذا الفصل مضامين السياسة الخارجية الأمريكية من الخلفية الفكرية و النظرية مع تحديد أهدافها إذ يعتبر أمن إسرائيل و نشر الديمقراطية و الهيمنة العالمية أهمها ، مع رصد أهم مؤسسات صنع القرار الأمريكي و العوامل المؤثرة فيها ، مع تسليط الضوء على فترة بوش وأوباما ونقاط الاقتراب و الاختلاف في إستراتيجية كل منهما.

تناول الفصل الثاني واقع العلاقات الأمريكية الجزائرية قبل أحداث 11 سبتمبر ، حيث تعتبر الأهمية الجيواستراتيجية أهم عامل الذي جعل من الجزائر محل اهتمام السياسة الأمريكية ، مع تحديد هذه العلاقة قبل ، أثناء و بعد استقلال الجزائر من الجانب السياسي الاقتصادي و الأمني بين البلدين ، مع استعراض التفاعل الأمريكي مع أزمة الجزائر ، مع تسليط الضوء على مبادرة إيزنستات مع تونس المغرب و الجزائر و التي هدفت إلى تحقيق الاندماج المغاربي إلا ، اكما لقيت العديد من الانتقادات اهمها إهمال دور القطاع الخاص في تحديد السياسة الاقتصادية .

أما الفصل الثالث فتناول لب الدراسة و هو واقع العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، التي أفرزت معطيات و متغيرات جديدة ، أدت إلى تغيير أولويات كلتا البلدين ، الذي يعتبر الإرهاب الدولي أهمها ليعود العامل الديني كخيار إستراتيجي في السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية مع تسليط الضوء عن مختلف العراقيل و التحديات التي تواجه العلاقات بين البلدين .

The new trends for the foreign policy of the United States towards Algeria after 11 September 2001

Summary

This study dealt with trends foreing policy of the unated states towards Algeria after the events of 11 September 2001 . so the first chapter define the foreing policy of Unated state after 11 September 2001 . which was a importante step in the American and international history . to change ptiorities according to data and the new changes . this chapter include also the contens of the American foreing policy from the intellectual and theoretical bachgrand to identify then goals considering the security of Israel and rise up demorcracy and the domination of the domination of the world are the mort importante theings . including to the mort importante institutions specialy on bush time and aboma tolking about divergence and convergence strategie .

- The b second chapter dealt with the real relation between Algeria and the United State of American before 11 September 2001 where the strategie is the American politics . with talking about the relation before during after the independce of Algeria in political and economic and security between them
- The third chapter dealt the core of the study and it was the real relation between Algeria and the unated state of America after the events of 11 September 2011 . including new data and variable led to change priorities both State which considering the international terrorist as the mort Importante thring thereligion factor as a strategie choice on the

foreing behavior of unated state of America . and tolking finaly about the difficulties between the two countries.